المركز المغاربي للبحوث و الترجمة
Maghreb Center for Researches & Translation

الحركة الإسلامية
ومسألة التغيير

الشيخ راشد الغنوشي

حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

المركز المغاربي للبحوث و الترجمة
Maghreb Center for Researches & Translation

34, Tyrell Close - LONDON
HA1 - 3UX - UK
Fax: 00 44 181 8643563
E-mail: Maghreb2000@yahoo.com

المقدّمة

مسيرة الصحوة الإسلامية

بإيجاز يمكن اعتبار الصحوة الإسلامية اليوم أهم الظواهر الإيجابية لعصرنا بسبب ما تفتحه من آمال متصاعدة لشعوبنا الإسلامية وخاصة لفئة الشباب، بعد أن سقط المثال الشيوعي الذي كان على صعيد الفكر والممارسة لأكثر من ثلاث عقود أهم مصدر للأمل في حياة عادلة حرة. إن شعوب الأمة الإسلامية المطحونة تحت وطأة الظلم السياسي والاجتماعي والتواطؤ الدولي، لا ترى في عير الصحوة الإسلامية مصدراً لمواجهة تلك التحديات العظام. إن أبناء الصحوة الإسلامية يكادون اليوم ينفردون بساحة المعركة ضد أنظمة القمع والجور والسفالة والفساد، تلك التي جعلت رسالتها إخضاع الأمة الإسلامية وبيعها في المزاد الدولي، والتسابق على الدخول في حلف بني إسرائيل ونيل بركات الحاخامات.

أبناء الصحوة الإسلامية، والقليل القليل ممن تبقّى من رجال الحركة الوطنية والعروبية واقفون وحدهم اليوم يملؤون السجون ويرفعون رايات الجهاد والدعوة، ويخوضون حيث ما توفرت الفرصة، المعارك الانتخابية بحماس جهادي وتفوق في الطرح، وتضج بهم الشوارع احتجاجاً، وتفيض بهم مدارج العلم والعرفان وتشتاق لهم المحاريب.

لقد جددت صحوة الإسلام وعبأت جزءاً من طاقات الإسلام وأمته، فطردت الاستعمار المباشر وهي تعالج ما تبقى، كما استطاعت أن تفضح الأنظمة الطاغوتية المستترة بالوطنية والإسلام بعد أن قادت الأمة إلى الهزائم على كل الواجهات. وهي اليوم على سلم متدرج صاعد، فطلائعها في إيران

والسودان، قد فرغوا من أنظمة التبعية في بلادهم، وهم بصدد إرساء النواتات الأولى لدورة حضارية إسلامية جديدة. وعلى أثرهم كوكبة من الحركات توشك أن تنجز تلك المهمة، أي المرحلة الثانية من البناء الإسلامي، في الجزائر وتونس ومصر وطاجكستان وبلاد إسلامية أخرى. وعلى درجات أدنى من ذلك تتّجه بقية بلاد العالم الإسلامي حيث لم يتبلور الإسلام بعد في حركات سياسية، بل لا يزال دعوة تحيي المساجد وتعرّف بمناهج الإسلام وتنشر عقائده ومسالكه.

الثابت أن الإسلام في حالة صحو متزايدة، وأن جاذبيته وخاصة للشباب والمقهورين والمفكرين الأحرار تكاد تكون بلا منافس. وما أحسب أن هذا القرن المسيحي[1] سينتهي قبل أن يكون الإسلام قد أرسى نواة صلبة لعالم إسلامي جديد وقبل أن تصبح معظم شعوبه غير قابلة لأن تحكم ديمقراطياً دون موافقته.

والعاقل.. العاقل من أدرك اتجاه التيار فانخرط فيه، أو سايره، أو ابتعد بنفسه عن طريقه، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون. وهذا لا يعني بحال أن تيار الصحوة الإسلامية بلا عيوب ولا مشاكل ولا عقبات. فلقد ذكرنا أن الصحوة لم تحرر حتى الآن من الإسلام وأمته غير الجزء الأقل من الطاقات.

التحديات القائمة أمام الصحوة

أما عن هذه المعوقات أو التحديات فكثيرة ويمكن اعتبار الجهل بالإسلام أعظمها سواء بين المسلمين - وفيهم قطاع حتى من أبناء الصحوة الإسلامية - أو من بين غير المسلمين. الجهل بالإسلام ودعك من التجاهل، هو الذي ما يزال يورّط كثيراً من الطيبين، مسلمين أو غير مسلمين في مواقف مناقضة

(١) أي القرن الحادي والعشرين الميلادي، الذي استقبلناه قبل أيام.

لطبيعة الإسلام من مثل النظر إليه على أنه خطر، خطر على كل المعاني والقيم التي ناضلت البشرية من أجلها، كالحريات الخاصة والعامة، حرية الاعتقاد والتفكير والتعبير والتنقل، وحرية الفن والإبداع، والحريات العامة كتكوين الأحزاب والصحف والجمعيات، وحق الشعوب في اختيار حكامها عبر صناديق الاقتراع واعتبارها مصدر السلطة، وأن الحاكم جاء ليخدمها. وحرية النساء وكرامتهن وحقهن الكامل في المساواة الإنسانية.. وسائر الحقوق.

ومن مثل اعتبار الإسلام خطراً على السلم، وحوار الحضارات والشعوب وتعاونها بقطع النظر عن عقائدها. ومنع العدوان مطلقاً، عدوان الأفراد والدول والشعوب.

إن من أعظم الجهل بالإسلام ربطه بالتعصّب والتطرف والرجعية والإرهاب والعدوان على حريات الأفراد والشعوب، واصطناع مقابلة بينه وبين أي معنى جميل كالعدل، والحرية، والديمقراطية، والفن، والإبداع، والعلم، والتقدم، والسلم. إن عملاً عظيماً لا يزال القيام به يمثل أعظم خدمة للإسلام، هو الدخول بالإسلام إلى العصر كما ذكر الداعية الكبير السيد فضل الله.. وتلك هي مهمّة المفكرين.

أما **التحدي الثاني** فهو الاستبداد السياسي الذي يرزح تحته العالم الإسلامي. ومطلوب من أبناء الصحوة الإسلامية أن يخطوا - بحسب الوسع- جهاداً لا هوادة فيه ضد الطغاة حتى وإن رفعوا المصاحف. فشر الاستبداد ما تسربل بالمعاني الجميلة كالإسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والوحدة الوطنية، كما يفعل حكام منافقون في كثير من بلداننا الإسلامية.

مطلوب من أبناء الصحوة الإسلامية أن يؤصّلوا مبادئ الحرية والشورى والديمقراطية بكل أبعادها في أرض الإسلام ومنظوره، وأن يتعاونوا مع كل القوى المناهضة للاستبداد والمدافعة عن حقوق الإنسان والديمقراطية من كل

ملة، داخل العالم الإسلامي وخارجه. فالاستبداد شر كله، وليس هناك من نعمة بعد الهداية أفضل من الحرية، وهذه طريقة تلك.

أما **التحدي الثالث** فهو تقديم نماذج إسلامية للحكم، ونماذج إسلامية اجتماعية وثقافية تبشر بعدالة الإسلام، وتجسد قدر ما يطيق البشر أسماء الله الحسنى في الأرض. وذلك هو التحدي العظيم والامتحان الحاسم لصالح الصحوة أو عليها. من هنا تحتم على أصحاب المشروع الإسلامي في أي قطر أن يكونوا على أتم الوعي والمسؤولية، إنهم مسؤولون أمام الله سبحانه على أمانته، أن يزهدوا فيها الخلق من خلال سوء فهمهم، أو حتى شدة حرصهم وقلة صبرهم وتعجلهم. إن عليهم أن يدركوا أن المشروع الإسلامي ليس ملكاً لحركة معينة حتى تتصرف فيه كما تشاء، وإنما ملك للأمة بل للإنسانية كلها. فيترفقوا بخلق الله، ويقدروا في كل مسالكهم آثارها على صورة الإسلام في العالم، وعلى دعوة الإسلام في العالم. وعندئذ قد يكتفوا بتحقيق جزء من مشروعهم تاركين مجالاً لتحقيق مكاسب على جبهات أخرى.

أمّا **التحدي الرابع** فهو العداء الغربي للإسلام وأمته. وهو ولئن تقلص عما كان عليه في القرون الوسطى حيث منع الجهل الشعوب الغربية حسن تقدير الإسلام والعدل مع أتباعه، فأمكن لأول مرة في تاريخ الشعوب الغربية بعد تخلّصها من الإقطاع وحكم الكنائس الجاهلة وتقدمها في ميادين العرفان، أن تقبل بوجود مسلمين ومساجد وكتب وجاليات إسلامية بين ظهرانيها، بينما كان ذلك معتاداً عند المسلمين تجاه المسيحيين واليهود منذ بدء تاريخنا وفي كل مراحله. والثابت أن المعرفة بالإسلام لدى الغربيين في ازدياد، ومعظم من تعرف عليه منهم فتن به وانشدّ إليه، وأكثر أصدقاء الإسلام في الغرب اليوم هم من الأكاديميين المتخصصين في علوم الإسلام وحضارته. ومع ذلك ما يزال رصيد الجهل والعداء للإسلام هو الغالب في أوساط الطرفين. ويزيد الأمر

سـوءاً وتعقيداً دور الحركة الصهيونية التي انبثت بسمومها وتغلغلت منذ أكثر من قرنين من أعماق الضمير الغربي، في آدابه وكنائسه وجامعاته، فضلاً عن أخطبوطها الإعلامي والاقتصادي وتغلغلها في مراكز القرار السياسي والإداري وحتى العسكري الغربي.

إنهم هم المسؤول الأعظم في التحريض ضد الإسلام والنفخ في أبواق الخوف من صحوته وإلصاق أعظم التشوّهات به، واختراع وترويج قصة الخطر الإسلامي، والأصولية الإسلامية. بينما لا يجهل أحد أن أكثر الأصوليات المعارضة تطرفاً وانغلاقاً وعدوانية تلك التي تجلس على مقاعد الكنيست الإسرائيلي سواء كانت دينية أم علمانية.

إن جهداً عظيماً ينبغي أن يبذل لإنقاذ الإنسانية من تسلّط الأخطبوط الصهيوني على الضمير العالمي، على الفنون والآداب والأرزاق، على الغرب والشرق، ذلك الأخطبوط الذي يقود العالم إلى الانهيار الشامل، والتحلل المطلق للأديان وللأخلاق والأسرة، وإفساد كل شيء، بما في ذلك الرسالة الموسوية النبيلة على صاحبها أزكى صلاة وسلام.

إن عملاً عظيماً ينتظر فعله لرفع التسلط الصهيوني الرهيب على الضمير الغربي الذي يتّجه مركبه بدفع من الأخطبوط الصهيوني نحو الانهيار أسوة بما فعلوا بالمعسكر الشرقي مستغلين ثغراته. إن جوهر هذا العمل إنجاز مهمة فك الارتباط بين الأخطبوط الصهيوني والحضارة الغربية، وهو المطلوب إنجازه من طرف مفكري الإسلام والأحرار من مفكري الغرب حتى يتم اللقاء التاريخي على ساحة العدالة وحريات الشعوب، وتعاونها على الخير وتبادلها الحرّ للمنافع، بين حضارة الإسلام وحضارة الغرب وهما عند التحقيق أقرب الحضارات إلى بعضهما، اللقاء بين رسالات السماء وتراث حركات التحرّر في العالم. ومن هذا المنظور فليس صدام الحضارات حتمياً إذا أحسن ساسة

الغـــرب قـــراءة اتجاهات التطور في العالم الإسلامي فأدركوا يقيناً أن الإسلام قادم قدوم السعيد، واستمعوا إلى صوت الحكمة الذي يصدر إليهم من جامعاتهم ومراكـــزهم الدراسية، وميّزوا بينها جيداً وبين ما يختلط من أصوات الصهاينة المندسّـــة، والمحرّضة أبداً على الخراب بالحرب بين أمم الغرب وأمة الإسلام حـــتى يصـــبح ممكناً للأقلية اليهودية أن تحكم العالم وتدمّر الحضارة والأديان والأخلاق، ويتربع صهيون على عرش الامبراطورية الصهيونية التي يحدثون بها أنفسهم.

رجاؤنا عظيم أن ينتصر صوت الحكمة لدى قادة الغرب فيعترفوا بالإسلام كما اعترف هو بكل الرسالات ويوطّنوا أنفسهم على التعامل مع عالم إسلامي هو بسبيله إلى أن يحكم بالإسلام، ومع شعوب غير قابلة أن تحكم ديمقراطياً إلا بالإسلام.

الحركة الإسلامية.. الواقع والآفاق

نقصد بالحركة الإسلامية جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام لتحقيق أهدافه، وتحقيق التجدّد المستمر له من أجل ضبط الواقع وتوجيهه أبداً، وذلك نظراً لأن الإسلام جاء لكل زمان ومكان، فتحتّم أن تكون رسالته متجدّدة بتغير أوضاع الزمان والمكان، وبتطور العلوم والمعارف والفنون. وبناءً عليه، فإن أهداف الحركة الإسلامية، واستراتيجيتها ووسائل عملها ستختلف باختلاف الزمان والمكان.

وعندما نلقي نظرة عامة على تاريخ الحركة الإسلامية، أي تاريخ تجدّد الإسلام منذ انقطاع الوحي وتسلم الأمة رسالة الدعوة إلى الله، نلحظ في شكل عام أن النشاط الإسلامي كان غالباً ذا طابع إصلاحي كلما كان الإسلام معترفاً بشرعيته، فكان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سبيل العلماء لتقويم الخلل. وقد استمر هذا الأسلوب في التصحيح قائماً إلى أن سقطت الشرعية، وكان آخر شكل لها قد سقط بسقوط الخلافة العثمانية في بداية هذا القرن على أيدي الاستعمار الغربي، الذي استغل بلا شك وجود انحرافات ومظالم داخل المجتمع الإسلامي. ثم انبعث وعي جديد بين علماء الإسلام، أدى في خلاصته إلى مرحلة جديدة لم يعرفها المسلمون منذ أربعة عشر قرناً. إذ الدولة لم تعد إسلامية، لم تعد تمثل الأمة ولا الإسلام، بل علمانية قهرية تمثل إرادة خارجية. مذ ذلك اتخذ الإصلاح شكلاً جديداً.

ولما انقطعت الدولة صراحة أو ضمناً عن استمداد شرعيتها من الإسلام ومن الأمة، أصبح هدف الحركة الإسلامية استعادة الشرعية الإسلامية المفقودة، فكانت انطلاقة حركة الإخوان المسلمين بقيادة الشهيد حسن البنا بعد

ثلاث سنوات من سقوط الخلافة، وذلك بأسلوب جديد يختلف عن أساليب الإصلاح القديمة.

وامتدت في أرجاء العالم الإسلامي حركة التجدّد الإسلامي، وكان أهم هدف لها استعادة الشرعية، شعار تطبيق الشريعة، بما تعنيه من أسلمة الثقافة والفكر، والاقتصاد، والفن، والتربية، والقضاء، والسياسة، وذلك بعد انتشار الوعي بأن الإسلام لم يعد هو قانون الدولة، بل العلمانية المنتشرة في العالم الإسلامي منذ سقوط الخلافة. والملاحظ هنا أن أهل السنّة طوال تاريخهم كانوا يعتبرون الإسلام قائماً في الحكم، فلم يحتاجوا إلى عمل إصلاحي منظم، بل كان الإصلاح فردياً. أما الشيعة الذين لم يعترفوا بالحكم الإسلامي القائم، سواء في عهد الأمويين أو العباسيين أو الفاطميين أو المماليك أو العثمانيين، فقد نظموا أنفسهم عبر التاريخ، وكانت لهم حركات تناضل في السرّ والعلن من أجل استعادة الشرعية المفقودة. بينما كان أهل السنة يعتبرون الدولة شرعية ولكن شرعيتها مشوبة بانحرافات. فلما سقطت الخلافة العثمانية التحق أهل السنة بالمعارضة، لأن الإسلام لم يعد في الحكم. وحينها أدركوا أن الأعمال الفردية لم تعد تكفي للإصلاح وإعادة الشرعية. ولذلك كان شعار المودودي «انقلاب إسلامي»، أي ثورة إسلامية.

لقد غدت الحركة الإسلامية ذات طبيعة ثورية، تستهدف الإصلاح من الجذور، حتى وإن تجافى بعضهم مصطلح الثورة مثل الشيخ حسن البنا، بسبب ما التصق بالمصطلح من معاني الفوضى وإزهاق الدماء والظلم، على حين كانت شعار الثورة مقبولاً ومرفوعاً في إيران والسودان. والعبرة بمضمون التغيير المطلوب، وهو عند التحقيق ثوريّ باتفاق الجميع أو يكادون، أي إعادة البناء الاجتماعي من الأساس من أجل انطلاقة دورة حضارية إسلامية جديدة بعد أن سقط البناء.

ولا أعني بالضرورة أن الطبيعة الثورية للحركة الإسلامية بعد سقوط الخلافة تستدعي استخدام القوة في التغيير، وإنما أعني أن التغيير جذريٌ ولو تم بالتدريج وبالوسائل السلمية، فهو تغيير في طبيعة الدولة ذاتها. ونظراً إلى أن الشرعية الإسلامية سقطت على يد الاستعمار الغربي فقد وجدت الحركة نفسها تحارب على جبهتين، جبهة لمواجهة الاستعمار الغربي، أي طرد الوجود الأجنبي من العالم الإسلامي، وجبهة استعادة الشرعية المفقودة.

نستطيع أن نقول بأن حركة الإسلام في إيقاظ الأمة منذ أكثر من قرن ونصف قد استطاعت أن تحقق كسباً مهماً على صعيد الجبهة الأولى، جبهة الصراع مع الوجود الأجنبي في العالم الإسلامي، فقد تمكّنت الحركة الإسلامية من تحرير الجزء الأعظم من الوطن الإسلامي من الاحتلال الغربي، ولم يتبق سوى مناطق محدودة في فلسطين والبلقان وكشمير وبعض البقاع الأخرى التي لا تزال تعاني من الوجود العسكري الأجنبي. وتتابع الحركة الإسلامية جهودها على هذه الجبهة لتحرير ما تبقى من أراض إسلامية محتلة.

ولنا نحن الإسلاميين المعاصرين أن نعتز بما حققته الأجيال السابقة من جهاد عظيم، استطاع في ظل موازين قوى غير متعادلة مع الغرب أن يطرد الوجود العسكري الأجنبي، حتى وإن رفعت على هذا الجهاد شعارات الحركة الوطنية، فالإسلام هو المحفّز والدافع للجهاد والكفاح. وكان رجال الحركة الوطنية، رغم مسحة التغريب السافرة لدى بعضهم، ينطلقون من المساجد، وكانوا يدعون الأمة باسم الجهاد في سبيل الله أن تضحي، وكانت استجابة الجماهير لهم انطلاقاً من الإيمان بالله و واجب الجهاد في سبيله.

فهي إذن جهود الإسلام وحركته لا يلغيهما أو ينقص من أثرهما ما حصل من انحرافات بعد ذلك، فهي الأمة تبحث عن ذاتها بعد اغتراب.

وإذا كان الجيل السابق قد استطاع أن يطرد الوجود العسكري الأجنبي من دار الإسلام، فمطلوب من جيلنا نحن أن يواصل المعركة على الجبهات الأخرى، لكي يخلص الأمة من النفوذ الأجنبي في مجالات الاقتصاد والثقافة والسياسة، وهذه هي الساحة الأساسية للنضال الآن.

وعلى مستوى جبهة الصراع في الميدان الاقتصادي، تم تحقيق قدر من الاستقلال لا يزال يحتاج إلى مزيد من الجهود حتى يتعزز الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي. وعلى هذا الصعيد قامت حركات اشتراكية ونقابية، كانت تناضل في الجوهر من أجل تحقيق قيمة إسلامية أخرى هي قيمة العدالة من خلال العمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي. وينبغي التنويه في هذا المجال بكل الجهود التي بذلت من أجل تنمية مستقلة عن النفوذ الأجنبي سواء على صعيد الدراسات أو على صعيد الحركات النقابية أو على صعيد الواقع، وأخصّ بالذكر نضال الحركة النقابية ضد دمج اقتصاديات أمتنا ضمن المنظومة الرأسمالية، وكذلك تجربة البنوك الإسلامية باعتبارها جبهة أساسية أو أداة رئيسية من أدوات التحرر الاقتصادي للعالم الإسلامي. ولذلك تواجه هذه التجربة بحملات شديدة تستهدف تقويضها وإفشالها. فبعد انتهاء الحرب الباردة أصبح الاقتصاد يمثل أهم ميدان في الصراع الدولي، وهذا ما يجعل الشباب الإسلامي مدعواً لأن يتجه إلى ميدان العمل الاقتصادي الحر بتأسيس الشركات والتعاونيات، وأن يعتبر هذا الميدان من ميادين الجهاد الإسلامي المعاصر.

أما الجبهة الثالثة لجهاد الحركة الإسلامية، والتي شغلتها ولازالت تشغلها، فهي الجبهة الثقافية، أي تحرير العقل والضمير والقانون والسلوك من تأثير الغزو الثقافي الغربي من جهة ومن مخلفات رواسب الانحطاط من جهة أخرى.

واعتباراً إلى أن الإنسان كائن مفكر، اهتم الإسلام أول ما اهتم بقضية الفكر والعقيدة انطلاقاً نحو تغيير السلوك، ذلك أن العمل قيمته في الأساس «النيّة»، فإنما الأعمال بالنيّات كما ورد في الحديث الصحيح. فمنهج الإسلام في التغيير هو البدء بالداخل، أي بالعقائد والقيم والمشاعر سبيلاً لتغيير السلوك: **﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾**. ولا يعني ذلك بحال أن تغيير الأفراد كاف لإحداث التغيير الاجتماعي، أو أن ذلك ممكن دون التصدي للشروط الاجتماعية التي تحيط بالأفراد، ولكن يبقى المنطلق هو الفرد والأسرة وصولاً إلى مؤسسات المجتمع، ويحسن الرجوع في هذا الصدد إلى الكتاب المتميز للأستاذ منير شفيق: "نظريات في التغيير".

إن المسلمين هم أكثر الناس اهتماماً بقضية الكلمة الطيبة **﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾** ، فالأنبياء عليهم السلام وخلفاؤهم من العلماء كان سلاحهم الأساسي في التغيير الكلمة، أي تغيير العقائد والقيم سبيلاً لإصلاح المجتمعات. وطلبة العلم من أمثالكم[1] ينبغي أن يتركز جهادهم في تحرير الفكر والثقافة والفنون والآداب من آثار الغزو الأجنبي والانحطاط، لصناعة فكر إسلامي ومعارف إسلامية وعلوم إسلامية في كافة المجالات، من تاريخ وعلم اجتماع وعلم نفس واقتصاد وقانون وفنون وآداب. ولا تنسوا شباب الإسلام أن معجزة نبيكم ﷺ هي الكلمة، أي الكتاب. وهذا أمر مهم جداً إزاء معجزات الأنبياء الآخرين التي كانت مادية، عصى تتحول إلى حية، أو مداواة لمرض عضال. و كون معجزة نبي الإسلام هي الكلمة، يعني أن الإسلام يعوّل على الإقناع أكثر من الإخضاع كمنهاج للتغيير. ونحن اليوم نعيش في عصر القنوات الفضائية التي تريد أن تجعل الإنسان صورة متكرّرة لإنسان الغرب[2]،

(١) ألقي هذا الفصل في محاضرة ضمّت تجمّعاً من الطلبة.

(٢) ضمن ما يعرف بتنميط العالم وتغريبه (L'occidentalisation du monde).

وهـذا يعنى أننا أمام تحد كبير، وأن الجهد المطلوب هائل لمقاومة هذا الغزو الجديد.

ويمكـن عـلى صعيد تقييم جهود الحركة الإسلامية في التصدي لأخطر غـزو تعرضـت لـه الأمة في تاريخها - الغزو الثقافي - القول بأنها رغم وسـائلها المحدودة فقد كان إنجازها معتبراً، لقد استطاعت أن تهمّش العلمانية عـلى امـتداد العـالم الإسـلامي رغـم أن العلمانية في الحكم والإسلام في المعارضـة، وحكم العلمانية دكتاتوري يحتكر كل مصادر التوجيه. ومع ذلك اسـتطاعت الحـركة الإسلامية أن تهمش الجهود العلمانية بدليل أنه ما قامت انـتخابات نزيهة على أي صعيد في العالم الإسلامي إلا وكان الفوز غالباً من نصيب الإسلاميين وحاقت الهزيمة بالتيار الدكتاتوري. ولا يوجد اليوم منافس للكتاب الإسلامي ولا للأحزاب الإسلامية ولا للمجلات الإسلامية ولا للمشاريع والبـنوك الإسـلامية، وغـدت اتحـادات الطلاب في معظم الجامعات بأيدي الإسلاميين، وهذا انتصار عظيم بفضل الله تعالى تحقق للحركة الإسلامية وهي المعارضة المضطهدة، حتى أنه لم يبق للعلمانية في العالم الإسلامي من مصدر للشرعية غير العنف والقهر والدعم الخارجي.

ولكـن لا يمكن أن تستمر شرعية لا سند لها إلا في امتلاك وسائل القوة، لأن البشـر خـلقوا أحـراراً، ويرفضون أن يحكموا إلى الأبد بالقوة حتى لو أغـرتهم هذه القوة بتحقيق أحلامهم. وهاهو المشروع العلماني قد كذب في كل وعـوده، سواء فيما يتعلق بالازدهار الاقتصادي أو بتحرير فلسطين أو بتوحيد الأمـة. وفشل على الصعيد الوطني والقومي فشلاً ذريعاً فلم يوحّد العرب بل فرقهم، وعزل تركيا عن العالم الإسلامي، وحتى داخل تركيا، يدور صراع بين القوميـات بسبب العلمانية، مع أنه لم يحدث من قبل في التاريخ الإسلامي أن اندلعـت حروب بين الأكراد والأتراك أو بين العرب والأتراك، وكل هذا من نتاج المشروع العلماني الذي استبعد المشروع الإسلامي بالقوة في بداية القرن

فأفقد البناء عنصر تماسكه. لقد كان الإسلام هو الإسمنت الذي يشد بنيان الأمة، فلما أقصي انهار البنيان.

وعلى قدر ما تفتقد الأنظمة العلمانية شرعيتها، بقدر ما يزيد اعتمادها على وسائل العنف وعلى الدعم الأجنبي ثم على التحالف مع المشروع الصهيوني. وأخيراً انتهى مشروعها إلى محاربة الإسلام تحت شعار مقاومة الأصولية. إنها أنظمة مفلسة فاقدة للشرعية، صورتها في أعين الشعوب مقترنة بالفساد والدكتاتورية ومحاربة الإسلام، حتى انتهى أمرها، أو في كثير منها، إلى التهافت على التحالف مع الصهاينة ضد الإسلام والقومية والوطنية. ويزيدها بشاعة أن الدعم الغربي لها لم يعد مضموناً، لأن الغرب يعيش حالة حيرة وفوضى وإفلاس حضاري. كان يمسكه عدو خارجي هو الشيوعية، غير أن انهيار الشيوعية دفع الليبرالية إلى حالة من الفوضى والتحلل. وما يحدث الآن في البوسنة – قلب أوروبا – من فظائع لهو علامة بارزة على حالة هرم الحضارة الغربية وعجزها. فلم يعد الإنسان الغربي يملك قيمة إنسانية تستأهل أن يضحي من أجلها بحياته، ولم تعد الزعامة الغربية في مستوى حل مشكلات العالم، وذلك ما يجعل القيادات العلمانية في العالم الإسلامي في حالة تشبه اليتم.

ومن الملاحظ أن الأحزاب العلمانية في العالم الإسلامي هي الأخرى في حالة هرم تلحظها بسهولة كلما شهدت لقاءً للعلمانيين سواء في عدد الحضور أو مستوى أعمارهم. بينما لقاءات الإسلاميين حاشدة ويغلب عليها العنصر الشبابي. ولذلك يمارس العلمانيون العنف لمنع التداول بين الأجيال، فجيلهم هرم دون أن يخلف جيلاً جديداً، بينما الجيل الإسلامي متعاقب. ففي تونس مثلاً، تضم السجون ما يزيد عن ثلاثين ألف سجين على الرغم من أن تونس كانت من أوائل الأقطار العربية علمنة. ويفسّر هذا الحجم الضخم من العنف هنا وفي الجزائر ومصر وأمثالها هرم العلمانية والفجوة الهائلة التي تزداد

اتساعاً بين العلمانية والنخب الجديدة المتجهة للإسلام، بين الدولة والمجتمع. ويأتي العنف الوحشي، وازدياد التصلب وتكلس الشرايين في محاولة يائسة بائسة لملء هذا الفراغ والاستمرار في الحكم والمحافظة على الامتيازات الحرام، إنه جيل غارب يضطهد جيلاً صاعداً لمنع الحلول محله ومحافظة على امتيازاته المنتهية.

وفيما يتعلق بمستقبل الصراع بين الإسلام والعلمانية على أرض الإسلام، فنحن من منطلق العقيدة نقول إن المستقبل للإسلام. قالها سيد قطب رحمه الله في الخمسينات وهو في غياهب سجون العلمانية الدكتاتورية، وكان نفوذ الحركة حينذاك محدوداً جداً وكانت العلمانية تملأ الآفاق وكانت الشيوعية والقومية العلمانية هي الطاغية. والآن ونحن نرى بأعيننا انهيار صروح العلمانية في العالم وفي الوطن الإسلامي، نقولها بارتياح وعقلانية وثقة مطلقة: إن المستقبل لهذا الدين، وها هو الإسلام بعد إنجاز معركة التحرير وتهميش العلمانية يوشك أن يستعيد للدولة شرعيتها ويبني دولة الأمة، دولة الشورى والديمقراطية على أنقاض دولة القبيلة دولة العشيرة ومافيا الحزب، دولة العناد والتسلط العلماني. بل إن المركبة قد انطلقت فظهرت طلائع الدولة الإسلامية في أكثر من مكان، وستتسارع الحركة في هذا الاتجاه خلال السنوات القادمة إن شاء الله.

غير أن هناك عوامل مساعدة على تحقيق هذا الأمل القريب وهناك عراقيل. **أما العوامل المساعدة فتشتمل على:**

١) **قوة الإسلام الذاتية**، فهو دين منسجم مع الفطرة، يملأ قلب العالم والأمي، والرجل والمرأة، يخاطب الفطرة في كل مستوياتها. ولقد فشلت كل المذهبيات في التباري معه على هذا الصعيد.

٢) **حالـــة هـــرم المشـــروع المقابل** – العلمانية – على الصعيد المحلي والعـــالمي. فلم يتبق على الساحة المحلية أو الدولية أيديولوجية منافسة للإسلام في جذبه للقلوب وتبشيره بالعدل والأمن والعزة والسعادة في الدارين.

٣) **فســـاد الأنظمة**، ففسادها يقدم خدمة كبيرة للحركة الإسلامية لأن فساد العدوّ وظهور عواره يعجل النصر، ويدفع الشعوب إلى البحث عن البديل.

٤) **عمـــق الإســـلام في نفوس الشعوب المسلمة**، ولا يبقى إلا أن يكون الداعـــي عـــلى ثقـــة بعد الله بالأمة، وإياكم أن تحقروا الشعوب فهي مستودع الإســـلام، وإرث النبوة لا يزال هو الأعمق في قلوبها حتى وإن بدت الظواهر مخالفة لذلك في فترة ما كما هو الحال اليوم في تونس. فتلك حالة كمون عابر فرضها القهر، إنها قشرة زائلة لن تلبث أن تتطاير و ينداح سيل الإسلام.

٥) **الثروات الطائلة** في العالم الإسلامي.

٦) **تقدم وسائل الاتصال**، فإذا كانت الفكرة الإسلامية جذابة، فإن التقدم في هـــذا المجال يكون لصالحها. فليكن اهتمامكم عظيماً بوسائل الاتصال الحديثة، كالقنوات الفضائية وشبكات الاتصال كالإنترنت.

٧) **انتشـــار الإسلام في الغرب**، وهذا مكسب عظيم لم يحصل من قبل في الـــتاريخ. إلا أن هـــذا المكسب على أهميته غير مضمون، فهناك قوى كثيرة تتآمر ضد الوجود الإسلامي في الغرب، وخاصة الصهيونية التي راهنت على استخدام الغرب في ضرب الإسلام والمسلمين. وحتى حكام المسلمين يتآمرون مـــع الغـــرب ضد المسلمين، وما يحصل في البوسنة اليوم يمكن أن يحدث في أمـــاكن تواجـــد الأقليات المسلمة في أوروبا إذا لم يتنبه المسلمون إلى الخطر المحـــدق بهـــم. ولذلك لابد من الانفتاح على القوى التحرّرية في الغرب، في أوساط الأكاديميين والصحفيين وغيرهم. لأن الإسلام وإن كان يغلب عليه أنه "صـــوت الجنوب" حسب تعبير الباحث الفرنسي فرانسوا بورغات. إلا أنه في

أصل طبيعته **«لا شـرقية ولا غربية»** هو دين للإنسانية، وحاجة الغرب إليه لا تقـل عـن حاجـة شعوبنا، غير أن هناك قطاعاً للطرق يقفون في وجه دعوة الإسلام على رأسها الدولة اليهودية والحركة الصهيونية وحلفاؤهما من الحكام المتخاذلين والمنافقين.

أمـا العوائق التي تعطل المشروع الإسلامي فهي ليست بالقليلة، ونذكر منها تلك التي تنبعث من داخل الصف الإسلامي:

١) **استمرار حالة الجمود الفكري**، أي قلة التجدد والتقليد للقديم، فيما يشبه عبادة الأموات، في شكل مذاهب وآراء قديمة لم تعد تناسب المتغيرات الزمانية والمكانية.

٢) رغـم أنـنا لا نعترف إسلامياً بالعنصر القومي أساساً أولاً للاجتماع البشري، إلا أن **القومية فرضت على العالم الإسلامي**، فدخلت عقولنا وقلوبنا، وأصبحنا نتمايز حتى داخل الحركة الإسلامية بحيث أصبحت حدود كل حركة حدود قوميتها. والمطلوب تليين هذا العنصر القومي لصالح الإسمنت الإسلامي أو الأخـوة الإسـلامية حتى تصبح قضايا المسلمين كلها تتنزل ضمن منظور إسـلامي واحد ومحل اهتمام من قبل كل الإسلاميين، ذلك هو منطق الإسلام، وأساس تعامل الغرب معنا **﴿إِلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾**.

٣) كمـا يتولد عن حالة الجمود **صعوبات داخل الحركة الإسلامية**، منها قضـية التعدّدية التي لايزال يصعب القبول بها داخل الحركة الإسلامية كاملة غير منقوصة، أي دون إقصاء لأي كان يجابه صعوبات تقل أو تكثر من حزب لآخـر، وكـثيراً ما تكون خلفية الرفض عدم التفريق بين كيان الحزب وكيان الأمـة أو الدولة الواحدة الناطقة باسم الأمة عندما كانت موحدة (الجماعة) فكل حـزب يعتـبر نفسـه هو الجماعة التي أشار إليها النبي ﷺ في قوله المأثور **«عـليكم بالجماعـة»**، على حين أن المقصود بكلمة الجماعة في الحديث هي

الأمـــة الإســـلامية ككـــل. فالمطلوب ترسيخ القبول بالتعدّد الفكري والثقافي. فالقـــرآن الكـــريم تعدّدت تفاسيره، ولازال المجال مفتوحاً لفيض من التفاسير، وحـــتى قراءاته متعددة من سبع إلى عشر قراءات، وهذا يعني أن الإسلام قائم في الأصل على فكرة التعدّدية في إطار الوحدة.

٤) ونظراً لأن **معنى التعدّدية لم يترسّخ** في فكرنا المعاصر، فقد استحدث بعض الإسلاميين مشاكل وهمية، مثل العلاقة بين الديمقراطية والإسلام، مع أن الديمقـــراطية كأسلوب هي أحسن أداة، بل وأفضل هديّة قدمها العصر، لتطبيق مفهوم الشورى. ولكم أن تتساءلوا أين توجد الحركة الإسلامية اليوم؟ إنها توجد حيـــث يوجد قدر من الديمقراطية، سواء على النمط الليبرالي الغربي أو بشكل جزئي محدود.

٥) لا تـــزال هناك صعوبة أخرى تتمثل في **تعامل الحركة الإسلامية مع قضية المرأة**. فالمرأة هي نصف المجتمع وهي التي يربى النصف الآخر على يديهـــا. وبقدر ما تأخذ المرأة مكانتها في المجتمع وفي عملية التغيير، بقدر ما تتســـارع هـــذه العمـــلية. ولكن لا يزال بعض الإسلاميين اليوم يجادلون: هل تشـــارك المرأة في الانتخابات أم لا تشارك،؟ و بعضهم لا يرى من حقها أن تشـــارك حتى كناخبة، وبعضهم يرى أن تنتخب ولا تترشح لمواقع القيادة. وما دام ظل هذا النقاش البالي حيّاً فإن عملية التغيير حتماً ستتأخر، ولن تنطلق كما يجب حتى تكون لنا زعامات إسلامية نسائية، وتصبح المرأة عضواً في مجالس الشـــورى الإســـلامية، وعضـــواً في الهيئات الطلابية والنقابية القيادية، وذات مشاركة فعالة في كل هموم المجتمع حاضرة في كل مناشطه.

٦) وأشـــير أخيراً إلى عائق يتمثل في **تعامل الحركة الإسلامية مع الفن**، أي مـــع مظاهر الجمال في هذا الكون، وذلك نظراً لأن الفنون تلوّثت إلى حد كـــبير بمظاهر الفساد الغربي، فجفاها المسلمون سواءٍ تمثل الفن في الشعر أو

القصة أو المسرح أو الإنشاد والموسيقى أو الفنون التشكيلية. مع أن هذه الفنون مؤثّرة وتدخل القلوب دون استئذان. وقد صنعت هذه الجفوة في أذهان المسلمين الذيــن تناسوا أن القرآن الكريم ليس مجرّد كتاب قانون وفلسفة وتربية، ولكنه قــبل ذلك وبعده قطعة فنية رائعة وآية من آيات الفن الجميل، ومعجزته تمثلت فــي نصّــه الجميل المعجز في نظمه. فحريّ بأمة معجزتها جمالية أن تكون ســباقة إلى الإبداع في كافة الفنون. ولذلك لم يكن عجباً أن كان فطاحل علماء الإسلام أدباء وشعراء.

وفــي الخــتام أود التأكيد على أهمية استمرار و تعزيز ثقتنا في الله وفي حــتمية انتصــار المشروع الإسلامي، وعلى أن رصيدنا في مواجهة الطغيان يتمثل في أمرين:

- توثيق الصلة بالله عن طريق الصلاة والذكر والتلاوة وسائر الطاعات.
- توطيد أواصر الجماعة، والانخراط في العمل الجماعي المنظّم.

وذلك معنى قوله تعالى: ﴿**وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ**﴾ .

حيرة الحركة الإسلامية..

بين الدولة والمجتمع

بين الحزب السياسي والجماعة الإصلاحية

تتمثل الحركة الإسلامية في جملة الجهود الجماعية والفردية التي يقوم عليها عشرات الآلاف من الرجال والنساء المؤمنين برسالة الإسلام في كل أرجاء المعمورة، من أجل هداية البشرية إلى الله سبحانه، وتنوير القلوب بنور الهداية الربانية، وتوثيق الوشائج بين المسالك الفردية والجماعية وبين تلك الهداية، على نحو يغدو معه النشاط الإنساني في كل جوانبه ينطلق ببواعث إسلامية متّجهة إلى تحقيق مرضاة الله غاية عليا لكل فكر وسلوك، وذلك عبر الكفاح المتواصل الفردي والجماعي ضد اندفاعات النفس صوب الهبوط، والاغترار بإغراءات شياطين الجن والإنس القائمين عقبة في طريق تجديد الحياة والفكر والسلوك والسياسة والمجتمع والآداب والفنون، وإعادة صياغتها بحسب قيم وتعاليم رسالة الإسلام. وذلك هو مقتضى الإيمان بعقيدة التوحيد التي ترفض الشرك في كل صوره، وتدعو إلى التوحيد سواء أكان على المستوى الفلسفي المتمثل في الإيمان بوحدانية الله جل جلاله خالقاً آمراً والغاية لكل موجود، أم في مستوى الحق والباطل والحسن والقبح. فكل ما زاحم هذه العقيدة ليس سوى ضرب من ضروب التمرد على الله والشرك به.

إن التحقق بعقيدة التوحيد إيماناً وعملاً على الصعيد الفردي والجماعي، الروحي والمادي هو جوهر الرسالة الإسلامية وهو محور الجهد الإصلاحي

الـذي قـام بـه كل الرسل في بناء شامخ اكتمل بنيانه بالرسول العربي خاتم الأنـبياء عـليه وعليهم جميعاً أزكى الصلاة والتسليم، من خلال الإيمان بالله الواحد الأحد المفارق والحاضر على حد سواء في حياة الإنسان حضوراً دائماً. ولأن ذلك البناء معرّض ككل بناء لعوامل الهدم والتقادم وكان دور الأنبياء في القيـام على مهمة تجديده قد انتهى ببعثة النبي العربي عليه السلام في مرحلة متقدمة من نضج العقل والحضارة، تأهل بها ليقود بنفسه سفينة حياته في ضوء توجيهـات الوحي الخاتم، فقد انتقلت المهمة إلى أمة النبي محمد ممثلة خاصة في علمائها "**العلماء ورثة الأنبياء**" [رواه أحمد].

غيـر أن دور الغالـبية العظمى من الأنبياء اقتصر على مهمة الإصلاح العقدي الفكري والتربوي، واستنفذت جهودهم في هذا الحقل الفسيح ولماّ يصلوا إلى مرحـلة تأسيس حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على أسس من الدين... فقد كانت الفلسفات المادية مستحكمة، وكانت التقاليد المتولدة عنها فاشـية، وأنظمـة الحكـم المستبدة قائمة على حراستها تحول دون كل تجديد وتعـرقل عمل الأنبياء. وتحرّض عليهم عامة الناس وقد لا تتردد في إلجائهم إلى الهجـرة أو الحبس أو حتى القتل ﴿ **وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ**﴾ [الأنفال: ٣٠]، ﴿**وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا**﴾ [إبراهيم: ١٢].

نفر قليل من الرسل تمكنوا من الجمع في عملهم بين مهمة الإصلاح العقائدي والتربوي وبين مهمة الإصلاح السياسي، فقادوا شعوبهم في حركة تحرّر وطني كما فعل موسى عليه السلام، غير أن المهمة لم تكتمل بسبب ما ظهر في قومه من أخلال فادحة كشفت عن عمق تغلغل أخلاق الذلّة والخساسة والمادية والوثنية في نفوسهم، فلم يطيقوا بذل تكاليف الحرية وشرف حمل رسالة الله. وتاقت نفوسهم إلى ترف العيش فأجابهم نبيهم في غضب: ﴿**اهْبِطُواْ مِصْراً فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَآؤُواْ بِغَضَبٍ مِّنَ**

اللَّه﴾ [البقرة: ٦٠] بل إنهم لم يلبثوا أن سألوا نبيهم، وكانوا قد مروا بقوم وثنيين، أن يجعل لهم مثلهم آلهة ﴿اجْعَل لَّنَا إِلَـهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٧] وما إن عاد إليهم نبيهم وبيده الدستور الإلهي الذي سينظم حياتهم وقد نجوا من حكم فرعون، حتى وجدهم يطوفون حول عجل من ذهب ففض موسى عليه السلام يده منهم وفارقهم ومات حسيراً تاركاً إياهم في التيه.

أما داوود وسليمان ورغم أن حظهما كان أوفر في مجال الجمع بين الإصلاح العقائدي والعمل السياسي، إذ قامت لهما دولة في حيز صغير من الأرض، إلا أن بني إسرائيل نكصوا عن النهوض بتكاليف حماية تلك الدولة والذود عنها، الأمر الذي اضطر سليمان أن يتخلص من خيله وجيشه ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٢] وسأل ربّه أن يستعيض عنهما بجيش من القوى الكونية: ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَّا يَنبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ {٣٥} فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ {٣٦} وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَغَوَّاصٍ {٣٧} وَآخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ﴾ [ص: ٣٤-٣٧] وهو تعبير صارخ عن فشل مهمة الجمع بين الإصلاح العقائدي والسياسي معاً، وانتقال المهمة إلى أمة أخرى على يد أنبياء بني إسرائيل، وإيذان بانهيار دولتهم ومجتمعهم وعودتهم إلى التيه.

محمد الرسول العربي وحده ﷺ نموذج متميز بين بقية الأنبياء، تحقق له بفضل الله النجاح على الصعيدين: صعيد الإصلاح العقدي التربوي، إذ استخرج من أجلاف العرب وحياتهم المتخلفة جماعة منظّمة، موحّدة، متحضرة استعدت للانتقال بالمشروع الإسلامي التوحيدي العقائدي من المستوى النظري إلى المستوى العملي، من مستوى الاستضعاف إلى مستوى التمكن من خلال نواة خصيبة صلبة لدولة صغيرة في حجمها قوية في بنيانها وأهدافها واستعداداتها تمكنت في زمن قياسي من الإطاحة بالنظام القديم في جزيرة

العـرب جملة: عقائد وبنيات اجتماعية وسياسية واتسعت حتى شملت ووحدت لأول مرة جزيرة العرب على أساس عقيدة التوحيد، وهو ما فشلت في تحقيقه النـبوات السـابقة وإن مهّدت له، ولم ينتقل صاحب الدعوة وخاتم الأنبياء إلى جـوار ربه عز وجل إلا وقد اكتمل الوحي واجتمع لأول مرة في التاريخ في كيان اجتماعي واحد نهض على أساس عقيدة التوحيد، وتهيّأ لأن يستوعب في هذا الإطار كل ضروب الاختلاف العرقي واللغوي والديني، واضعاً بذلك قاعدة متينة لحرية العقل وتطوره وريادته، ولوحدة الإنسانية ووحدة ما تفرق في كيان الإنسـان مـن قيـم وعقـل وروح، وما تفرق وتنازع في المجتمع من ديني وسياسي.

لقـد مات مؤسّس الدعوة عليه السلام وهذه النواة الصلبة الخصبة تتحفز للانطـلاق إلى مـا وراء الجزيـرة العربية من ممالك الفرس والروم، تسابق جيوشـها بشائر ونماذج عدالتها. وتابع خلفاؤه نفس النهج في الجمع بين مهمة الإصـلاح العقائدي والسياسي، بين التوحيد والعدالة من خلال إرسائهم لدولة مسـخّرة لخدمة المجتمع وترسيخ أسس الإيمان والعدالة ﴿**الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَـامُوا الصَّـلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ**﴾ [الحـج: ٤١]، ﴿**وأُمرتُ لأعدلَ بَينَكم**﴾ [الشورى: ١٤]، ﴿**يا أيها الذين آمنوا كونوا قَوّامين لله شهداءَ بالقسط**﴾ [المائدة: ٧].

الانقلاب الأموي..
خطوة كبرى على طريق انفصال الدين عن السياسة

إن ذلـك الصـنف من الجيل الفريد من الموحّدين، الذي أسس المجتمع الإسـلامي المـثالي في المدينة، لم تلبث حركة رياح العصر المشبعة بالروح القبلية والامبراطورية الثيوقراطية المستبدة بعد أن هزمها، أن استردت أنفاسها وطفقـت تناوئه وتكيد له وتعكّر مورده، وتعمل فيه تحريفاً واستيعاباً له، وذلك

مـن خـلال شعوب بكاملها وحضارات انضمت إلى المجتمع الإسلامي حاملة بقايـا مواريثها القبلية والامبراطورية، فأحدثت تحولاً نوعياً في طبيعة الرأي العام وتركيبة المجتمع ما جعل أنصار النظام العربي القديم الأقدر على التفاعل مع الأوضاع الجديدة والأخذ والعطاء، من إحداث انقلاب كبير في طبيعة الدولة وعلاقـتها بـالدين الأمر الذي أحدث أول وأخطر انقسام سياسي ومعرفي في تـاريخ الإسـلام، تحول معه المسلمون من جماعة واحدة إلى أحزاب متفرقة، وتحولـت دولـتهم من دولة في خدمة الدين والمجتمع إلى دولة تتبادل معهما الخدمـة وكثيراً ما تفرض سلطانها بالقوة وتنتزع الخدمة من الدين والمجتمع. ولقد أوشك ذلك الإرث القبلي والامبراطوري السائد في العصر روحاً عامة له، أن يحـدث ذلك الانقلاب مباشرة بعد موت صاحب الدعوة عليه السلام، فكان المسـلمون بين داع إلى "منا أمير ومنكم أمير"، وبين داع إلى أن الإمامة إرث مقـدّس خـاص بأسـرة النبي تتوارثه عنه، إلى قبائل ثائرة مرتدة، لئن قبلت الإسـلام دعـوة ديـنية بحتة فقد رفضته دولة ونظاماً شاملاً للحياة من خلال إصـرارها على رفض الزكاة، وهو ما مثل أول تمرد علماني مسلح في تاريخ الإسلام أوشك أن يجهض المشروع الإسلامي الحضاري في المهد ويحوله إلى نحـلة ديـنية مسيحية، لولا ما وفق الله إليه الصدّيق من وقفة بطولية مشهودة حسمت الأمر بهذه المقولة الثورية "والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة" جاعلاً منها سنداً لحرب شاملة لا هوادة فيها ضد المرتدين عن جوهر الرسالة الخاتمة: القضاء على الشرك في مختلف صوره ولاسيما صورته الاجتماعية، وذلـك من خلال بناء نظام اجتماعي وسياسي قائم على أساس التوحيد. فكان جوهـر الـردة لا يتمثل في العود إلى عبادة الأصنام، فقد انتهى إلى الأبد ذلك الشكل الساذج، وإنما يتمثل في رفض جوهر الإضافة المحمدية: الجمع بين ما تفـرق فـي الرسـالات السابقة من ديني وسياسي، أي رفض شمولية الإسلام نكوصاً إلى حياة البداوة والتوحش. ولئن نجحت تلك الوقفة المشهودة في إخماد

ذلك التمرد والانحراف، والنكوص عن التوحيد والحضارة صوب الشرك والبداوة، فاسحة المجال أمام بقاء دين الله سالماً من الانحراف الذي حل بالرسالات السابقة على يد الملوك الظلمة، وكذا أمام إقامة النموذج الاجتماعي الحضاري الراشد المشرق عدلا وحرية ومساواة وتداولاً سلمياً على السلطة عبر انتخاب وتفويض حقيقي من الأمة لحاكمها من أجل أداء أمانتها تحت رقابتها، فإن روح العصر القبلية والامبراطورية لم تلبث أن زحفت على ذلك النموذج الراشدي، ليبقى في ذاكرة الأمة مجرّد مثال هادي وشاهد على إمكانية تحققه كلما ارتقى البشر إلى مستواه بما جعله مصدراً دائماً لتفجير ثورات لا تكاد تهدأ على كل محاولات طغيان السلطة وتألّهها. أما ما تحقق في التاريخ فمجرّد نماذج وفاقية بين المثال وروح العصر التي تغلب عليها المواريث الامبراطورية الثيوقراطية أو القبلية.

ولقد توزعت النخبة الإسلامية إزاء هذا النموذج الخليط من المثال والواقع، من الجاهلية والإسلام على جبهتين: جبهة الأحزاب السياسية التي اتخذت من دولة الأمر الواقع، دولة الغلبة، موقف المعارضة السياسية المسلحة، رافضة ما أحدثه الأمويون من انتقال متعسّف بالدولة، من دولة الخلافة الشورية إلى "الملك الكسروي" العضوض مع صبغة إسلامية.

وظلت هذه المعارضات السياسية العنيفة للدولة في صراع دموي مرير، لا تكاد تختفي حتى تعاود الظهور في أشكال جديدة رافضة أن تعطي الولاء لدولة تعتبرها خيانة للنموذج التوحيدي النبوي الراشدي. غير أن ما تجدر ملاحظته أن هذه الأحزاب عندما توفرت لها فرص الظفر بجهاز الدولة لم توفق في ارساء نمادج أفضل، بل كثيراً ما كانت تكريساً لتأخر الواقع وإعادة إنتاج للنماذج الفردية السائدة في العصر، وذلك رغم التضحيات الجسام المبذولة، بل إن بعض الأحزاب المعارضة للانقلاب الأموي كالحزب الشيعي قادها القمع المسلط عليها ومواريث الحكم الفردي إلى بلورة نماذج لبدائل

سياسية أبعد ما تكون عن الشورى وحكم الشعب، وأوغل في الفردية مما تعارضه من الأنظمة القائمة، من مثل إلغائها الشورى لصالح فكرة الوصاية الأبدية على الأمة ممثلة في واحد من سلالة النبي عليه الصلاة السلام، يحكم حكماً مطلقاً على أساس ما يزعمون له من عصمة. وفي زمن غيبة المعصوم تظل فكرة وصاية غير المعصوم على الأمة ممثلة في فقيه صالح، وهو وإن يكن غير معصوم، فإنه بسبب نيابته عن المعصوم تضل هيبة المعصوم تجلل منصبه بما يلقي ظلالاً من الشك والارتباك على فكرة ختم النبوة وما ترتب عنها حكماً لازماً من وصاية الأمة على نفسها وكونها المصدر الوحيد لسلطة حكامها. وحتى حزب الخوارج وهو الأشد رفضاً للنظام الوراثي عندما تمكنوا من إقامة دولتهم (الدولة الرستمية) لم يختلفوا عن خصومهم، إذ انهم أقاموا نظام أسرة وراثية أخرى. أما الفريق الآخر من النخبة وهم يمثلون القطاع الأوسع، فقد قادهم التأمل في النتائج المدمّرة للصراع الدموي على السلطة بين الحكم والمعارضة إلى ترك منازعة السلطة والاعتراف بها كأمر واقع، والاكتفاء منها باحترامها الشرائع العامة للإسلام، وإفساح المجال بعد ذلك للعلماء أن يقوموا بمهمة الإصلاح الاجتماعي والتربوي، متفرغين لخدمة المجتمع من خلال توظيف الصدقات [الأوقاف] في عمارة المساجد ونشر التعليم وتنظيمه، استدراكاً لتفريط الحكام، والقيام على رعاية المحتاجين وتحصين المجتمع من الآفات الاجتماعية، والدفاع عن مصالحه، ورفع مظالم الناس إلى الحكام، والقيام على هؤلاء بالنصح والإرشاد، مقابل توطيد شرعية هؤلاء لدى الجماهير.

وهكذا أسبغ جمهور علماء أهل السنّة وهم غالبية النخبة، على أنظمة الحكم التي أعقبت الخلافة الراشدة ثوب الشرعية على اعتبار أنها حكم الأمر الواقع القائم على الغلبة والقوة. وذلك مقابل احترامها للشريعة وإفساحها مجال الإصلاح الاجتماعي أمام العلماء بنوع من تقاسم السلطة بين الحكام والعلماء،

وكـــانت القسمة ثمرة لتجارب مريرة من الفتن أقنعت العلماء بقبول دولة الأمر الواقع والتفرغ لإصلاح المجتمع، بما أفسح المجال رغم سلبيات هذا الخيار- أمام قيام مجتمعات إسلامية أهلية تفيض بالتجارة والصناعة والثقافة، وبأسمى ضروب التقدم العلمي والرقي الحضاري. وذلك على أساس المبادرات الفردية وضروب الانتظام الطوعي، بما أعطى للمجتمعات الإسلامية ثراء وقوة تماسك واستقلالاً واسعاً عن الحكم، حتى أن الحكم كان يبلغ مرحلة خطرة من الضعف والتردّل والفساد، بينما كان المجتمع يتمتع بدرجة عالية من الازدهار والرقي، فكـــانت المـــدارس والمســـاجد والكتاتيب والأسواق والطرق الصوفية والقبائل والجماعـــات المهنية تتمتع بما يشبه الاستقلال الكامل عن السلطة، فضلاً عن اســـتقلال العـــلماء بالقضاء والفتيا والتشريع بما يكف يد الدولة عن التحكم في الدين طريقاً للتحكم في الناس. وذلك جوهر رفض مالك اعتماد الدولة "لموطّئه" مذهباً رسمياً لها، كما هو جوهر ثورة ابن حنبل على نزوع العباسيين لفرض عقيدة معينة على الأمة.

في العصر الحديث

ومعـــنى كـــل ذلـــك أن العلماء، بعد فتن قاسية أوشكت أن تطيح بالكيان الإســـلامي جمـــلة، اضطروا إلى التنازل عن السلطة لصالح أصحاب الشوكة والقوة وبذلك كانت المعادلة أو الصفقة التاريخية كالتالي: السياسة للحكام، ولهم الطاعـــة ما خضعوا لأحكام الشريعة، وللعلماء ضبط أحكام الشريعة والقضاء والتعـــليم والإشـــراف عـــلى الأوقاف (المورد الغزير والطوعي للإنفاق على حاجـــات المجـــتمع). وتوالـــت القرون والدول على الأمة وهي محكومة بهذه المعادلة أو التسوية التاريخية بين العلماء والحكام على نحو من توزيع الأعمال والسلطات: يتفرغ الحكام لشؤون الحكم ويتفرغ العلماء لشؤون إصلاح المجتمع دون أن يمنع ذلك من ظهور المعارضات المسلحة هنا وهناك تنطلق في الغالب

جماعـــة تربوية وإصلاحية تؤسّس فكرها ودعوتها على أساس سلب الأنظمة القائمة الشرعية، وسرعان ما تتجاوز مرحلة التثقيف الثوري إلى مرحلة العمل التنظيمي السري الذي ينفجر فجأة في وجه الدولة محاولاً افتكاك الزمام منها. وإذا مـــا فشـــل الأمـــر وذلك الذي كان غالباً، فالوصف الجاهز له من طرف العـــلماء هو الفتنة. وإذا نجح في الاستيلاء على السلطة استحق الولاء والبيعة والشرعية ما احترم معالم الشريعة وذاد عن الأمة.

ظـــل الأمر كذلك إلى أن اكتملت دورة حضارية لدولة انطلقت في جزيرة العرب موحدة شورية عادلة منفتحة على كل معرفة، موّارة بالحركة، وانتهت مـــتحجّرة غشوماً، ومنقسمة متخلفة في الآستانة بعد أن فرضت السلطة لغتها المحـــلية لغـــة رسمية للدولة بديلاً عن لغة حضارة الإسلام، التي فصلت عن مصـــادر قـــوة هـــذه الحضارة فتحطمت وما قدرت أن تنافس ولا أن تواكب الحـــركة العـــلمية السريعة التي انبعثت وتطورت في الجبهة الأروبية المقابلة، ولاســـيما بعـــد أن نجح أولئك في اكتشاف الأمريكيتين والسيطرة على طرق الـــتجارة، فاختـــنقت المجـــتمعات الإسلامية عسكريـــاً واقتصاديـــاً وفكريـــاً، وبدأت مسيـــرة انهيارها وتفجيرها شظايا ليسهل ابتلاعها. وبذلك أمكن لأعداء الإســـلام أن يجهزوا عليها، فتفرق الشمل الذي جمعته العقيدة الإسلامية لتحل محلها أنظمة قطرية صاغها المنتصرون بحسب مصالحهم دون أي أساس آخر معقول له صلة بمصالح أهلها وهويتهم وتراثهم التوحيدي.

تفـــرقت الجماعـــة الإسلامية إلى جماعات، وانهارت نهائياً معادلة الحكم القائمـــة عـــلى الوفاق التاريخي بين العلماء والحكام، فقامت دول لا يمثل فيها العلماء أساساً من أسس شرعيتها إلى جانب القوة، ولربما تعد الدولة السعودية وعـــلى نحو ما المغرب بقية ذلك النموذج، كما يمكن عدّ اليمن وباكستان من أشـــكاله المعاصـــرة. لقد تمحضت الدولة القطرية التي أقامها المحتل لنفسه أو كـــادت، لـــلقوة والتغلب وموالاة الأجنبي متخذة من الدين ومؤسساته وعلمائه

مجـــرد أدوات تستخدم عند الحاجة ملحقة بالأجهزة الأمنية للدولة، أي في ظل الدولـــة القهـــرية العـــلمانية مضموناً وشكلاً (تركيا) أو إسلامية شكلاً علمانية مضـــموناً (معظم الدول الإسلامية). وكانت محنة الإسلام وعلمائه عظيمة مع هـــذه الدولة فاختار بعضهم المعاضدة للحكام جرياً على عادة علماء الإسلام - بوعي أو من دون وعي- لما حصل من تحول عميق بل من انقلاب جذري في طـــبيعة الدولـــة عمّا كانت عليه طوال العصور، أو رعاية لمصلحة عامة أو شخصـــية. واختار البعض الآخر الخروج إلى صف المعارضة السياسية وذلك مـــن خـــلال تكويـــن جمعيات وأحزاب سياسية تبدأ بالاتجاه إلى الشعب تثقيفاً وتوعيـــة بـــثقافة سياسية دينية راديكالية لتنتهي إلى جماعة سياسية معارضة، ســـواء أكـــان ذلك بالوسائل السلمية أم باتخاذ القوة تأسيساً على اعتبار الدولة القائمة قد خرجت على أسس الشرعية الإسلامية، إذ احتكمت لغير الإسلام في شـــرائعها وسياساتها. وتُقدَّم كتابات سيد قطب والمودودي والبنا مواد صالحة لاســـتخدام القوة سبيلاً للإطاحة بمنكر الدولة العلمانية وإقامة الحكم الإسلامي، غيـــر أنـــه مما يجدر ملاحظته أنه لا يلزم ديناً ولا سياسة من تكفير الأنظمة القائمة، القيام ضدها بالقوة، إذ الاستطاعة أو القدرة وليس مجرد تورط الدولة فـــي المنكر أياً كان نوعه، أهم الضوابط المتحكمة في تحديد نوع منهج التغيير الـــذي ينبغي اتباعه، فإذا ما أوجب الإسلام على المسلم العمل على إزالة الظلم - المـــنكر - فقد أفسح أمامه مجال إعمال التفكير لاختيار أقل الوسائل مؤونة وأنجعهـــا فـــي إزالته مصداقاً للحديث الصحيح "**من رأى منكم منكراً فليغيّره بيـــده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**".

ولقـــد انتهت اليوم معظم الأحزاب الإسلامية إلى الإعراض عن نهج القوة في الـــتغيير، والـــبحث بدل ذلك عن كل فرص التغيير بالوسائل السياسية السلمية وذلـــك من خلال تكوين الأحزاب والهيئات الملتزمة بالقانون، أو الاندراج فيما هـــو موجـــود منها، ولقد تظافرت جهود الطائفة الأولى (الإسلام الرسمي) مع

جهود الطائفة الثانية (الإسلام المعارض) في دفع فكرة الإصلاح الإسلامي في الأمة أشواطاً بعيدة، فتغلغلت في كل المستويات الاجتماعية وغدت تمثل أوسع تيار ثقافي وسياسي في العالم الإسلامي يطالب بالتغيير السياسي في اتجاه إرساء أنظمة ديمقراطية شورية إسلامية، بديلاً عن الأنظمة العلمانية الدكتاتورية، كما يطالب هذا التيار بالتغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بإعادة تأسيس كل النشاط الاجتماعي على أسس الإسلام من خلال دعم سلطة المجتمع وقوة بنيانه مما يحقق له قدراً واسعاً من الاستقلال عن الدولة وتقليل الحاجة إليها، واقتداراً على مقاومة عسفها، أو التقليل من شرورها وآثارها السلبية على الجماعة عندما يصيبها الفساد، بما يعيد صياغة الدولة ويسخرها في خدمة الدين والمجتمع ويدعم استقلال البلاد ووحدة الأمة ومساهمتها في السلم العالمي على أسس عادلة، والدفاع عن صورة الإسلام وأقلياته في العالم في مواجهة الهجمة الغربية الصهيونية الجديدة.

الإشكال ما يزال قائماً!

إن مناهج التغيير في الفكر الإسلامي لم ترس سفينتها بعد على مرسى واحد. ولا يتعلق الأمر بمجرد الاختلاف حول مدى شرعية وجدوى استخدام القوة أداة للتغيير ولا في الموقف من الدول القائمة حول مدى شرعيتها السياسية الإسلامية، وإنما يتجاوز الأمر هذا النطاق. إنه في الوقت الذي حققت فيه فكرة الحزب الإسلامي انتشاراً واسعاً حتى لا يكاد يخلو بلد إسلامي من حزب إسلامي أو أكثر، فإن هذه الفكرة لا تزال تتعرض لانتقادات شديدة صادرة من جهات مختلفة. ونحن هنا بصدد موضوع بحثنا حول حيرة الحركات الإسلامية بين الدولة والمجتمع، لا يهمنا كثيراً أن نتعرض للموقف الإسلامي المعاصر الرافض لفكرة الحزب الإسلامي أصلاً، ناهيك عن تعدد الأحزاب، على اعتبار أن الفكرة بزعمهم غربية في أصلها ولا تتساوق مع

الفكـــر الإســـلامي التوحيدي الذي يؤمن بمركزية الأمة محوراً للعمل السياسي ولـــلولاء وليـــس الحزب. والغريب أن هذا النقد تشترك فيه الجماعات السلفية الجهاديـــة الرافضـــة لفكرة التعدد، وكذلك بعض الدول التي قامت على أساس الفكرة الإسلامية الحديثة كالجمهورية الإسلامية في إيران والسودان، وإن مالت هاتـــان التجربتان أخيراً اقتناعاً أو استجابة لضغوط الواقع إلى الاعتراف بنوع من التعدد. ويشارك بعض الإسلاميين في الحملة ضد حرية أو جدوى، أو حتى مشـــروعية تكوين الأحزاب فريق العلماء الملتصقين بالسلطة وبعض المثقفين الإسلاميين، فضلاً عن الدولة الثورية العلمانية وجماعاتها المتطرفة من ملاحدة وشـــيوعيين وفاشست. إنما الذي يهم بحثنا هذا أن نتعرض للفكرة التي رسخها فكـــر الإمام البنا وظلت أصداؤها تتردد لدى تلاميذه، كما لدى فريق من علماء الإســـلام معاضد للأنظمة القائمة، مدافع عن شرعيتها، ذابٌّ عنها بلسانه وقلمه بأشد ما تذب عنها جيوشها بسيوفها. وخلاصة هذه الفكرة كما عبر عنها الإمام الشـــهيد أن الحـــركة الإسلامية، والإخوان المسلمون نموذجهم، هي أكبر من حـــزب سياســـي. إنهم جماعة فوق الأحزاب جميعها[1]. أما عند الأستاذ سيد دســـوقي أحـــد مفكري هذا الاتجاه، فالحركة الإسلامية ينبغي أن تكون حركة إصـــلاحية ينصـــب عملها أساســـاً على شحـــذ الفاعليـــة الاجتماعية وتهيئة الإنسان المتحفز للبناء، والمحتشد للخير، والحامل للقيم القرآنية في جنبات نفسه والمـــتدرب، عـــلى تحويـــل هـــذه القيم إلى نظم فاعلة في الحياة. إن الحركة الإســـلامية حسب هذا التصور حركة إصلاحية عالمية تصرف أبصار الناس تجاه القبلة الربانية وتضع أيديهم على المصحف ليستخرجوا كنوز القيم في كل مجالات الحياة وليبدعوا حولهم نظم حياتهم وليس حركة سياسية تنفيذية.

---

(١) أنظر رسائل الإمام الشهيد.

إن مـــن واجـــب الحركة الإسلامية أن تضخّ في المجتمع خرّيجيها ممن يملكون ملكات في توجهات أخرى ولا تحبسهم في صفوفها[1].

إن الحـــركة الإســـلامية حســـب هـــذا التصور أشبه ما تكون بالمدرسة الحضـــارية الـــتي تقوم بتخريج أجيال صالحة تنبثّ في سائر شرايين المجتمع وخلايـــاه لـــتقوم بمهمة النهوض الإسلامي، ويصبح الحزب السياسي في هذه الحالة كالمؤسسة الاقتصادية والقضائية والعسكرية جزءاً من جسم أمة الإسلام وتكون الحركة الإسلامية منه بمثابة الروح والعقل والدم والأنفاس.

لقـــد دافـــع عن هذا المنهج في تصور مهمة الحركة الإسلامية صديقنا – رحمـــه الله – محمـــد عبد الحليم أبو شقة صاحب دار القلم ومؤلف موسوعة "**تحرير المرأة في عصر الرسالة**"، فتصور الحركة الإسلامية كما يريدها جملة مـــن التـــنظيمات المـــتوازية المســـتقلة بعضها عن بعض يقوم كل منها على الـــنهوض بقطـــاع مـــن قطاعات المجتمع، مثل قطاع العمل النقابي والثقافي والسياســـي والاقتصادي، ويكون الحزب السياسي في مثل هذه الحالة ليس إلا تعبيراً عن الجهد الإصلاحي في حقل معين، أما قيادة الحركة الإسلامية فينبغي أن تكون ذات طابع روحي فكري توجيهي تربوي توجه كل القطاعات على حد ســـواء بمـــا تملكه من نفوذ فكري روحي، فهي أرفع من أن تزاحم حزباً من الأحـــزاب على موقع أو منصب ويشغلها ذلك عن مهمتها الرئيسة في الدعوة إلى الله وتوجيـــه الـــراعي والرعية دون أن تحصر نفسها وتتحيز إلى حزب محدد، وتنشغل بالعاجل عن الآجل وبالجزئي عن الكلي[2].

ولقد عبر عن هذه الفكرة بجلاء أحد علماء المسلمين المعاصرين البارزين هـــو الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي في كتابه المثير للجدل الكثير "**الجهاد**

---

(١) ســـيد دســـوقي، ملاحظات حول دور الحركة الإسلامية وما يخرج عنها من جماعات حضارية (ورقة غير منشورة).

(٢) من محاضرة ألقاها الفقيد رحمه الله في تونس صائفة ١٩٨٥(غير منشورة).

فـــي الإسلام" حيث انصبّ بنقد صارم لاذع للجماعات الإسلامية السياسية التي انصرفـــت عن الإصـــلاح الإسلامـــي المتمثل فـــي دعوة التائهين والجانحين والفاســقين والواقعيـــن في شباك الغزو الفكري، انصرفت إلى أنشطة حركية خاصـــة بهـــا لا علاقة لها بالدعوة إلى الله وإنما هي دعوة إلى نصرة حزب يســـعى إلى سدّة الحكم، فهو أبعد ما يكون عن الاهتمام بإصلاح القلوب وإقناع العقول وتهذيب النفوس.. همّه محصور في أن يقنع الناس بضرورة إبلاغه إلى ســـدة الحكـــم والقيادة. إن هؤلاء الدعاة "يتحولون إلى حزب مزاحم منافس في نظـــر الآخـــرين... وهكذا يجعل الإسلاميون من أنفسهم خصوماً وأنداداً لتلك الأحـــزاب والفئات الأخرى، فكيف وبأي دافع تتهيأ منهم النفوس للإصغاء إلى دعـــوة هـــؤلاء الإسلاميين الذين ينافسونهم ويسابقونهم إلى عواطف الجماهير سعياً منهم إلى الحكم."

وكان الشيخ البوطي باعتباره عضواً في الجبهة الوطنية التقدمية الحاكمة فـــي سوريا، قد عرض عليه يوماً أن ينشئ ويترأس كتلة إسلامية داخل الجبهة فـــرفض رفضاً قاطعاً على اعتبار أن ذلك يعد إقراراً منه بأن الإسلام قد تقاسم مع أعضاء الجبهة النفوذ والسلطان في القطر، ومعنى ذلك أنه قد فاز بنصيب الخمـــس أو السدس وأن علاقة الإسلام مع بقية أعضاء الجبهة قد غدت علاقة تـــنافس سياســـي، وهذا تقليص لسلطان الإسلام ثم تحجيم له بل سعي للقضاء عـــليه. بينما الأمر عندهم: "إن الإسلام في الواقع الملموس هو القدر المشترك الذي يجب أن يجمع بين أعضاء هذه الجبهة تماماً كالهوية المشتركة، فإذا كان الإســـلام يؤلـــف بينهم جميعاً كما يؤلف المعصم الواحد بين الأصابع الخمسة المـــتعددة، فمـــن ذا الذي يرضى أن يرجع إلى الوراء فيجعل من هذا المعصم الجـــامع إصبعاً مجاورة أخرى؟! من ذا الذي يرضى أن يحيل القدر المشترك إلى نـــد وقســـيم. أمـــا الآن وأنا البعيد عن مزاحمتهم على المطامع والمغانم، القريب من مشاعرهم الإيمانية وفطرتهم الإسلامية، فإن بوسعي أن أحاور فيهم

هـذا القـدر المشـترك دون أن يكون بيني وبينهم أي فجوة فاصلة أو جسور مقطعـة، ولكن أي خير ينتظر من حواري معهم ودعوتي إياهم عندما أجدني أجلس منهم مجلس الند من الند، والجاذب معهم القضايا مجاذبة المتربص الذي يسـعى إلى تطفيـف أرباحـه على حساب الآخرين، بل لن يكون هناك وقت لـلدعوة والـتعريف بحقائق الإسلام في غمار هذه المنافسات[1]. وقد دفع هذا الـتوجه إلى أقصـاه الأسـتاذ صالح كركر في مقالات له أكد فيها على فشل مشـروع الحركة الإسلامية في تحقيق أهدافه حتى لكأنه يناطح الصخر، وأن الحـركة الإسلامية قد فرّقت الأمة وكان عليها أن توحّدها، وقد فشلت، وعليها أن تتخلى عن فكرة الحزب الإسلامي لتتفرغ إلى القيام بمهمة العلماء التقليدية فـي الـتربية والإصلاح. أما من رام العمل الإسلامي فله أم يمارس ذلك في صفوف الأحزاب العلمانية[2].

طموح قديم متجدد

عـلى مرّ العصور ظلت فكرة العالم الخليفة حية كالجمرة التي قد يعلوها الـرماد حيـناً ثم لا تلبث إن تتأجج وتضرم بنارها ما خمد من فعالية الإسلام وثوراتـه المتجددة ضدّ مخططات تهميشه وحصره في زاوية أو مسجد ملحق من ملحقات سلطان دنيوي جاهل. لقد كان ذلك انجذاباً متجدداً صوب النموذج النبوي والراشدي الذي التحم فيه السلطان بالقرآن، والمسجد بقصر الحكومة بل كان المسجد هو محور الحياة في جميع شعبها، فكان المسجد أبداً مركز التفجير لـثورات متتالية تعارض تهميشه وتحويله إلى مؤسّسة تابعة لحاكم جاهل، أو فاسـق يفـرض عـلى المسجد إرادته ويعين إمامه وقد يحوله إلى مجرد أداة

---

(١) محمد سعيد رمضان البوطي: **الجهاد في الإسلام، كيف نفهمه، كيف نمارسه** (بيروت – دار الفكر المعاصر، ١٩٩٣) ص ٦٥-٧٦.

(٢) الأستاذ صالح كركر، "دعوة الحركة الإسلامية إلى مراجعة رؤيتها السياسية"، الحياة (اللندنية) بتاريخ ٦/١١ ١٩٩٨، ص١٦.

لخدمته وتبرير سياسته والدعاء له وامتهانه إلى درجة كتابته خطبة الجمعة ليلقيها بديلاً عنه إمام ساذج أو طماع منافق كما هو الحال اليوم في بلاد إسلامية كثيرة مثل تونس وأشباهها.

ولقد استقرت تجربة الإسلام في علاقة العالم بالحاكم كما تقدم على نحو من تقاسم السلطان: الدولة مجال سلطة الحاكم والمجتمع مجال سلطة العالم. ولم يخل هذا الوصف العام من استثناءات، إذ ظلت الفرق الإسلامية غير السنّية تمثل بشكل عام المعارضة الرافضة التي لا تتردد في اللجوء إلى السلاح لافتكاك الحكم، كما أن أهل السنّة وهم حزب الأغلبية الحاكمة لم يخل صفهم من معارضات مسلحة أو معارضات سلميّة، وحتى على مستوى التنظير، فقد طمح علماء من أهل السنّة إلى إحلال العالم في الدولة مكان المرشد الأعلى الذي يقوم منه مقام السلطة التنفيذية. ظهر مثل هذا التنظير لدى إمام معتبر من أئمة أهل السنة هو الإمام الجويني[1] كما ظهر لدى مؤسس أكبر دولة في المغرب الإسلامي (دولة الموحّدين) هو الإمام المهدي ابن تومرت[2]. ولعل الإمام الخميني في عصرنا هو من أحيا فكرة الجويني وركبها في إطار دولة شيعية حديثة يكون على رأسها أكبر الفقهاء وتكون الدولة بمثابة الجهاز التنفيذي لتوجيهاته.

غير أن الإشكالية الرئيسية تظل متمثلة في أن الإسلام إذا كان ديناً توحيدياً لم يميّز بين الديني والدنيوي، فهل يلزم من ذلك أن تكون دولته شمولية وأن تكون الأحزاب العاملة في إطار المجتمع الإسلامي لإصلاحه أحزاباً شمولية؟ أم أن شمولية الإسلام لا تعني شمولية الدولة ولا شمولية الحزب أو الأحزاب، وذلك إذا علمنا أن ختم النبوة وانقضاء الوحي قد نقل مسؤولية الدعوة وفهمها

(١) إمام الحرمين الجويني: غياث الأمم عند التياث الظلم.
(٢) انظر أطروحة الدكتور عبد المجيد النجار حول تجربة المهدي بن تومرت، وكذلك فقه التغيير عند ابن تومرت لنفس المؤلف.

وإنفاذها إلى الأمة كلها، الأمر الذي منع قيام كنيسة تحتكر النطق باسم السماء، كما منع قيام الحاكم المطلق ظل الله في الأرض كما حصل في أوروبا في العصر الوسيط، إذ الاستخلاف عن الله هو للأمة وليس للدولة أو لفرد، فلا أحد معصوم من الخطأ ولا أحد فوق المساءلة، وهذا الوضع يجعل مركزية الاهتمام ومحور الحركة التاريخية والمسؤولية لا يدور حول الدولة وإنما حول الأمة، الأمر الذي يجعل مهمة التفرغ لإصلاحها وتعليمها حتى تنهض بمسؤوليتها كاملة في القيام على أمانة الإسلام والقوامة على الحكام مهمّة ذات أولوية بالقياس إلى أي مهمّة أخرى، وأن الإسلام أوجب على أهله أن يقيموا فيهم دولة تقيم ميزان العدل بينهم إنفاذاً لأحكام الله ودفاعاً عن أمته. غير أن هذه المهمة على علوّ منزلتها لا ترقى إلى مهمة إصلاح المجتمع ودعم مؤسساته وتقوية جانبه حتى يكون جديراً بالقوامة على حكامه وأمرهم ونهيهم ومساءلتهم وعزلهم عند الاقتضاء، الأمر الذي يرجّح عند التعارض بين مهمات الدعوة إصلاحاً للناس وبين مهمات السياسة إصلاحاً للحكم، ترجيح المهمة الأولى وذلك بقدر ما ينفسح في وجه حرية الدعوة والاتصال بالناس من فرص. وغالباً ما يكون ذلك بعيد المنال في ظل الأنظمة العلمانية القائمة في العالم الإسلامي بما يجعل مهمة تحرير إرادة المجتمع من الاستبداد أولوية الأولويات في المشروع الإصلاحي الإسلامي.

كذلك كان موقف جمهور علماء المسلمين مع الدول التي حكمت ما بعد الخلافة الراشدة، ولكن دون أن ينسد بالجملة باب الثورات الشعبية والخروج المسلح لتغيير الحكام عندما تشتد وطأتهم. ففكرة ختم النبوة وعدم قيام كنيسة تحل محل النبوة في القداسة جعل الأمر للأمة وحرم الحكام من صفة القداسة وجعل أعمالهم تحت حكم الشريعة تقاس إليها. فإذا انحرفوا عنها لاحقتهم وصمة الجَوْر والظلم، فيتربص بهم الناس الدوائر أمراً بمعروف ونهياً عن منكر من قبل العلماء، وهو الغالب، أو خروجاً عنهم. وفي كل الأحوال ظلت

الـــدول الإســـلامية حتى سقوط الخلافة العثمانية تستمد شرعيتها وقانونها من الإســـلام بقطـــع الـــنظر عن مدى الانحراف العملي القائم. ولذلك كان موقف العلماء الذين والوا تلك الدول ورفضوا الخروج عنها ووجّهوا جهدهم إلى خدمة الأمـــة دعـــوة وتعـــليماً وفتيا وقضاءً ونصحاً للحكام، كان موقفاً مفهوماً مادام الانحراف لم يطل الإطار العام للمجتمع والدولة المقر بعلوية الشريعة والساعي للالتزام بها قدر الجهد. وهو وضع يختلف بالجملـــة عن أوضـــاع الدول التي قـــامت فـــي العـــالم الإسلامي بعد الاستقلال مستندة إلى شرعيات أخرى غير الإســـلام كالـــتحرير والتحديث وغيرها، حيث لم يبق في هذه الدول أثر لتلك التسوية التاريخية بين العلماء، والحكام بين الدعوة والدولة. لقد أنهى الاحتلال الغـــربي تلك المعادلة وأحلّ محلها نمطاً جديداً من الدولة لم يبق فيها للشريعة ولعلمائها شراكة ولا مكانة، اللهم إلا أن يوظفوا في شكل نفعي لفائدة استقرار الدولة والتمويه على الناس. لقد طور هذا النمط من الدول طبقة من العلماء هم جزء من جهازها البيروقراطي يظهر في احتفالاتها مع القساوسة والحاخامات، ويصدر الفتاوى لتسويغ سياسات الدولة، ويعلن عن هلال رمضان وعن حلول العيد، ويساهم في شنّ الحملات ضد خصومها كجزء من جهازها الأيديولوجي. فالصـــلح مـــع "إسرائيل" منكر حرام عندما تكون الدولة في تشابك معها، وهو حلال قد يرتفع إلى درجة الواجب عندما تختار الدولة انتهاج هذه السياسة.

والأنـــكى من ذلك أن هذه الدولة التي توزعت بين نخبة أعلنت العلمانية صـــراحة كمـــرجعية مقدسة للدولة وبين جمهور حافظ على انتمائه الإسلامي، ظـــلت تتشـــبث بصور من الإسلام تحلي بها دساتيرها وتخدع بها الناس، بل واتخذت من ذلك سنداً إضافياً لشرعيتها وادعائها النطق باسم الإسلام واحتكار ذلك. فوضعت يدها على المساجد والمعاهد الدينية وصادرت الوقف وبلغت في بعـــض الـــبلاد مثل تونس حد العبث بالشعائر وانتهاكها، والسخرية من عقائد

الإسلام ومقدساته، وحظر الحجاب ومطاردة الدعاة[1]. بل إن بورقيبة أدان قاضيه أحد الشيوخ بتهمة أن ذلك الشيخ (الشيخ الرحموني) سمح لنفسه أن يفسر القرآن على خلاف تفسير فخامة الرئيس[2]. بل إن هذا النمط من الدول لم يكتف بإقصاء الشريعة واستبدالها بالقانون الوضعي، وإنما صادر مؤسسات الإسلام، وفرض السخرة على علمائه، وضرب على أيدي الدعاة ووصمهم بالإرهاب، واحتكر كل فضاءات المجتمع وفرض سلطانه على كل شيء: الحكم، التعليم، الإعلام، الاقتصاد، الفن، الرياضة، المساجد... ذلك أن الدولة هنا لا هي في خدمة الشريعة كما هو شأن الدول الإسلامية، بل تستخدم الشريعة عندما يكون ذلك في صالحها، ولا هي تمثل إرادة الأمة وتخدم مصلحتها كما هو شأن الدول الديمقراطية، وإنما هي قد نذرت نفسها لمهمة تفكيك المجتمع جملة من أجل إعادة تركيبه وتكييفه وفق ما استهواها من النموذج الغربي في تحرّره من الدين. المجتمع بحسبها مريض ومتخلف وهي الطبيب المداوي الذي يجرع مريضه الدواء حتى بالإكراه ويفرض عليه ما يراه صالحاً من العمليات الجراحية. ذلك كله يجعل من الحديث عن ضرورة قيام الحركة الإسلامية باستئناف دور العلماء التاريخي في الإصلاح الاجتماعي والوعظ والإرشاد والدعوة إلى الله وأن تتخلى مقابل ذلك عن نهجها في الصراع مع الأنظمة القائمة ومواجهة ظلم الحكام[3] والتنافس على السلطة حديثاً منقوصاً. لقد كان مثل هذا الكلام ذا معنى لما كانت الأنظمة القائمة مستندة إلى الشريعة وكان العلماء قائمين على تفسير نصوصها والقضاء بأحكامها مطلقة أيديهم في الإصلاح الاجتماعي. أما وقد انهار ذلك البناء جملة فالقياس عليه مع وجود الفارق موقع في الوهم والزلل وتضليل الأمة عن

---

(١) محمد الهادي الزمزمي: **الإسلام الجريح في تونس**.
(٢) راشد الغنوشي: الديمقراطية في تونس.
(٣) الشيخ علي بن حاج: فصل الكلام في مواجهة ظلم الحكام.

مواجهة أعظم أسباب البلاء في حياتها وأشد العقبات في طريق نهضتها، وأكبر عـون للأجنـبي عـليها وأخطر عوامل استمرار تفرقها وانحطاطها وتخلفها: أنظمة الجور العلماني القائم.

ولا غـرو إذن أن أعظـم حملات الكتاب الخالد انصبت بعد الشرك على الفراعين وحلفائهم من القوارين، فإلى متى يتواصل تجاهلنا للتحوّلات النوعية الـتي أحدثهـا الاحـتلال الأجنبي في أمتنا، فنتعامل مع هذه الأوضاع الشاذة المصادمة لكل ما عرفناه في تاريخنا من انحرافات بعملة انقطع التعامل بها بما يشـبه حـال أصحاب الكهف الذين لم ينتبهوا إلى عامل الزمن وما أحدثه من تحـولات جذريـة فـي طبيعة الدول القائمة فصلتها عن سابقاتها في التاريخ الإسلامي، من حيث ولاء تلك للشريعة وللأمة، وولاء هذه للعلمانية وللأجنبي. وذلك ما ألجأها إلى أن تتمحض جهاراً للاستبداد والفساد من أجل تفكيك عرى الأمـة وسـلخها عن هويتها وتاريخها، وإقصائها وعلماءها عن شؤون الحكم بالكـلّية، والاستظهار عليها بالأجنبي، بينما ظلت أشد أنظمة الحكم في سالف تاريخـنا قـتامة جزء من النسيج العام للأمة من حيث الثقافة والقيم والولاء. وذلـك مـا جعل هذا النمط الحديث لا يكتفي بالعلمنة شأن الدول الغربية التي كانت العلمانية جزءاً مـن تاريخهـا وتطورهـا الاجتماعـي وعامل تحرير لهـا مـن الاسـتبداد. فالعلمنة عندنا نبتة زقّوميّة مستوردة، هي أثر للاحتلال الأجنـبي وامـتداد لهيمنـته ومصـالحه وطـريق لتجذير القطيعة بين الدولة والمجتمع، وتغريب هذا الأخير وتهميشه.

إن التغريب وهو عمليه سلخ للأمة عن هويتها، هو بذاته عملية عنيفة لا يمكـن أن تتواصـل دون ممارسة أقسى أشكال الدكتاتورية بما يجعله قرينها بالقدر الذي يجعل الديمقراطية في العالم الإسلامي قرينة الإسلام والتحرّر.

إن تجاهل هذه التحولات الخطيرة التي أحدثها الاحتلال الأجنبي في أمتنا هو ضرب من الهروب الواعي أو الساذج من مواجهة حقائق الواقع، وأعظمها وأخطـــرها في حياتنا الاستبداد. فما هو العلاج الذي يقدّمه دعاة تخلي الحركة الإسلامية عن مشروعها التغييري الشامل واكتفائها بأداء دور العلماء التقليدي الإصـــلاحي، والحـــال أنه لو كنا في مواجهة علمانية ديمقراطية لوجدنا أمامنا أكثر من سبيل للعمل من داخلها.

الخلاصة:

فـــي تناول العلاقة بين الديني والسياسي، أي بين ثوابت الدين التي نطقت بهـــا نصوص قطعية الورود قطعية الدلالة أو أجمع عليها المسلمون، وهي لا تشكل من الإسلام غير مساحة ضيقة جداً من نصوصه، وبين مواطن الاجتهاد وهي المساحة الأعظم، ينبغي على الحركة الإسلامية:

أن تؤكد في دعوتها على توحيد الله سبحانه أصلاً لكل عقيدة وفكر وعمل وسياسة، مهما اختلفت مجالات النظر والسلوك الفردي والجماعي وذلك ما غدا يعرف في الأدبيات الإسلامية بمبدأ شمولية الإسلام، بما يتصادم بالكلية مع أي تفكيـــر عـــلماني أو كنســـيّ يؤسس للفصل بين الروح والمادة أو بين السياسة والدين أو بين الاقتصاد والأخلاق. فكل ضرب من هذا الفصل هو افتئات على الإسلام ولون من الشرك.

أن فكرة ختم النبوّة مثلت ميلاداً جديداً للعقل البشري ولسلطة الأمة ومعيناً لا ينضـــب للـــنظر والاجتهاد والتجديد، ومرجعيّة للحكم فيما اختلف فيه الناس ومنه شؤون السياسة والحكم.

ورث العلماء من أصحاب النبي ﷺ نواباً عن الجماعة وظائفه في الاجتهاد والحكـــم. واستمر ذلك زمن الخلافة الراشدة، حتى إذا حصل الانقلاب الأموي على نموذج الخلافة الشورية الراشدة لصالح الملك السياسي العضوض، ويئس

العـلماء بعد محن مريرة من إمكان سريع لردّ الأمر إلى نصابه، تصالحوا مع حكم الأمر الواقع مقابل اعترافه بالشريعة وسلطة العلماء التشريعية (الاجتهاد) والقضـائية والعـلمية والثقافية في توجيه الناس وتربيتهم. ومن ذلك التوجيه استبقاء النموذج النبوي الراشدي مثالاً للحكم.

بفعـل تراكم آثار الاستبداد والتشوهات الخطيرة التي طرأت على الحياة الإسلامية من قبل الحضارات الثيوقراطية والاستبدادية، تجمّدت حياة المسلمين مقابل الحركة التي دبت في صفوف خصومهم وتمكن أولئك من السيطرة على طرق التجارة واكتشاف قارات جديدة، فحوصر العالم الإسلامي وتم إخضاعه للاحـتلال العسـكري وبـدأت من ثَمَّ عملية تفكيك بنياته الذهنية والاجتماعية وإنتاج جيل متغرب.

حـال الاحـتلال دون تواصل محاولات الإصلاح التي انبعثت من داخل العـالم الإسـلامي فأجهضـها، إلا أنهـا تواصلت في أشكال فكرية ودعوات إصلاحية تهدف إلى إحياء الاجتهاد ومقاومة عناصر العطالة كالجبر والحلولية. فتحررت في الأمة طاقات ناجزت الاحتلال حتى طردته إلا من أجزاء يسيرة. إلا أن الاحـتلال نجح في أن يستبعد من خلافته علماء الإسلام لصالح الفئات العـلمانية التي عملت بفعالية على مواصلة مهمة تغريب العالم الإسلامي وقمع سائر الحريات وفرض وصاية الدولة على المجتمع بل وابتلاعها له بالجملة.

لأول مـرة يعرف تاريخ الإسلام مسألة الصراع بين العلم والدين، وبين الديـن والسياسة، فيستبعد الإسلام وعلماؤه من شؤون الحكم فلا استقلال (عهد الخلافـة الراشـدة) ولا مشاركة (بداية من الحكم الأموي حتى سقوط الخلافة العـثمانية) وتنشأ على طول العالم الإسلامي جماعات إسلامية تحمل مشاريع تغييـرية شـاملة يجتمع فيها العمل الفكري والدعوي والسياسي والنقابي. إنها امتداد متطور للحركة الوطنية المجهضة.

رغـم أن مجالات الإصلاح الإسلامي لا يند عنها شيء، إلا أن المشروع الإصـلاحي الشامل يمكن من الجانب التنظيمي أن يعمل على جبهات متنوعة مسـتقل بعضها عن بعض مع اتحاد الوجهة والمرجعية، فيكون الفصل وظيفياً وليس فكرياً عقيدياً، بل قد يكون ذلك هو الأجدى.

إنـه عـلى أهميـة سائر مجالات العمل الإصلاحي تبقى الأولوية لعملية الإصلاح العقدي والفكري والثقافي والتربوي على الإصلاح السياسي. فأولوية إصلاح الفرد والجماعة وتحصين والأمة مقدمة على إصلاح الدولة ودواليبها، وذلك في اتجاه بناء مجتمع أهلي قوي ومتماسك بما يمثل أضمن وأجدى سبيل لإصلاح انحرافات السياسة.

ولكن ذلك غالباً ما يكون مطلباً عزيـزاً بسبـب سيادة أنظمـة التسلـط والاستبداد، باعتبارهـا قرينـاً محتماً للتغريـب والانفصـال عن ثقافة الأمة ومصالحها والارتباط بأعدائها. وفي هذه الحالة تكون الأولوية الكبرى ومركز الثقل في المشروع الإصلاحي الإسلامي هو مواجهة أنظمة الاستبداد من خلال تجذيـر وتأصـيل ثقافـة الحـرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في المذهبية الإسـلامية، وتعبئة طاقات الجماهير ضد آفة الاستبداد وتزييف إرادة الشعب، والـتحالف مع كل أنصار الحرية والنخب الديمقراطية الوطنية على اعتبار أن الحرية في حد ذاتها قيمة إسلامية عظمى، وأنها المدخل الأعظم لخدمة الإسلام واستئناف المشروع الإسلامي الحضاري "**خلّوا بيني وبين الناس**".

قصور الحركة الإسلامية

لـــئن حققت الحركة الإسلامية إنجازات عظيمة في محاولتها تحرير الأمة مـــن تراث الانحطاط وآثار الغزو الغربي المدمّر، فقد ظلت بعيدة عن تحقيق هـــذا الهدف "إقامة شرع الله في الأرض" إذا استثنينا التجربة الإيرانية الجديرة بكـــل تقديـــر، رغم ما شابها ولا يزال من ارتباك، ورغم الظـــروف العدائية المحيـــطـــة بالحركة الإسلامية التي يوقد نيرانها الغرب وعملاؤه في المنطقة ومـــن طـــرف الأجهـــزة الدينية التقليدية التي لم تقدر بعد على مغادرة مواقع الانحطـــاط وتفهم منطلقات الحركة الإسلامية وأهدافها السامية، فإن المسؤولية الكبرى في قصور الحركة الإسلامية عن إدراك غايتها في تحقيق طموح الأمة فـــي معانقـــة ذاتها والالتحام بدينها وتاريخها يعود إلى أسباب داخلية للحركة الإسلامية، إلى بيئتها الذاتية.

إنها تعود أساساً إلى نمط التفكير السائد داخل هذه الحركة والذي لا يزال رغم المحاولات المتكررة ونجاحـــه الجزئي، مشبعـــاً بمثالية عصر الانحطاط لا صـــلة لـــه بـــالواقع إلا من خلال نصوص تجمد فهمها على ضوء مقولات ومفـــاهيم تبـــلورت في عصور أقل ما يقال فيها أنها تختلف إلى حد كبير عن عصرنا. وفي ظروف تكاد تكون مباينة تماماً لظروفنا. فغدا المسلم بهذه العقلية المـــثالية مصـــاباً بما يشبه العطالة في فهم واقعه واستيعاب تطوراته والقوى المحركة لذلك الواقع والطاقات المختزنة فيه. فكان من الطبيعي أن يعجز عن تفجيـــر تـــلك الطاقـــات والتعامل مع تلك القوى وتحديد سياسته للتعامل معها وتسخيرها. ونكتفي للتدليل على عجز المسلم في استيعاب واقعه المتطور وما يحتويه من طاقات، وفشله في تسخير تلك الطاقات بإيراد الأمثلة التالية:

مثال أول: القوى العاملة أو الطبقة العاملة

فهـذه الفـئة التي غدت تمثل مشكلا ضخما لكثير من الأنظمة الرأسمالية وحـتى الاشـتراكية وتتحكم في مصائر الأنظمة والسياسات، ظل الإسلاميون بعيديـن عـن الـتأثيـر فيهـا وتسـخيرهـا تاركيـن المجـال فسيحـاً لأصـحـاب الأيديولوجيات اليمينية أو اليسارية خاصة، للتحكم في هذا القطاع عـن طريق تبني مشكلاته والدفاع عنه. ويعود سبب ضعف تأثير الإسلاميين في هذا القطاع إلى عدم وعيهم بمشكلاته ذات الطبيعة الاجتماعية السياسية قبل أن تكـون عقائديـة أخلاقية. فأنّى للإسلاميين أن يتفاعلوا مع هذا القطاع وهم يكتفون في تناول كل المشكلات بالطرح العقائدي الأخلاقي ولا يتركون للقضية الاجـتماعية غيـر مجال ضيق يكتفون فيه بترديد شعارات العدالة الاجتماعية دون تحديـد لمضـامين هـذا الشعار. فكان من الطبيعي أن تكون الاستجابة لنداءاتهم وسط العمال محدودة لأنهم يطرحون عليهم مشكلات غير مشكلاتهم. فـلقد تطورت مشكلات المجتمعات وهم لا يتطورون فكأنهم ينادون الناس من مكان بعيد.

مثال ثان: القطاع النسائي

وتأثير هذا القطاع على مصير المجتمعات لا تخفى أهميته، فيكفي أن نعلم أن نصف المجتمع على الأقل من النساء والنصف الآخر يتربى بين أحضانهن، لـندرك الأهمية القصوى لهذا القطاع الذي ظل تفاعل الإسلاميين معه محدوداً لـنفس السبب وهو عدم الوعي بما لاقته وتلاقيه النساء خلال قرون الانحطاط الطويـلة من مهانات ومظالم، وتضيق بآفاقها الإنسانيـة وبدورها في الحيـاة والحضـارة، وطمس لشخصيتها وتحويلها إلى شيء، إلى متاع. كل ذلك باسم الإسـلام والإسلام من ذلك براء. حتى إذا جاء الغزو الغربي يجرف في تياره المدمـر الأخضر واليابس من قيمنا مطيحاً بكياننا الاجتماعي حاملاً قيماً خلّباً،

قيم الحرية والتقدم والمساواة، كان من الطبيعي أن يكون تفاعل المرأة – وهي تـرزح تحت أشكال شتى من المظالم – مع مغريات الغرب وكأن تلك المظالم كانت تجد مبررها في الإسلام، إسلام الزيف، خاصة إزاء صمت "رجال الدين" عن تلك المظالم، وكان من الطبيعي أن تنطلق الثورة ضد تلك الأوضاع البالية مـن خـارج الإسلام وأن توجه المعركة ضده وأن يرسخ في ذهن المرأة أن الإسـلام لا يعـني بالنسبة إليها غير الحجاب وهذا يعني ملازمة البيت ومتاع الـرجل، فلا علم ولا حرية ولا مشاركة في صنع المصير الوطني والإنساني، وبالتالي فلا سبيل للحرية والعلم وإثبات الذات غير التمرّد على الإسلام وآدابه كالحجاب، ومحاكاة الغرب في حلوه ومرّه. حتى إذا انطلقت الحركة الإسلامية وجدت نفسها أمام مجتمع مائل منحل فلم تر منه غير سطحه: العري والتبرّج والخـروج مـن البيت والاختلاط. فثارت ثائرتها ضد هذه المظاهر داعية إلى العـودة إلى الإسـلام، تاركة انطباعاً واضحاً عند المرأة أن العودة للإسلام لا تعـني غير العودة إلى أوضاع الانحطاط ووضعية الحريم وذوبان الشخصية، والحـرمان من حقها في تقرير مصيرها. فكان من الطبيعي أن لا يلاقي طرح الإسـلاميين الأخلاقي لقضية المرأة – على أنها قضية عري وتبرج واختلاط وعمـل خـارج البيت – غير الرفض واللامبالاة، بل المقاومة والانحياز إلى صـف خصـوم الدعـوة الإسلامية ممن عزفوا ولا زالوا على أوتار "تحرير المرأة"، وهو شعار صحيح شريطة تحديد مضمونة تحديداً صحيحاً.

إن الطـرح الاجتماعي الفلسفي لقضية المرأة ينتهي إلى أن قضية المرأة أبعـد مـن أن تكون قضية تبرج وعري واختلاط، إنها قضية اغتراب وظلم واسـتعباد، إنها قضية إنسان سلبه الانحطاط المغلف بالدين إنسانيته، وحقه في تقرير مصيره، وحوله إلى شيء، إلى متاع. وجاء الغرب بفلسفته المادية يزعم تحريـره، فمـا زاده إلا أغـلالاً واسـتعباداً. وكل الذي فعله أنه حول مواقع الاسـتعباد، فبعد أن كانت المرأة مستعبدة لرجل أو لأسرة غدت في ظل فلسفة

المـــادة والربح، مستعبدة للمؤسسات الكبرى الرأسمالية والإعلامية والسياسة، تـــتاجر بجســـدها فتجعل منه دميـــة جميلة تزيّن بها واجهات المحلات، وأداة للإشهار وترويج البضائع والدعاية لرجال السياسة.

فما أحوج المرأة لحركة تحرر تعيدها إلى ذاتها، إلى فطرتها كأمينة على تراث الإنسانية، ورفيقة جهاد للرجل. تحرّر نفسها والرجل عبر حركة الجهاد، وضد قوى الظلم والاستغلال في العالم، تحرّر نفسها من كل سلطان وتبعيّة إلا لله ربها.

مثال ثالث: الطاقة الجمالية

إن الإحساس الجمالي من أهم خصائص الإنسان، ويعبر الإنسان عن هذا الإحســـاس بطرق مختلفة اصطلح على تسميتها بالفنون الجميلة: صوتاً كان أو صورة أو لوناً أو حركة. ومع تطور وسائل التقنية وتعدد المشكلات الإنسانية وشعور الإنسان بالمأساة في هذا العصر، وتطاحن الأيدلوجيات، احتلت الفنون الجميـــلة أهميـــة بالغة على الصعيد الاقتصادي كمصدر أساسي لجني المال، وعـــلى الصـــعيـــد الفكري والعقائدي والسياسي كخيـــر أداة للدعاية الحزبية والعقائدية لتخدير الجماهير أو لتوعيتهـــا وتثويرها. ورغـــم الأهمية البالغـــة التي أولاها الإسلام للجمال بكل معانيه، واعتباره صفة لله وسبيلاً إلى الإيمان بالصـــانع المبدع وعبادته، فإن هذه الطاقة الكبرى لا تزال معطلة في الحركة الإسلامية. لا يعنى بتربيتها على اعتبار أن الإحساس الجمالي مقوم أساسي من مقومات الشخصية الإسلامية. بل لا تزال الحركة معرضة عن كثير من الفنون والآداب كالمسرح والسينما والرسم والغناء والتصوير، دون أي محاولة للتنظير وبيان الحد الفاصل بين ما يحل وما يحرم من الفنون، وتحريرها من المضامين الإلحادية المائعة، وتجذيرها في تراثنا وقيمنا حتى تغدو سبلاً ومحاريب لعبادة الله وتـــنمية الإحســـاس الجمـــالي لدى الجماهير وهو قرين الإيمان، وتوعيتها

بقضايا البؤساء والمستضعفين ودفعها إلى الثورة ضد الظلم من منطلق الإيمان. فكم هي حاجة الدعوة الإسلامية ماسة إلى روّاد عظماء يستوعبون التجربة الفنية المعاصرة، كل في ميدانه، ويعملون على ترويضها وتحريرها وتجذيرها وتسخيرها في إبداع فن إسلامي أصيل ومعاصر. إنه لا مناص من ذلك إذا أردنا لنور الإسلام أن يتسلل إلى القلوب ينيرها ويحركها ويحررها مما ران عليها من غشاوة الجاهلية المعاصرة، ويعبئها بقيم الإسلام التحريرية العظيمة لتتعالى على كافة الاهتمامات والأيديولوجيات، تتصل بالله العدل القوي الرحيم، تستمد منه سبحانه طاقات لا تنفد من أجل تحرير البشرية من سيطرة الغرب ومهاناته، وإقامة حضارة إنسانية مستقبلية على أساس العدل والتوحيد. فيا له من عمل عظيم لو أن له رجالا يقتحمون هذا العالم بفنونه وآدابه وعلومه ومؤسساته، ويستوعبون ويعدّلون أو ينقصون ويرسمون الطريق إلى عالم جديد، يفعلون ذلك بجرأة موسى وإيمانه لا تردد بني إسرائيل وجبنهم: ﴿**قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىَ يَخْرُجُواْ مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُواْ مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ**﴾ ، فأجاب رجلان منهم: ﴿**ادْخُلُواْ عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَالِبُونَ**﴾. وفرق بين عقلية الاقتحام وعقلية الهروب.

نتائج العقلية المثالية

والعقلية المثالية التي ينظر الإسلاميون من خلالها إلى واقعهم هي إحدى الأسباب الرئيسية المسؤولة عن عجزهم عن استيعاب ذلك الواقع وطاقاته المتحركة، وتوليد فكر إسلامي يقدّم للمسلم وعياً صحيحاً بذلك الواقع، وقدرة على تسخير طاقاته لصالح مشروعه الإسلامي الحضاري.

إنّ تلك العقلية المنبتّة عن الواقع هي المسؤولة عن الوضعية النخبوية التي آلت إليها كثير من الحركات الإسلامية. فما عاد يلتف حولها غير مجموعة من المثقفين ثقافة متوسطة تظل معزولة عن واقع الجماهير لعدم استيعابها

لمشكلات تلك الجماهير. وما تنجح في استقطابه من الجماهير تعجز عن توظيفه وتأطيره في مؤسسات المجتمع الثقافية والاجتماعية، وتحويل تلك المؤسسات إلى مواقع ضغط لصالح الإسلام، وبالتالي تظل القاعدة الإسلامية مهما كانت واسعة ضئيلة الفعالية والتأثير، لأن تكوينها الثقافي يعزلها عن وسطها ويحرمها من فهمه والقدرة على التعامل معه وتطويره تدريجياً بأن تطرح مشكلات غير التي يحس بها الناس ويتألمون منها. والحركة الإسلامية في تونس - إدراكاً منها لطبيعة الإسلام الواقعية - تجد نفسها مدفوعة إلى ضرورة التخلص من الأطروحات المثالية للإسلام ولمنهج الدعوة إليه. فإذا كان الإسلام صالحاً لكل زمان ومكان، فإن هذا الإسلام الخالد لن يقدر على التعامل مع واقع معين والتأثير فيه، وإحداث الإصلاح المطلوب في مؤسساته وقيمه إذا لم يتفاعل معه ويولي اهتماماً كبيراً لخصوصياته ومكوّناته. وقديماً أكد فقهاؤنا على أن للعرف اعتباره كأصل من أصول التشريع.

المنهج القرآني

إن القرآن الكريم، رغم طبيعته المتجاوزة للزمان والمكان نستطيع من خلاله أن نستمد صورة واضحة عن حياة العرب عصر النزول من حيث معتقداتهم ومشاكلهم. وكان هذا المنهج الواقعي للقرآن ضرورياً حتى يتم التفاعل بينه وبين القوم الذين قدر الله أن تكون انطلاقة هذا الدين على أيديهم. فهو إذ يخاطبهم لا ينطلق بهم من عموميات ومجرّدات، وإنما ينطلق من واقع جغرافي وسياسي واقتصادي وعقائدي وثقافي وتاريخي يعيشونه ويشاهدونه ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ {١٣٧} وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾. ثم يقيّم ذلك الواقع بعد وصفه بدقة، فيناقش بالحجة البينة في الرفض أو التعديل، ويقدم لهم البديل، وينتهي بهم من الحدث السياسي أو العقائدي أو الاجتماعي المحدد، إلى إقرار القواعد والقيم والقوانين الصالحة لكل زمان ومكان. وذلك هو النهج

العلمي التجريبي، المنهج الاستقرائي الذي ينطلق من الواقع في جزئياته لينتهي إلى القانون الذي يقسم تلك الجزئيات ويكشف عن قانونها المنظم لها الرابط بينها.

هذا المنهج التجريبي القرآني تخلى عنه المسلمون بفعل عوامل كثيرة، سياسية وثقافية واقتصادية. واستبدلوه بالمنهج اليوناني التجريدي الذي ينطلق من المجرّدات والعموميات ليحاكم الواقع إليها، وينظر إليه من خلالها. وهذا المنهج لئن كان صالحاً في دراسة العلوم النظرية كالرياضيات، فقد كان ضرره بالغاً في دراسة حوادث الطبيعة وظواهر النفس والمجتمع، إذ فصل العقل عن الواقع وحول الثقافة الإسلامية إلى ضروب من الجدل العقيم، وأحدث قطيعة خطيرة بين الواقع والعقل المسلم[1].

ولكي تزداد يقيناً بما أقول، افتح مجلة من مجلات الدعوة الإسلامية ثم حاول من خلالها أن تتعرف على طبيعة البيئة والظروف السياسية والاجتماعية للبلد الذي تصدر فيه. إنك ربما تعجز عن معرفة حتى بلد الصدور إذا لم تستعن بقراءة العناوين. وإذ حدثتك عن أطراف من الواقع، فلن تتجاوز التنديد بالجوانب اللاأخلاقية في ذلك البلد كالعري والفساد. وأما القضايا التي تتألم منها الجماهير في ذلك البلد، كقضايا البطالة والسكن والاستغلال والاستبداد وسوء الخدمات الصحية والمواصلات ووضعية الطفولة والمرأة – عدا قضية العراء والسفور – فقد غدت من اختصاص الحركات اليسارية وغدا الحديث عنها في الأدبيات الإسلامية هرطقة وانحرافاً في المنهج.

---

(١) انظر لمزيد من التوسع ما كتب في نقض المنطق الأرسطي (المَنْطِقي) قديماً وحديثاً، مثل: "**صون المنطق والكلام عن منطق اليونان**" للسيوطي، و"**نقض المنطق**" و"**الرد على المنطقيين**" لابن تيمية، و"**منهج البحث عند مفكّري الإسلام**" لعلي سامي النشار، ونحوهم. وانظر حوصلة ذلك في كتاب "**تجديد المنهج في تقويم التراث**" للدكتور طه عبد الرحمن.

فــلا بد أن يعود العقل المسلم إلى واقعه يدرس ويحلل أوضاعه ويتعرف على مشكلاته، لا ليكون أسير ذلك الواقع وعبداً له يتخذه إماماً وقائداً له يضغط على عقله وشعوره، ويدفعه إلى اعتباره الأصل والإسلام تابعاً. كلا! فهذا الدين جاء ليقود الحياة ويكون للبشرية إماما وللحق والباطل والخير والشر ميزاناً، بل ليتخذ من ذلك الواقع منطلقه في الدعوة فيقدم الإسلام على أنه أنفع وأوفق حل لمــا يعيــش فــي الواقــع من مشكلات. إن عقائد الإسلام وتعاليمه لن تقبلها الجماهيــر وتــتحمس لهــا وتضــحّي من أجلها ما لم ترتبط بآمالها في حل مشــكلاتها، وإلا غدت دعوة الإسلام تجذيفاً في الصحراء وضرباً للحديد وهو بــارد. فمــا هــناك من بدّ للداعية الناجح من استيعاب مشكلات الواقع وتقديم الحجة القاطعة أن الإسلام هو المنهاج الأقوم للعلاج وتجسيد الآمال. فلا بد إذاً مــن أن نعيد إلى الواقع ثقله في الفكر الإسلامي حتى يكون هذا الفكر واقعياً، ولا يكــون وليداً لتأملات مجردة في النصوص، بل يكون وليداً لتفاعل عميق بيــن الإسلام والواقع المعيش الذي تعمل فيه الدعــوة، فيتولد من ذلك التفاعل فكــر إسلامي مرتبط ببيئة محددة وظروف معينة. ولئن كان هذا الفكر صالحاً في التأثير في تلك البيئة وترشيد الدعوة الإسلامية فيها وإحداث عملية التحول في اتجاه إقامة مجتمع ودولة الإسلام، فليس ضروريا أن يكون صالحا إذا انتقل إلى بيــئة أخــرى، بــل قد يساهم، إذا لم تجر عليه التعديلات الضرورية، في تعطيــل ســير الدعوة وتعتيم العقول وإصابتها بالشلل. ومن هذا المنطلق ترى الحــركة الإســلامية في تونس ضرورة إعادة النظر في عدة منطلقات فكرية إســلامية عوملــت فــي الســبعينات على أنها من قبيل المسلّمات والبديهيات الإســلامية، ليميــز ما هو إسلامي في ذاته فيتلقى بالقبول، وما هو مفهومات واجــتهادات في فهم الإسلام ومنهاج العمل الإسلامي فرضت نفسها لسبب أو لآخــر عــلى المســلمين ردحــاً من الزمن، وعوملت على أنها الإسلام، وأن الخــروج عنها أو المسّ بها هو اعتداء على الإسلام، وهي في الحقيقة ليست كذلــك.

واقع الحركة الإسلامية: أزمة أم صعود؟[1]

زعم بعض المشتغلين بقضايا الفكر الإسلامي من الغربيين أن "المد الأصولي" في حالة أزمة وتراجع، فما مدى صحة هذه الدعوى؟

مؤشرات كثيرة تشهد على أن مد الإسلام في تصاعد كمّاً ونوعاً، فعلى المستوى الأول يكاد عدد المسلمين يتساوى لأول مرة مع عدد النصارى، ليتخطاه في القرن الحالي الحادي والعشرين. وفي مستوى الكيف والفعالية أكثر من مؤشر يدل على أن عملية اكتشاف الإسلام في تقدم مطرد، لا بين غير المسلمين وحسب، بل أيضاً وأساساً بين المسلمين، وإقبال الشباب على الالتزام بتعاليمه فتيةً وفتيات ولاسيما على صعيد طلاب المدارس والجماعات في تزايد مستمر، ولم يحدث ذلك وحسب بعد انهيار الأيديولوجيا الشيوعية التي كانت أشرس عدو للإسلام، وإنما من قبل ذلك بكثير. وليس ذلك في قلب جزيرة الإسلام قاعدة الإسلام الأولى وإنما في كل البلاد الإسلامية حيثما توفرت فرصة للتنافس الديمقراطي. لقد أمكن للمذهبية الإسلامية أن تدحر أيديولوجيات التغريب في أعرق مواطنها، في مصر وتونس والجزائر والمغرب وتركيا والسودان وإندونيسيا أكبر بلد إسلامي حيث اضطلع اتحاد الطلبة الإسلاميين بقيادة التغيير الذي أطاح بأقدم دكتاتور في المنطقة وليحل محله رئيس جمعية المثقفين المسلمين، ولا يزال يوالي النضال. وإنه ما أمكن التصدي والحدّ من تصاعد المد الإسلامي في الجامعات، وفي سائر مؤسسات المجتمع المدني كالنقابات ونوادي الشباب وجمعيات عمل البر والمساجد والنوادي، فضلاً عن

---

(١) نشرت هذه المقالة في صيف عام ١٩٩٩م في جريدة "الشعب" المصرية و"الأمان" اللبنانية و"التجديد" المغربية.

مجال التنافس السياسي، دون الاعتماد المتفاقم على وسائل القمع والإرهاب من طرف الدولة مؤيدة غالباً من طرف الجماعات العلمانية في الداخل ومن طرف النظام الدولي في الخارج، على نحو بدا معه واضحاً أنه حيثما كانت هناك ديمقراطية ولو نسبية فالفوز سيكون من نصيب الإسلاميين، ما يجعل غيابهم غياباً للديمقراطية، وبالنتيجة: إنه لا ديمقراطية في بلاد الإسلام دون إسلاميين. ولطالما أدى إقصاء الإسلاميين من الديمقراطية إلى إفلاسها والزج بالبلاد في كوارث الإرهاب والحرب الأهلية. والجزائر شاهد على ذلك، أو اختناق النظام السياسي جملة وموت السياسة وإسلام أمرها للبوليس والمافيا كما هو حاصل في تونس وفي بلاد مشابهة.

واضح جليّ إذن: إن حركة التوبة والأوبة إلى الله على كل صعيد في تنام متسارع ومؤشره الإقبال على المساجد من طرف كل الفئات الاجتماعية ولاسيما الشباب – وهو مما لا تخطئه عين –، وكذا تصاعد أعداد المقبلين على بيت الله الحرام ولاسيما من طرف الشباب، وهو ما جعل مشهد الحج يتخذ سمتاً حيوياً متبايناً مع مشهد الشيخوخة الذي كان عليه قبل ذلك، ليس كل ذلك وغيره سوى بعض آثار الصحوة العامة والتجدد الذين تعيشهما الأمة.

ويمكن أن نمضي في استعراض آثار هذه الصحوة المباركة على الصعيد الفكري، حيث انزاحت كثير من رواسب الانحطاط عن قلوب المسلمين عوداً إلى العقيدة الحنيفية الصافية من الخرافة والأوهام والبدع، وفشا فكر الاجتهاد على أنقاض فكر التقليد، فغدا الاستدلال بالكتاب والسنة نهجاً متبعاً للمتعاملين مع الإسلام، حتى من طرف صغار الطلبة، بما يعني عودة الارتباط الذي كاد ينقطع بين الأمة ومصادر قوتها وخزّان طاقتها، فانكفأ وتراجع التعصب المذهبي والتقليد الأعمى، وتحرر الفكر الإسلامي إلى حد بعيد من أغلال الماضي وسلطانه القاهر الأسر. وكان من نتائج هذا التحرر انفتاح باب الاجتهاد وتمكين الإسلام من إدارة الحوار مع الواقع الجديد والتفاعل معه أخذاً

وعطاءً، قبولاً ورفضاً، وذلك بعد أن تم نفض الغبار عن كنوز في تراثنا كان قد حبسها وأهال عليها التراب عصر الانحطاط، مثل: فكر الشاطبي في المقاصد وأن الدين مبنيّ على تحصيل المصالح ودرء المفاسد، وفكر شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في توافق صريح المعقول مع صحيح المنقول، وفكر ابن خلدون في ارتباط أحوال الدول بأحوال المجتمعات، وميراث ابن حزم في الرد على التقليد وفي رعاية الإسلام للجمال والأذواق. ولقد أهلت هذه العملية الإحيائية لاكتشاف الإسلام من ناحية واقتداره على التفاعل الرشيد مع العصر في اتجاه استيعابه بديلاً عن رفضه أو الذوبان فيه، ما جعل ممكناً الحديث عن نظام سياسي إسلامي حديث، يستمد شرعيته من الإرادة العامة حسب قواعد دستورية تحدّ من السلطان المطلق للحاكم تنقل المقدس من شخص الحاكم إلى الشريعة وإدارة الأمة وكرامة المواطن: مسلماً أم غير مسلم، رجلاً كان أم امرأة، فالكل سواسية في حقوق المواطنة التي أرست قواعدها الكبرى أول وثيقة دستورية (الصحيفة) نظمت الحقوق في مجتمع متعدد هو مجتمع "المدينة"، ولا اعتبار بعد ذلك أن يدعى هذا النظام بالديمقراطي أو الشورى، فلا عبرة بالأسماء[1].

بكلمة واحدة، إن العملية الضخمة التي بدأتها الحركة الإصلاحية بقيادة ابن عبد الوهاب أولاً في الجزيرة على الصعيد العقدي في القرن الثامن عشر، وقطعت شوطاً بعيداً على صعيد التطبيقات الاجتماعية في القرن التاسع عشر على يد الأفغاني وتلاميذه، وتواصلت ولا تزال في القرن العشرين مع رشيد رضا وشكيب أرسلان والثعالبي والبنا والمودودي والفاسي وابن نبيّ، محققة يوماً بعد يوم مزيداً من النضج والتحرر من وهدة الانحطاط والاستيعاب للحداثة، والدخول بالإسلام إلى العصر قوياً عزيزاً ثابتاً على مبادئه، منفتحاً

(١) في القاعدة الفقهية: تناط الأحكام بالمقاصد والمعاني، لا بالألفاظ والمباني.

على كل جديد مستوعباً على شروطه كل نافع، دافعاً أمته للنهوض والتوحد، مجاهداً من أجل دفع العدوان وبسط العدل، حاملاً رحمته إلى الإنسانية المعذبة.

إن هذا المسعى التجديدي المستهدف استئناف دورة حضارية إسلامية جديدة قد أخذ منذ أكثر من قرنين يتعزز يوماً بعد يوم ويقترب من أهدافه، مهمّشاً المشاريع المعادية له، تلك التي لم يبق لها من شرعية للحكم غير القوة العارية والنصير الدولي. إن الدعوة الإسلامية اليوم ترتبط في حس الجماهير بكل آمالها في العدل والوحدة والعزة وعودة الأخلاق إلى السياسة والحكم، وفي تحرير فلسطين والتصدي للعدوان الدولي على أمتنا، وذلك بعد أن اقترنت المناهج العلمانية التي حكمت حتى الآن في وجهها الليبرالي أو الاشتراكية بالقهر والظلم والفساد والتذيل للأجنبي واستطالة الأذلاء اليهود على أمتنا في عهد دولة التجزئة والتغرب التي لم تر خلالها أمتنا غير الذل والهوان والقهر.

غير أن هذه العملية التجديدية لم تستكمل المرجوّ منها بسبب عوائق من الداخل وأخرى من الخارج، جعلت الشطر الأعظم من الجهد يتجه إلى معالجة تلك العوائق بدل الانصباب على جهد البناء. فمن بين العوائق الخارجية، وهي الأهم، ميزان القوة الدولي المائل بشكل هائل لصالح أعداء أمتنا بسبب تفوقهم العلمي والتقني والاقتصادي والعسكري بشكل خاص. والحقيقة أنه لولا ما يقدمونه من دعم مهول لأنظمة الفساد والتسلط المتحكمة في بلاد الإسلام لما تعثرت حركات التغيير في الأمة واحتاجت إلى حجم هائل من التضحيات، بينما لم تكن لحركات التغيير في البلاد التي كانت خاضعة للاتحاد السوفياتي حاجة مماثلة بسبب ما كانت تلقاه من دعم غربي مقابل تعويقه للتغيير في بلاد الإسلام ودعمه المطلق للدكتاتوريات وفرضه الحصار والغزو العسكري على كل محاولة للتغيير، بدءاً بتجربة النهوض في مصر في النصف الأول من القرن الماضي، وصولاً إلى التجربة الناصرية والإيرانية والسودانية.

العوائق الداخلية

أما العوائق الداخلية فليست بأقل فداحة، ولاسيما على صعيد الفكر، حيث تواصل التأثير المدمر لفكر التقليد والجمود والتشدد، وما أثمر من تعصب ورفض للآخر ولتعدد الرأي والاجتهاد، ومسارعة إلى تكفير المخالف واستحلال دمه في خلط شنيع بين مواطن التقيد والالتزام وبين مواطن الاجتهاد والحرية.. وهكذا استحال الحوار الإسلامي، وانتفت إمكانية تنظيم الاختلاف في الإطار الإسلامي، بما أعطى مبررات كافية للخوف والتخويف من الإسلام، ليس لدى غير المسلمين داخل أو خارج دار الإسلام فحسب، بل حتى في أوساط المسلمين الأقل تديناً، بل حتى لدى دعاة الإسلام أنفسهم ممن يخالفون جماعات التشدد في الرأي، ولدى النساء على وجه الخصوص، فالمرأة التي أنقذها الإسلام من الوأد ورفعها إلى منزلة التكريم الإلهي كشقيقة للرجل هي أبداً مرمى لسهام التشدد، وساحة لتباري المتشددين أيهم أكثر تضييقاً عليها شهادة على أنه الأحسن تديناً عن طريق الحيف على حقوقها والانتقاص من إنسانيتها. ولا يزال خلفاء الرسول ﷺ بعد أربعة عشر قرناً من تكريمه للمرأة واعتبارها شريكاً في الجهاد وإبداء المشورة التي أنقذت الجماعة في أدق تجربة مرت بها علاقة النبي عليه السلام بأصحابه في صلح الحديبية، لايزالون يمترون ويبدئون ويعيدون في مدى استحقاق المرأة المسلمة مجرد إبداء صوتها في الانتخابات النيابية، وكأنها غير معنية بها، ناهيك عن حقها في تمثيل الأمة!! وكأن عائشة العالمة المجتهدة التي تتلمذت وتخرجت بتفوق في مدرسة النبوّة لم تكن في رأس قائمة علماء الصحابة ولم تتول قيادة جيش المعارضة. وإن تجربة المجاهدين الأفغان في إدارة الاختلاف وتجربة طلبة وشيوخ العلم الديني في حكومة طالبان في التعامل مع النساء مع أهل المذاهب الأخرى، وكذا تجربة الجماعات المسلحة في الجزائر في جز رؤوس المخالفين، وعلى نحو ما تجربة الحكم في إيران وحتى في السودان في التكييف المفرط للحياة

السياسية والضيق بالمخالف.. ليس في هذه التجارب ما يصلح نموذجاً للتبشير بالإسلام وطمأنة خصومه وحتى أبنائه أن حقوقهم سيكون حظها من الصون والاحترام والتقديس في دولة إسلامية أوفر منه في دولة علمانية ديمقراطية، بل الخشية لا تزال قائمة من أن يضطر مواطنو الدول (الإسلامية) النموذجية ودعك من غيرها، أن يلتمسوا سبيل الفرار طلباً للنجاة والأمان لدى الدول الكافرة. وإذن فما حاجة الناس إلى هذه الدولة الإسلامية إن لم يكن الشاهد على إسلاميتها تفوقها في مجال العدل وحقوق الإنسان، وهو ما من أجله أرسل الله الرسل. الحقيقة أن عملية تجديد التفكير في الإسلام لاتزال في بدايتها بما يجعل قدرته وهو على هذا الحال محدودة في استيعاب التراث البشري ومشكلات البشرية كما فعل في عصوره الأولى الزاهرة حيث كانت مجتمعاته نماذج متفوقة للعدل والتقدم والرحمة ما جعلها تستهوي أشد خصومها وغزاتها، بينما اليوم يحمل الإسلام أقوام متخلفون هم عليه كلٌ، إلا من رحم ربك.

وليس يعزّي المرء غير كون تيارات التشدد في الأمة والحمد لله شذوذاً في السياق العام وهامشاً للمجرى الرئيسي للحركة الإسلامية الحامل للواء الوسطية حسب تعبير شيخنا القرضاوي - بارك الله له في عمره - ولكن للأسف فإن هذا الهامش يتغذّى من التطرف العلماني ومن الغطرسة الدولية على أمتنا.

ويكفي اليوم فخراً لهذا التيار الوسطي أنه الحامل لأنبل قضايا الأمة كالجهاد في فلسطين ولبنان بعد أن خار وتخاذل الصف العلماني، كما أنه الحامل لراية التجديد الإسلامي وتأصيل قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومع ذلك فالموجود دون المطلوب لاستيعاب الواقع في تعقيداته واستنباط حلول له في الإسلام. ومن مظاهر هذا القصور في استيعاب الواقع المحلي والدولي ضعف تخصصات الإسلاميين في المجالات العلمية المتعلقة بتشخيص الظواهر الإنسانية كالاقتصاد والسياسة والاجتماع والصحافة والفلسفة والتاريخ

والجغـــرافيا وعلم النفس والتربية والأنتروبولوجيا، والسينما والآداب والفنون، مقـــابل إقـــبالهم عـــلى العـــلوم التطـــبيقية التي – على أهميتها – تغوص في الجزيئيات ولا تسعف كثيراً في رسم الاستراتيجيات الكبرى.

فكأني بالمسلم، رغم أن العالم الحديث لم يعد في نظره ذلك المجهول كما كـــان لـــدى أســـلافنا المصلحين في القرن الماضي بما أوقع بعضهم في حالة الانبهار والدوخة والانصهار، لايزال متوجساً منه خيفة بما يصيبه بحالة جفول أو ذهـــول. ومعـــنى ذلك أن إنتاجنا الأدبي الإسلامي لم يملك بعد القدرة على تـــرويض العالم وتأنيسه حتى ينطلق فيه المسلم بحرية وأمان، ولكن الثابت أن الإســـلام وســـط ركام الماضي وفي ظل موازين معادلة دولية معادية للإسلام وتحـــت القصف يتقدم ويتسع على كل المستويات عددياً وجغرافياً، مخترقاً كل الحواجز والحضارات، مغالباً الصعوبات، محدثاً في أمته حركية هائلة وعزماً عـــلى النهوض ومواجهة التحديات بما يناسب من الوسائل، واضعاً دعاته على سلم صاعد: فمن هم في أعلاه هم اليوم يحكمون، ومن هم دون ذلك يشاركون، وآخرون هم المعارضة الرئيسية من داخل النظام أو من خارجه أو منهما معاً. أمـــا عملهم الأساسي فينصبّ على المجتمع المدني خدمة للناس وهو مجال لا يكـــاد يشق لهم فيه غبار كلما تنفست الحركة نسيم الحرية ولاسيما على صعيد الشـــباب، بما يصح معه تعريف الإسلاميين: أنهم حركة أو ثورة شباب وتجدد للمجـــتمع مـــن جذوره، تماماً كما بدأ الإسلام مع كل أنبياء الله وخصوصاً مع خاتمهم عليهم السلام جميعاً.

ومقـــابل هذا الوضع الإسلامي تعيش مذاهب العلمنة على اختلافها حالة مـــن الشـــيخوخة في مراكزها، ناهيك بالذيول بما ألجأ جماعاتها الحاكمة إلى الاعتماد أكثر فأكثر على العنف في مواجهة مطالب الشعوب بقيادة المعارضة الإســـلامية الحامـــلة لآمـــال الجماهير في العدل والتحرير والنهوض والوحدة وتخـــليص فلســـطين مـــن قبضـــة اليهـــود والإدارة الأمريكية المهينة تحقيقاً

لموعـودات الله جـل جلالـه فـي ظهور هذا الدين كله ولو كره الكافرون، ومؤشـرات ذلك تلوح في الآفاق، وذلك هو ما يؤجج نار الحرب على الإسلام مـن طرف حضارة متفرعنة بقوتها المادية بعد أن تم إفلاسها في عالم الخلق والـروح. ولأن الحضـارات لا تمـتد ولا تعمر إلا بقدر ما تحمل من معاني الروح وقوة العدل، فلم يبق أمام الحضارة المعاصرة سبيلاً للبقاء غير استهداف بدائلها ومنافسيها بالتدمير وعلى رأسهم الإسلام.

وعـلى ذلـك فإن النظر إلى الأمة يختلف حسب زاوية النظر: فإن أنت نظـرت إليهـا من جهة فعل السياسة فيها بقيادة المتغربين أو أذيال الغرب أو حتى بما يفعله بعض مسيئي الفهم اعتراك قدر غير قليل من الرثاء لحالها، وإن أنـت نظرت إليها من زاوية عمل الصحوة المباركة فيها وعودة الناس أفواجاً إلى الإسـلام أيقـنت أن الأمة بخير، وأن ما أصابها لا يعدو كونه غفوة هي بصدد الاستقامة منها.

﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَـكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾.

الحركة الإسلامية والعلاقة بالحاكم؟

أمـا كون الصدام هو الطابع العام للعلاقة بين الحركة الإسلامية والحكام فأمـر واقع ولكن على وجه التغليب لا الإطلاق بسبب وجود أنواع أخرى من العلاقـات تتراوح بين الاعتراف المتبادل الصريح والضمني (تركيا، باكستان، ماليـزيا، بـنغلادش، إندونيسـيا، ماليزيا، طاجكستان، لبنان، اليمن، الأردن، الكويـت، المغرب، بعض الجماعات في الجزائر، وفي عموم دول الخليج فما هو موجود هنا من صدام هو محدود) وإذن فالصدام الواسع لا يشمل كل العالم الإسلامي وإنما بعضه. ومعظم ما هو موجود يتكثف في العالم العربي بالذات. والجديـر بالملاحظـة بهـذا الصـدد أن هذا الصدام لا يقتصر على الحركة الإسـلامية وإنما يتجاوزها ليشمل كل قوى المعارضة ذات الوزن بقطع النظر عن نوع انتمائها الأيديولوجي. وإذا كان الإسلاميّون اليوم هم الذين تزدحم بهم السـجون فـي أكـثر من بلد عربي في شكل خاص – وسنلقي الضوء على الخصوصـية العربية – فإنّ هذه السجون نفسها ازدحمت بالأمس القريب في أكـثر مـن قطـر عربي مثل تونس، بالشيوعيّين والبعثيّين والنقابيين، وحتى بالمعارضـين لـلرئيس داخل الحزب موالين لمنافسه على زعامة الحزب، فقد سـلّط عـليهم حجم رهيب من النكال الاستئصالي. وذلك ما يشهد على حقيقة مهمة تتعلق بطبيعة هذا النمط من الدولة وتقدم التفسير الرئيسي لما تمارسه من اضـطهاد لمعارضـيها الجـادّين بقطـع النظر عن طبيعة مذاهبهم وأهدافهم وأسـاليبهم فـي المعارضة سلمية أم عنيفة، ليس ذلك هو المهم، إذ أن مبرر اضـطهادهم الحقيقـي أنهـم يمثـلون قوة ذات بال يمكن أن تحدّ من الطبيعة الإطلاقيـة لهذا النوع من الدولة، التي ترفض طبيعتها أي وجود خارجها ليس

هو من صنعها ولا يأتمر بأمرها ولا يعمل في خدمة ركابها. إن ذلك يكفي سبباً لشن الحرب عليه.

وعندما تتقرر الحرب عليه يقع الاختيار على اللافتة المناسبة لهذه الحرب: ففي زمن الحرب الباردة تغدو تهمة الشيوعية وضرورة التصدي للخطر الشيوعي شعاراً مناسباً لشن الحرب على الجهة التي تقرّر تدميرها، وفي زمن صعود الصحوة الإسلامية تصبح تهمة الأصولية ومواجهة الخطر الأصولي لافتة مناسبة وحتى تجارة رابحة في سوق دولية مشحونة بالعداء للإسلام. وهكذا يغدو مع هذا النوع من الأنظمة ليس بذي أهمية نوع المعارض وإنما وجوده ذاته وحجمه ومدى ما يشكله في الحاضر أو المستقبل من خطر على الحاكم شخصاً أو فريقاً. وإذن فطبيعة الاستبداد الراسخة في طبيعة هذا النوع من الأنظمة الفاقدة للشرعية المنبتّة عن نسيج مجتمعها هي المسؤول الأوّل، لا عن الصدام الدائم مع الإسلاميين فحسب، بل مع كل المعارضين، ولاسيما الجادين منهم. لأن الدولة في هذه الحالة تتشخّص في رئيسها وأسرته كملكية خاصة يغدو معها الناس والأموال جزء من هذه الملكيّة بما يجعل ما يتسرب من بين أصابع الحاكم من الأموال والتوظيفات لصالح الناس ليست حقوقا وإنّما مكرمات وهبات وعطايا.

ولا يذهبنّ الظن بأحد أنّ هذا المسلك يخصّ فقط نوع الدول التقليدية قريبة العهد بالقبلية وبالنمط الموروث من الدولة المسماة بالريعية، بل يشمل وبشكل أفدح نمط دولة الحداثة كتلك التي أفرزها "التحديث" وأحزاب حديثة في تونس والجزائر ومصر وسوريا والعراق ودولة الشاه ودولة أتاتورك ودولة أمان الله خان سابقا في أفغانستان أو خليفتها الشيوعية أو دولة سوكارنو وسوهارتو، ناهيك عن دولة اليمن الجنوبي سابقاً وأمثالها. إن الاستبداد في هذا النمط يبلغ أقصاه لأنّ الدولة هنا قد فصلها عن النسيج الثقافي الاجتماعي ما يسمى بمشروع التحديث الذي تحمله كرسالة لها تستمد منها مصدر مشروعيتها

ومـبرر ما تمارسه من عنف أداء لتلك الرسالة بحسب ما يحتاجه الأداء، تماماً كمـا يفعـل طبيب متحير مع مريضه يفرض عليه من الدواء ما يقدره مناسباً لشفائه ويجرعه إياه مهما بلغت مرارته ورفضه له، وإذا اقتضى الحال اللجوء للجراحة فلا بأس.

وإذا أضـفنا إلى ذلـك الـتذكير بأنـه إذا كان لفكر الحداثة في الغرب مـرجعيّات كثيرة أهمها المرجعية الفرنسية والأنجلوسكسونية، وأن المرجعية الأولى قـد تأسست على فكر القطيعة مع الماضي بكل ما فيه من دين وإقطاع وقيم وأنظمة بما فجر ثورة نصبت المقاصل لمخالفيها وطاردتهم في كل مكان، فحمـلت الدولـة منذ ذلك الوقت رسالة الإجهاز على الماضي وتفكيكه ومهمة صـناعة الإرادة العامـة ثم الحكم باسمها، فان الثانية سلكت غالباً نهج التدرج والـتطور نحـو الخلاص من جهالات الماضي ومظالمه وتحرير العقول من سـلبياته وإعادة الاعتبار لكرامة الفرد وحريته وللأمة مصدراً للسلطات دونما قطيعـة ولا حرب على الماضي وتفكيك تام له. إذا علمنا ذلك، فلأسباب كثيرة كـانت المرجعية الفرنسية للحداثة هي المصدر الرئيسي الذي استلهمه حداثيو المسـلمين عـرباً وعجماً، فكان نمط الدولة اليعقوبية الفرنسية بعد أن خلطوه بمواريـث الدولة السلطانية المقدسة وبما أضافته الدولة الفاشية والشيوعية من إغراءات بالتنمية السريعة، هو ما تأثر به حداثيو العرب والعجم على اختلافهم وقد استلموا الدولة، فنظروا باستعلاء واحتقار للمجتمع بكل مواريثه واعتبروا أنفسـهم حملة رسالة تحديث أي من خلال التركيز على جهاز الدولة أداة قمع رهيـبة وتفكيك لكل مكوّنات البنية التقليدية وشن الحرب عليها وعلى حُماتها ومرجعيـتها الدينية، وفرضوا ذلك فرضاً بعد أن صادروا كل أدوات المقاومة وأسـكتوها بـالقوة محتكرين المال والإعلام والتعليم والمساجد وكل مصادر الحـركة والـتأثير، حافـرين بذلك خندقاً لا يزال مع الزمن يتسع بينهم وبين الـناس. وكـلما زادت الهوة وأسفر المشروع عن إفلاسه أكثر فأكثر وظهرت

بـــوادر المقاومـــة، كلما جنحوا أكثر فأكثر للاعتماد على جهاز الدولة وتوجيه مـــزيد مـــن الموارد لتقويته وسلب ما عساه يكون قد تبقى من حريات الناس مستفيدين مما توفره التقنيات الحديثة من أحدث أدوات الرصد والتأطير والقمع. ولذلـــك لم يكن عجباً أن كان اتجاه التطور في هذا النوع من دولة التحديث في العـــالم الإسلامي لا إلى مزيد من الحرية والتقدم واحترام إرادة الناس وسلطة الشعب كما حصل في دولة الحداثة الغربية التي استلهموها بزعمهم، وإنما كان الـــتطور فـــي الاتجـــاه المعاكس إذ انتقلنا من لبرالية نسبية كما كان الأمر في مصـــر وسوريا والعراق وتونس إلى أنظمة شمولية أثمرتها انقلابات، وتولى الـــتمعّش مـــن مشـــروع التحديث المغشوش تحالف أو أوليغارشيا من العسكر والـــبوليس ومافيـــا الأغـــنياء الجدد، الذين تقلبوا من شعارات الاشتراكية إلى الارتمـــاء فـــي أحضان مؤسسات العولمة الرأسمالية مرتضين العيش في ظل حمايـــة البـــنك الدولي ورهن البلاد والعباد للشيطان الذي طالما أشبعوه لعناً، مكتفين بالمتاجرة بأحدث شعارات الحداثة مثل المجتمع المدني وحقوق الإنسان لتسوّغ مواصلة القمع بحجم لم يسبق له مثيل حتى في أشد مراحل المواجهة مع الاســـتعمار المباشر، وذلك بدعوى حماية مكاسب الحداثة في مواجهة الخطر الأصولي، مكتفين من الحداثة بديكور ديمقراطي سخيف فج.

بيـــنمـــا نجـــد الأنظمـــة التي لم تبتل بمثل هذا الضرب من التحديث، قد حـــافظت عـــلى بنائها الاجتماعي التقليدي، وأدخلت عليه قدراً من التطور ولم تكن محتاجة لممارسة هذا القدر من العنف على شعوبها. صحيح إنها لم تخرج مـــن طور الحكم السلطاني التقليدي العائلي والفردي، ولكنها وبسبب محافظتها عـــلى النســـيج الاجـــتماعي الموروث وما تأسس عليه من ثقافة ذات مرجعية إسلامية على نحو أو آخر ظلت الدولة قائمة على المعادلة التقليدية التي حكمت تاريخنا لفترات طويلة والمتمثلة في تحالف بين الدعوة والقبيلة، وإن كان تنامي الاســـتناد الى حماية الأجنبي قد مال الى إفراغ تلك المعادلة إلى حدّ كبير من

محتواها وأفرغ الدين نفسه من محتواه كقوة تعبئة وحصانة في مواجهة العدوان الخارجي بدل الولاء له، كما ألمح الى ذلك المفكر السياسي اللامع د. عبد الله النفيسي، بما يرجّح دخول هذا النمط نفسه في مرحلة التأزم وتهلهل شرعيته وتهيؤه للاضطراب والانخرام بحثاً عن معادلة جديدة للاستقرار وعقد جديد في علاقة الدولة بمجتمعها، لاسيما مع ضعف موارد الدولة بفعل الولاء للأجنبي واتجاه تفاقم أزمتها بما يقلل بشكل متسارع من قدرتها على تقديم الهبات والعطايا والمكارم لشعوبها لشراء صمتها. وإلى أن يحدث ذلك يبقى هذا النمط من التحديث بفعل استمرار النسيج الاجتماعي الموروث وما تأسّس عليه من ثقافة إسلامية، يبقى أقل تكلفة وأخف وطأة على شعوبه وشراسة في التعامل معها، وأقل تعقيداً وأكثر وضوحاً. ولذلك لم يشهد هذا النمط من الدول ظاهرة القمع الواسع التي شهدتها دولة التحديث اليعقوبي على النمط الفرنسي المغشوش. وبسبب عدم تمزق النسيج الاجتماعي والثقافي لهذا النمط من المجتمعات يبقى الأمل قائما في أن تتخذ لنفسها طريقاً خاصاً متميزاً نحو الدخول في العصر الحديث عصر الديمقراطية، طريقاً يحرص على التواصل بدل القطيعة، والتطور بدل الثورة عبر التجديد والاجتهاد في الإسلام بدل الجمود أو التمرد.

وإذا كان هذا التشخيص صحيحاً، فإن هذا النمط من المجتمعات مرشح أكثر من النمط الأول للديمقراطية والتطور لعدم تجذّر الأحقاد والثارات والقطائع والتمزّقات في كيانه. ولربما تمثل تجربة اليمن على هذا الصعيد نموذجاً صالحاً للتطور من خلال الاعتماد على تطوير نسيجه التقليدي القبلي صوب الحداثة. كما أن تجربة المغرب الأقصى لها فرادتها على هذا الصعيد في انتهاج مسلك تحديثي يلتزم نهج التواصل لا القطيعة، ولذلك كانت تجربة التصادم بين دولته وإسلامييه محدودة فما لبثت معظم مكونات المجتمع أن اهتدت إلى نوع من معادلة للتعايش والتطور بما حافظت عليه الدولة من

ارتباط بالنسيج التقليدي وتراثه الثقافي، وابتغاء طريق للحداثة يلتزم على نحو أو آخر بهذا الإطار، وذلك بعد تجارب مريرة من الصدام، بينما ظلت تونس والجزائر تتخبّطان في أتون حرب أهليّة مهيّأة أو مضمرة بفعل ما ساد في هذين القطرين من تحديث إستئصالي عنيف ظلت معه الهوة بين الدولة ومجتمعها في اتساع متفاقم، بسبب الانجذاب الصوفي من طرف نخبة الحكم الى قبلة اليعاقبة الفرنسيين وخلفائهم الفاشيين والشيوعيين، الأمر الذي فرض أن لا تكون هناك معارضة تعترف بها الدولة دون أن تتأسس على نهج المغالبة: فحيث أمكن قيام مغالبة مسلحة دموية رهيبة اضطرت الدولة من أجل أن تواجه الطرف الأشرس في المعارضة الإسلامية أن تفسح المجال فتعترف بالأحزاب الإسلامية الأقل بأساً. ولأن ذلك لم يجد نفعاً نهاية، فقد اضطرت لأن تفاوض الطرف الأشرس – الجبهة – نفسه لمّا ظهر من هو أشد شراسة (الجماعة الإسلامية المسلحة). وها هي الجزائر ربما تتقدم صوب تجربة ديمقراطية لم يعرفها أي بلد عربي حتى الآن، من جهة التنافس الحقيقي على رئاسة الدولة بما يحقق إن أتم الله نعمته على هذا الشعب الصلب العنيد، أوّل تجربة عربية للتداول السلمي على السلطة وهو جوهر وعبقريّة النظام الديمقراطي. بينما الجار التونسي يستمر عاكفاً على أصنام حداثة مغشوشة تتفاعل تحت أقدامه نيران الزلازل والبراكين.

والخلاصة أنه يمكن القول إنّه رغم إدراكنا لطبيعة الدولة القطريّة المتغرّبة الاستبداديّة التابعة والرافضة للآخر لاسيما إذا كان وثيق الصلة بالنسيج الاجتماعي – أي إسلامياً – فإنّ كثيراً من الصدامات بين الإسلاميين ودولهم كان يمكن تجنبها أو تخفيفها أي إدارتها بشكل أفضل لو كان لدى الإسلاميين تبصّر بالواقع وعلومه أفضل، ولكن ما كان يمكن تجنب تلك الصدامات مع النمط اليعقوبي الفاشستي للدولة القائم على القطيعة مع الإسلام وتراثه وعلى تفكيك البنية التقليدية جملة والاستعلاء على الشعب وقيمه

وتحديهـــا. إن الصدام هنا ليس في جوهره مع مذهب معين كالإسلام وإنما مع المجتمع ذاته من أجل تفكيكه والسيطرة عليه تواصلاً مع استراتيجية المستعمر وبتأييد منه وتمويل وتحريض.

وهذا الصدام سيستمر لا محالة إلى أن يتم ترويض شوكة الدولة المتوحشة والمـــتغرّبة فتعـــترف بالمجـــتمع وسلطانه عليها دونما إقصاء لأي مكون من مكوناته. إن المشكل لا يتمثل في رفض الحركة الإسلامية الاعتراف والتعايش مـــع الدولة أو القبول بالمشاركة ولو الجزئية فيها، وإنما المشكل: من يقنع هذا الغـــول المدعـــوم بـــأحدث تقنيات القمع والإخضاع، والمؤيد من طرف قوى الهيمـــنة المعاديـــة لأمتنا ولحضارتنا ولكل الحضارات الأخرى، من يقنع هذا "التـــنين" بالتواضع والاعتراف بالشعب، بالآخر؟! من يؤنّس هذا الوحش دون كفاح ناصب؟ فليكف قوم من المسلمين أدمنوا صناعة تعذيب النفس وجلد الذات عن هذا المسلك الكريه، الممعن الدائب على قتل النفس وتبرئة الذئب ألا يكفي المســـلمين ما هم فيه من آلام، لا يعزّي فيها إلا أنها في سبيل الله وأنها الثمن الضـــروري الذي دفعته كل الشعوب التي استعادت حرياتها وأدّبت طواغيتها وأنســـت دولهـــا حـــتى أسلمت لها القياد.. إنها آلام الولادة لعصر تحرر أمتنا ونهضتها.

الـــثابت في كل الأحوال أن موازين القوة بين الشعوب والدول وبين أمّتنا والغـــرب المتغلب آخذة في التحول لصالح أمّتنا وشعوبنا ومن ظواهر ذلك هذا القـــلق المحموم من الإسلام وحضوره الدائم في كل ساحة ﴿**إن تكونوا تألمونَ فإنّهم يألَمونَ كما تألَمونَ وترجونَ منَ الله ما لا يَرجون**﴾ [النساء: ١٠٤].

اختلاف الحركات الإسلامية[1]

هناك اختلافات هي من طبيعة الفطرة التي فطر الناس عليها، قال تعالى: ﴿وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾، وقال أيضاً: ﴿وَلَوْ شَاء اللّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَـكِن لِّيَبْلُوَكُمْ﴾، فالبشر - لأنهم خلقوا أحراراً - لا محيد عن اختلافهم ولا أمل في جمعهم في وحدة بسيطة مطلقة، إذ الواحد بإطلاق هو الخالق سبحانه وتعالى، أما كل ما هاهنا في الأرض فمختلف، وذلك أن صميم الابتلاء والتحدي لا يتمثل في تحقيق الوحدة عبر حذف الاختلاف أصلاً - تحقيقاً لما دعانا إليه الشرع من عدم التنازع والتفرق - فذلك مطلب مستحيل لأنه مخالف لفطرة مركوز فيها الاختلاف، كما تحاول الدكتاتوريات في كل أشكالها الفكرية والسياسية على أساس مادي وضعي أو ديني عبثاً أن تفعل. وإنما الابتلاء والتحدي هو الاعتراف بالاختلاف والنظر إليه لا على أنه في أصله ظاهرة مرَضية وشذوذ مطلوب استئصاله، وإنما كل المطلوب هو حسن إدارته حتى يكون خلافاً رفيعاً مثرياً للحياة لا مدمراً لها. ومن خلال الاعتراف بالاختلاف والاتفاق على آليات لحسن إدارته تتحقق الوحدة المطلوبة فتكون وحدة عن طواعية لا قهرية، وحدة تنوّع وتكامل واعتراف بخصوصيات الآخر، لا نفيها.

(١) نشرت هذه المقالة في جريدة "الشعب" المصرية و"التجديد" المغربية صيف عام ١٩٩٩م.

الشورى الغائبة

والحقيقة أن أمتنا لم تفشل في شيء كما فشلت في إدارة الاختلاف وإفراغ المبدأ الإسلامي العظيم "الشورى" من مضامينه منذ ارتفعت المصاحف تمويهاً وتوظيفاً للدين لأغراض السياسة الاستبدادية، وحرّف مفهوم القدر في نفس السياق، وتم تضخيم هاجس الفتنة ليكون قريناً للاختلاف ومسوّغاً للاعتراف بشرعية الأمر الواقع، شرعية حكم التغلب.. ومقابل ذلك وبنوع من الهروب من الواقع والتداوي بالداء رفع البعض شعار الوصاية على الأمة وسلبها جملة حقها في الشورى، والانتهاء بإحالة أمرها إلى الإمام الغائب أو إلى من يحكم باسمه، زاعماً لنفسه التمتع بسبب خاص يصله بالغائب ويستمد منه، لا من الشعب المعصوم بالشريعة والشورى من الخطأ، عصمة أو شبه عصمة ترفعه فوق حكم الشورى. وهو على كل حال لا يبعد في زعمه كثيراً عن نظيره السنّي الذي يزعم لنفسه باعتباره رئيساً للدولة أو زعيماً لحزب أنه ملزَم بالشورى لا بنتيجتها، واضعاً نفسه في كفّة والأمة في كفة أخرى مرجّحاً كفته، مجادلاً ومموّهاً لتسويغ هذا الاغتصاب بأسانيد ونصوص واهية أو محرفة عن معانيها.

وهكذا أفرغ هذا المبدأ العظيم من مقاصده في امتداد معنى من معاني النبوّة التي حان زمان انقطاعها، وذلك من خلال الشورى، بما يجعل الشورى النبوّة المستمرة في الأمة. أليست الأمة تشارك النبوّة في وصف من أوصافها ألا وهو العصمة. وأنّى لها بالعصمة دون إعمال جادّ وموسّع ودائم للشورى لا يقصي راشداً من ذكر أو أنثى، كما كان حال الصدر الأول. وهل لذلك من سبيل دون ضبط لآليتها، والتزام في إدارة رشيدة لاختلافاتها تحفظ للأمة حركيتها ووحدتها في الآن نفسه، بعيداً عن دعاوى الاستبداد تحت أي لافتة من دعاوى العصمة أو عدم إلزامية الشورى.

والحقيقة أنه ما فشلت أمتنا في شيء كما فشلت في إدارة الحوار والشورى بينها، وكان ذلك المسؤول الرئيسي على تحوّل الخلافة إلى ملك عضوض وسير الأمة من خلال ذلك في طريق الاستبداد مصدر كل شر والنقيض من كل وجه لمقصد من مقاصد النبوّة: توحيد الله والكفر بالطاغوت، أو إقامة العدل واجتثاث الظلم.

لقد أفرغت الشورى من محتواها الحقيقي باعتبارها عنواناً ومصدراً لسلطة الأمة في إطار الشريعة. لقد فشل المسلمون في استنباط آليات للشورى تنقلها من كونها مجرد مبدأ وقيمة يعظ بها عالم جريء حاكماً مستبداً إلى كونها نظاماً لكل العلاقات البشرية بما فيها علاقات الحكم وإدارة الاختلاف، بما يجعل الحكم للأمة حقيقة باعتبارها هي المستخلفة من طرف الله سبحانه، وأنها صاحب السلطة الحقيقي في الأرض وأن الحاكم ليس إلا وكيلاً عندها مستخدَماً في شأنها.. هي صاحب الولاية عليه، ولاية الاختيار والنصح والتوجيه، أو العزل إن هو لم يحسن الخدمة.. فما هو إلا واحد منها مستعمَل على عملها.

ومقابل هذا الفشل الذريع، ربما بسبب غلبة المواريث القبلية وغلبة الروح الإمبراطورية التي كانت سائدة في العالم يوم ظهور الإسلام وامتد الإسلام على أرضها حيث قامت إمبراطورياته الكبرى فورثت إداراتها وتسربت من خلال كتاب الدواوين كابن المقفع، أدبيات الحاكم الثيوقراطي الفارسي والرومي لاسيما مع فقر الميراث العربي مقابل هذا الفشل في تنظيم الشورى.. أمكن للغرب الذي ورث المدنية الإسلامية أن يحقق نجاحات باهرة في تنظيم شورانا وتحويلها فعلاً إلى أنظمة للإدارة والحكم، جسدت سلطة الشعب وحددت آليات للتعبير عنها بما نقل السلطة فعلاً للشعب، وحقق لأول مرة في التاريخ بعد التجربة القصيرة للخلافة الراشدة تداول السلطة سلمياً عبر الشورى. وأسوأ ما في الأمر أن المسلمين أو قل طائفة شاذة منهم بدل أن تحمد هذا التطوير المهم الذي أنجزه الغرب في موضوع الشورى بما نقله من مستوى المبدأ النظري

والموعظة الخلقية إلى أنظمة للحكم والإدارة، بدل أن يحمدوا ذلك معلنين: هذه بضاعتنا رُدت إلينا كما فعلوا مع أشياء أخرى طوّرها الغرب في الطب والزراعة والنقل والتصنيع، تراهم قد استوحشوا تلك الآليات المنظمة للشورى معلنين الحرب على الديمقراطية، وكان أحد من حكامهم أو في الغرب نفسه يعرضها عليهم، بينما المعروض عليهم على حد سواء من حكامهم ومن الغرب هو الاستبداد والقهر والاعتقال والتشريد والتهميش وكل صنوف الكبت.

أغرب ما في الأمر أن بعضهم قد بلغ من الحمق أن راجت عليه مقولة رددها أكثر من دكتاتور في العالم الإسلامي، بدءاً من ضياء الحق إلى أكثر من حاكم في الخليج وفي المشرق العربي: إن طرائق الانتخاب الحديثة بضاعة غربية مستوردة لا يقبلها الإسلام.

إنه شكل حديث لرفع المصاحف في وجه دعوة الحق والتحرر واستعادة إرادة أمتنا السليبة. وليس إلى ذلك من سبيل غير الاقتران الصميم في ثقافة أمتنا ودعاة الإسلام منهم خاصة بين توحيد الله والكفر بالطاغوت بين توحيد الله ومطلب العدل والشورى أي الديمقراطية، وممارسة ذلك في علاقاتنا الأسرية وفي أبسط أشكال عملنا الجماعي.

ذلك هو الطريق للارتفاع بالخلافات بين جماعاتنا وبين أقطارنا من مستوى خلاف البلاء والنقمة السائق اليوم أو غداً إلى التفرق والتناقض وحتى التحارب، وما حصل في أفغانستان والجزائر وغيرها فضلاً عما هو حاصل بين أقطارنا من مصائب الاختلاف المذهبي لأبسط أشكال التضامن ومقتضيات الجوار والدين والتاريخ، مؤذن بتفاقم الكوارث في أمتنا جراء غياب منهج رشيد لإدارة الخلاف فيما بين جماعاتنا وأقطارنا، أي الشورى المنظمة "الديمقراطية".

صحيح أن مصيبة هذه التجزئة قد فرضت على أمتنا بقوة النار والأساطيل فرضـــها علينـــا ميـــزان قوة دولي قد مال منذ مائتي سنة لصالح أعداء أمتنا، فتمزقنا شر ممزق في كيانات قطرية لا تصلح حتى ولو قادها أنبياء، فكيف إذا تولاها شياطين أرضية ومنطلقاً وسنداً لأي عزة أو نهضة أو بناء شوكة لاسيما وقـــد روعـــي فيها أن يكون بأسها بينها، وأن تمسك من رؤوسها مسكاً محكماً يجعلها مسلطة على شعوبها وعلى جيرانها.

الثقافة القطرية

ولأن الحركة الإسلامية نشأت في إطار هذه الكيانات الشاذة الخانقة، كان مفهومـــاً أن تـــتأثر كمـــا تأثرت الحركات ذات التوجه القومي، رغم التصادم الصـــميم بيـــن هذه الكيانات الضيقة لاسيما والجميع ينعون على العدو المحتل استحداثه وفرضه هذه التقسيمات الشاذة لخدمة مصالحه وبين ثقافة أمتنا وإرثها الـــتوحيدي ومصـــالحها الاســـتراتيجية في الوحدة، ولكن صدقت فيهم مقولة: الإنســـان ابن بيئته، وهي اليوم بيئة مؤطرة تأطيراً قوياً جاداً بما تملكه الدولة القطـــرية الحديثة من قدرات هائلة للدمج والاحتواء والتهميش لمن يستعصي. ولكن لأن هذه الكيانات الشاذة لا تملك في الغالب عمقاً تاريخياً وثقافياً كما هو شـــأن الكيانـــات القطرية الغربية التي نسجنا على منوالها، ولأن عجزها عن تحقيـــق أي معنى من معاني عزتنا ومصالحنا يتأكد أكثر فأكثر يوماً بعد يوم، لاســـيما والأقـــوام الذيـــن صدّروا إلينا هذه البضاعة المسمومة وفرضوها هم أنفسهم قد قطعوا أشواطاً بعيدة في التخلي عنها وتجاوزها نحو كيانات عظمى فإن المأمول أن ينمو ويتصاعد إحساسنا بالخجل من العكوف على هذه الأصنام الـــبالية الـــتي زهد فيها حتى صناعها الأصليون، نخجل ونحن نسمع فيها هذا النداء العلوي: ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾ ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ نحت لكم غيركم بل أعداؤكم؟

فالحق أن الخشية حقيقية من أن الثقافة القطرية اللعينة قد تكون بلغت من التمكن حداً يهدد جوهر المشروع الإسلامي في الوحدة ولو في أدنى درجاتها كالجامعة العربية لاسيما وأن مشاريع أخرى مضادة لدمج منطقتنا في بوتقتها تطرق أبوابنا بالليل والنهار، كالمشروع الشرق الأوسطي، أو مشروع الأمن المتوسطي الأوروبي، أو اتفاقات الشراكة مع أوروبا أو مع الولايات المتحدة، فضلاً عن اتفاقات الدفاع المشتركة بين دول في الحلف الأطلسي ودول عربية... وكل ذلك على أنقاض ما هو قائم على الورق بين أقطارنا من أشكال واتفاقات وحدوية بلغت حداً من الوهن جعل الأطالسة يتحكمون لا في قراراتها فحسب، بل حتى في قرار مجرد انعقادها، مستفيدين من حماقات حكامنا وتصرفاتهم الطائشة، بما جعل العلاقة وحتى خطوط الاتصال عندما تكون مفتوحة تمر عبر طرف ثالث أجنبي، وبما جعل مهمة الجيوش والأمن والتسليح ليس له من غرض سوى التوقي من الشقيق لا من الأجنبي بل ندفع في تأمين أنفسنا من الشقيق أثماناً باهظة جداً للأجنبي، كان كافياً أن ندفع نزراً ضئيلاً فيها في إطار التضامن الأخوي لضمان ذلك التأمين.

الإسلاميون

هناك خشية حقيقية أن نكون نحن الإسلاميين الذين تربينا على احتقار هذه الكيانات القطرية ونذرنا حياتنا لتحقيق عقيدتنا وحلمنا في الوحدة، أن تكون الثقافة القطرية قد بلغت من العمق لاسيما مع المنازعات والحروب التي أوقدت نارها حكام مجانين، حداً يصبح معه الحديث عن الوحدة على أساس الدين المشترك والتاريخ المشترك والمصالح الثابتة لأمتنا في الوحدة، ضرباً من الخيال إن لم يكن من النفاق. الخشية حقيقية أن لا يصاحب تصاعد مدّ الصحوة الإسلامية، وهو أمر ثابت، تصاعد مواز لتجديد عزمنا على التوحد ومضاعفة عملنا من أجله بدل أن نكون قد ابتلعنا الطعم المسموم طعم القطرية المر

المقرف ورضينا لا بما ارتضاه لنا ربنا من توحيد ووحدة، بل بما ارتضاه لنا وفرضه علينا بقوة الأساطيل والصواعق أعداء أمتنا التاريخيون لمصلحتهم وتأبيداً لتخلفنا وهوان ديننا وأمتنا. الخشية حقيقية أنه كما رأينا قطريين يقفون على جانبي الحدود يتربصون ببعضهم الدوائر ورأينا قوميين يفعلون ذلك، الخشية مع تصاعد المد "الإسلامي" واقترابه إلى الحكم مشاركة أو استقلالاً في ظل الدولة القطرية، أن نرى على الجانبين أصوليين إسلاميين في حالة مواجهة عسكرية. وللمرء أن يتساءل مجرد تساؤل: ألا يحتمل أن يكون للخلاف المستعصي بين إسلاميي السودان وإسلاميي مصر صلة من قريب أو من بعيد بموضوع الدولة القطرية على نحو يجعل الاطمئنان ليس ثابتاً أنه لو استلم الحكم إسلاميو مصر فإن النزاع حول حلايب سيرتفع من تلقائه، باعتبار كل ذلك دار إسلام! وهل النزاع القطري الذي أزمن بين الجزائر والمغرب ونشأت عليه الأجيال سيرتفع تلقائياً أو بيسر شديد فيما لو استلم الإسلاميون الحكم في البلدين، ونفس التساؤل يطرح في موضوع مأساة العلاقة بين أقطار أخرى كالكويت والعراق!؟

إنه ليس من غرض مثل هذه التساؤلات إلا أن تنبّهنا لخطر ما نحن فيه لنتوب من قريب ونستدرك ولو بعض ما جنته علينا مصيبة وكارثة التجزئة التي فرضت علينا بالحديد والنار ولا تزال، غير أن جيوشنا ونخبنا على اختلافها، وشطراً من شعوبنا ما لبثت أن انتهت إلى الانخراط في الذود عنها والتعامل معها، لا على أنها شر فرض علينا وإنما خير عظيم نتيه به فخراً ونحرق له الشموع آناء الليل وأطراف النهار.

إنه مهما بلغ أوج تقديس هذه الكيانات الشاذة لدى النخبة على اختلاف توجهاتها، ما ينبغي لنا الظن أن مواريث الوحدة ومشاعر التعلق العميق بها لدى الجماهير والحنين الملتهب إلى أيامها قد نالت القطرية التعيسة وقوة ضغطها الرهيب ومكرها بالليل والنهار منها شيئاً، كلا. فلا يزال قلب الأمة

يخفــق واجفا لكل ما يصيب طرفاً منها بسوء ولو في أقصى الدنيا، ولولا قيود الأنظمة القطرية ونخبتها التي تشكل طوقاً حامياً (لاسرائيل) لرأينا ملايينا من الشــباب والشــيوخ يــزحفون إلى القدس لتحريرها ونيل شرف الشهادة تحت أســوارها. ولكــم أن تقفوا على قوة استنفار الأمة ضد الأمريكان غيرة على عضو من أعضائها هو العراق رغم الاعتراض على نظامه لتدركوا أن الأمة بخير، وأنها المستأمنة على إرث محمد ﷺ باني وحدتنا.. كيف لا وقد شهد لها بالعصــمة مــن الضــلال؟ وأي ضلال أعظم بعد الشرك بالله من قرار لعين بالــتفرق في أمة محمد التي تعبدها الله بالتوحيد والوحدة؟ الخلل ليس في الأمة وإنمــا فــي نخبها والخشية، أن يكون قد تسرب إلى نخبتنا الإسلامية نفسها ما ســماه المصطفــى عليه السلام بداء الأمم: التفرق، وأفدح أشكالها المعاصرة: الدولــة القطرية التي ينبغي أن تنصبّ جهودنا لحملها على انفتاح بعضها على بعض بدل الانفتاح والتواصل مع الأمم المعادية.

الحركة الإسلامية ومنهج التغيير

الحركة الإسلامية تيار واسع، يعبر من جهة عن خيبة آمال الأمة في المشاريع النهضوية العلمانية القطريّة التي لوحت لها وبشرتها بأحلام النهضة، كما يعبر من الوجه الآخر عن عقد آمالها بالإسلام في الخروج بها من وهدة ومآزق الحاضر وقيادتها إلى تحقيق الآمال المجهضة في العدل والكرامة والوحدة واستعادة فلسطين السليبة. فليس عجباً، مع اتساع التيار وتباين أحوال البلاد الإسلامية واختلاف المصادر الثانوية لتكوين النخبة الإسلامية أن تختلف رؤاهم للواقع المحلي والدولي ومشاريعهم البديلة، وبحسب ذلك تعدّدت مناهجهم التغييرية. ومع الإقرار بهذه الواقعة فممّا لا يمكن إنكاره أنّ التيّار العام – تيار الوسطيّة الإسلاميّة كما أحسن صياغته وتهذيب مناهجه شيخنا القرضاوي حفظه الله – يكاد يجمع إن لم يجمع فعلاً على الالتزام بالنهج السلمي في التغيير وإعمال كل مساحة للحرية والعمل على توسيعها وصونها، على اعتبار الحرية المناخ الأمثل لعمل الدعوة الإسلامية التي تعتبر الاستبداد عدوها الأول مرددة نداء النبي عليه السلام الى قومه: "**خلّوا بيني وبين الناس**"، حريصة على الاندراج بسائر مجالات نشاطها في إطار القانون والعلنية بعيداً عن أجواء السرية الخانقة، ما وجدت إلى ذلك سبيلاً.

وتيار الوسطية الإسلامية ولئن شجب انغلاق الأنظمة ومصادرتها للحقوق والحريات، وارتكابها شتى المظالم وحظرها لحرية الدعوة إلى الله، وانتهاكها لحرمات الله، وتعطيلها للشرائع وصمها الآذان عن سماع كل نصح، ما من شأنه أن يقدم المسوغات الشرعية لاستخدام القوة كرد فعل حسبما تدل عليه ظواهر بعض النصوص والفتاوى، فهي ترفض الانسياق وراء العواطف

والاندفاعـــات وتعتصم برد أحد ابني آدم على عدوان أخيه: ﴿لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَـدَكَ لِتَقْتُلَـنِي مَـا أَنَاْ بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [المـائدة: ٢٨]، وتصرّ على الالتزام الكامل بأساليب الجهاد السلمي وحسب في معالجـة ما ينجم من مظالم وينشب من خلافات داخل المجتمع الإسلامي مهما عظمت. إنه جهاد الكلمة الجهاد الكبير الذي حرضت عليه الآية ﴿وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَـاداً كَـبِيراً﴾ [الفرقان: ٥٢] وجاء التنويه به على لسان صاحب الدعوة عليه السـلام مقدمـا إياه على كل أنواع الجهاد الأخرى في التعامل مع الاختلافات داخل المجتمع الإسلامي: "**أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر**" [رواه أحمد] و"**سيد الشهداء حمزة ورجل قام الى أميره فأمره ونهاه فقتله**".

وهذه النصوص وأمثالها المنوّهة بالجهاد السلمي، بقوة الكلمة وبقوة ضغط الـرأي العـام الـذي يبدأ بالكلمة الفردية يصدع بها عالم في وجه طاغية، قد تتطور وتتراكم وتتكاثف لتصنع ثورة عبر العرائض الاحتجاجية والاعتصامات والمسيرات وعبر الإضراب عن الشغل ومقاطعة المؤسسات الفاسدة والامتناع عـن دفـع الضرائب مما يشكل منهجاً كاملاً في الأمر بالمعروف والنهي عن المـنكر والجهاد السلمي المعبر عنه في لغة غاندي استراتيجية اللاعنف، تلك التي قهر بها غاندي أعتى إمبراطورية استعمارية في عهده. غير أنه وللأسف لـم يطـوّر المسلمون هذا النهج في الجهاد السلمي الذي دلت عليه ونوهت به عديـد النصوص، ما حصر التعامل مع ظلم الحكام بين الخروج عنهم بالسيف وبين الخضوع لهم حذر الوقوع في الفتنة و﴿الْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١] مع أنّ الخيارات أوسع مما ضيقوا.

لقد انتهت تجربة علماء الإسلام مع تجارب الخروج المسلح إلى سدّ هذا الـباب جملة أو إحاطته بشروط قلّ توفّرها بسبب ما جرّته تلك التجارب على الأمـة من كوارث دون أن يتحقق المقصود أو حتى بعضه، ذلك ما ساقهم الى

منع الخروج والاعتراف بحكم المتغلب كأمر واقع مقابل التزامه بأحكام الشريعة مع العمل على الحدّ من العيوب ومحاصرتها من خلال إعمال آلية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإفراغ الجهد في إصلاح الرعية ودعم مؤسسات العمل الشعبي الطوعي كالمساجد والمدارس وسائر الخدمات الاجتماعية بالاستناد الى مؤسسة الوقف العتيدة بما حاصر سلطان الحاكم وقلّل من حاجة الناس إليه فأغناهم عنه الى حد كبير فيما عدا شؤون الدفاع عن الحوزة (الأمن القومي) وإقامة الحدود.

أما الجهاد المسلح فقد قصر ضمن هذا النهج الذي ساد لدى جمهور علماء المسلمين - وكان ثمرة تجربة تاريخية طويلة - على مواجهة العدوان الخارجي على الدين وأهله وأوطانه.

والحقيقة أن هذا النهج الذي أفرزته تجربة تاريخية طويلة في التعامل مع ظلم الحكام رغم ما قد عيب ويعاب عليه من تخاذل وسلبية وتجرئة للطغاة على الدعاة وعلى الحرمات والحقوق والحريات، قد شهدت له تجربة التاريخ أنه إن لم يكن هو الأقوم فهو الأقل ضرراً بالأمة من نهج المغامرة وسلّ السيوف واستسهال استباحة الدماء بدعوى محاربة طاغية لا يمكن الوصول إليه غالباً إلا عبر بحر من دماء بريئة تزهق بغير وجه حق، وتدمير مصالح عامة وفتح ثغرات كبرى لتدخل أعداء الأمة وإضافة أسباب أخرى الى وهنها. والأدهى من ذلك أنه علاوة على جسامة التضحيات توصلاً إلى اقتلاع الطاغية، فقد أثبتت التجربة أن المطلب عزيز المنال قلّ أن تم التوصل إليه. وحتى في الحالات القليلة التي تم فيها ذلك فقد كانت المفاجأة مذهلة إذ حلّ طاغية محل آخر وربما أطغى منه، فلم يكن الحكم العباسي أرحم بالأمّة من حكم بني أمية ولا حكام المماليك أرحم من سابقيهم ولا الذين خلفوهم من العثمانيين أشدّ بأساً على الأمة من حكام العرب المعاصرين... هذا إذا لم يكن

الأمـــر على نحو ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا﴾ [الأعراف: ٣٨] وذلك لا يعني بحال الاستسلام للطغيان، فإن مقاومته بلا هوادة واجب شرعي مقدس باعتبار أن ذلـــك هـــو المقصـــد الأعظم الذي أرسل به الرسل عليهم السلام، ألا وهو مقاومة الظلم وإرساء العدل في العالم، وإنما المقصود عقلنة هذه الآلية العظيمة الـــتي أناطها الإسلام بكل مسلم بحسب قدرته فرداً وجماعة، أعني آلية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بما يخرج بهذه الآلية من طور العمل العشوائي الأعشـــى عـــلى نهـــج الخـــوارج ومـــن سار على دربهم على امتداد التاريخ الإسلامي، مخضّبين حياة المسلمين بدماء وكوارث بلا حد، ولا تزال امتداداتهم موصولة دون أن يتحصل من ذلك شروى نقير من الخير والخلاص من الظلم.

إنّ الخروج من طور هذه الثورية الفوضوية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى أمر رشد وتبصر تتنزل معه أنواع الجهاد في منازلها الطبيعية بحسب القاعدة لكل مقام مقال، و"**حدّثوا الناس بما يفهمون. أتريدون أن يكذب الله ورســـوله**"، وتلك هي الحكمة: وضع الشيء في موضعه. إنّ الخروج من هذه الفوضى ليس له من سبيل غير ضبط وتطوير نظريّة في التغيير الإسلامي تحـــدّد منازل واضحة للجهاد الإسلامي بدءاً بتطوير استراتيجيّة أفضل الجهاد: جهاد الكلمة.. الجهاد الوحيد المأذون فيه للتعامل مع ما ينجم من اختلاف داخل الأمّة.

وإن من أسباب هذا الخلل، بل الضعف الفادح في الفكر السياسي الإسلامي المتعـــلق بفقـــه التغيير، ضعف وحتى ضحالة الفقه المتعلق بالدولة، وكذا الفقه المتعـــلق بـــالواقع، ولربما كان ذلك بأثر التقليد للأسلاف حيث كانت حاجاتهم ومشـــكلاتهم بسيطة أو بسبب التأثر بمنطق القياس اليوناني المجرّد عن الواقع بما صاغ العقائد الإسلامية صياغة مجردة عن الواقع وجعل عمل العقل حواراً

بيـــن مقـــولات نظرية بدل أن يكون حواراً ثلاثي الأطراف: العقل والشريعة والواقع.

وقـــد ترتب عن هذا النهج التجريدي أن ساد القياس، فكلما وقعت نازلة جديـــدة سارع المتناظرون الى النصوص- كان ذلك في المراحل الأولى- أو ســـارعوا الى فتاوى وأقوال الأسلاف يبحثون عن واقعة مشابهة للقياس عليها. ولأن النصـــوص كالوقـــائع متعددة إلى حدّ الاختلاف والتناقض الظاهري فقد اختلف النظّار بحسب النص الذي أعمله كل طرف أو الواقعة من تاريخ السلف التي قاس إليها. ففي واقع الحال ترى دعاة الخروج عن الحكام الظلاّم يعملون آيـــات القـــتال فـــي القرآن ويعززون موقفهم بشواهد من أعمال السلف وآراء الفقهاء الأوائل، بما يجعل الجهاد أو الإعداد له على الأقل في حال العجز عنه واجباً شرعياً بالنص في زعمهم، والتخلي عن ذلك في كل الأحوال إثماً عظيماً قد يخرج من الملة.. بينما يهملون مقابل ذلك الآيات الموجّهة إلى الدعوة بالتي هي أحسن والتذرّع بالصبر والمصابرة منعاً للفتنة والهرج، واصمين الخارجين بالفتّانين، غير أن هؤلاء إذا تحقق لهم النجاح، وهو قلّ أن حدث، استحقوا من طرف العلماء الاعتراف بهم كأمر واقع وطولبوا فقط بما كان يطالب بهم حكام الأمـــس. كـــل هذا يحدث دون إيلاء ما يكفي من الاهتمام بالعنصر الأساسي والحاسم في معادلة التغيير ألا وهو الواقع، فهو وحده الكاشف عن الاستطاعة والإمكان أي حقيقة الظروف الموضوعية ومدى نضجها وما تتيحه من فرص للـــتغيير. إنـــه عنصر الاستطاعة الذي اعتبره الشارع حاسماً في تعيين نوع وسيلة التغيير المطلوبة شرعـــاً إزاء منكر محـــدد في زمن محدد، قال تعالى: **﴿فَـــاتَّقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُم﴾** [التغابن: ١٦] وقال: **﴿لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾** [البقرة: ٢٨٦] وقال صاحب الدعوة عليه السلام: **"من رأى منكم منكراً فليغيره بيـــده، فـــإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"** [رواه مسلم] فمـــن ذا الذي يملك الكشف عن هذا العنصر المحدد لنوعية وسيلة

التغيير التي فتح الشارع أمامها خيارات كثيرة؟ قطعاً ليست هي نصوص الشرع فلقد قالت هذه كلمتها إذ أحالت الأمر إلى اجتهاد العقل في تشخيص الواقع والكشف عن القدرات المتوفّرة ومدى قيامها بالتغيير المطلوب. فليست إذن كتب الفقهاء بمجدية شيئاً في هذا الباب وإنّما هي العلوم المتخصصة في فقه الواقع: علوم الاجتماع والاقتصاد والتاريخ والفلسفة والإحصاء والسياسة... إلخ، تلك العلوم التي يمثل تخلّفنا الفادح فيها أهم خلل في فكرنا السياسي القديم وبخاصة الحديث، أهم مصدر لتخلّفنا وإهدار معظم طاقات أمتنا ونواياها الطيبة وتضحياتها الجسام من أجل تحقيق أهدافها، بما جعل الخلل في تجاربنا التغييرية ليس عائداً بحال إلى ضعف استعدادات أمتنا في بذل دمائها وأرواحها وأموالها من أجل التغيير، فما عرف التاريخ أمة أكثر سخاءً بالروح والدم من أجل عقيدتها من هذه الأمة، وإنما الخلل الأكبر في وظيفة العقل وضعف قدرته على حسن تقدير الأوضاع والتصرف في الموارد البشرية والمادية وتقدير إمكاناتنا إلى إمكانات أعدائنا، كضعف قدرتنا على ترتيب أولوياتنا، وتصنيف خصومنا، والبحث عن الأصدقاء، وتقليل الأعداء والاقتصاد في التضحيات، ما أمكن والتبصر بالعواقب والتجارب، وتوسيع مجال الشورى، وتوظيف أهل الخبرة، واحترام التخصص وتوزيع المهام بحسب ذلك وإرساء العدل سبيلاً لا بديل عنه لتعبئة طاقات الأمة، والتذرع بالصبر والحيلة وتفويت فرص استدراجنا إلى معارك لا ضرورة لها ولمّا تتوفر الفرص الكافية للنجاح فيها.

وبالنظر إلى كل ذلك بعين الإعتبار وغيره في الحكم على تجاربنا التغييرية نلفاها لا تختلف كثيراً عن المعارك التي خاضتها دولنا مع أعدائها المتربصين بها. وتقدم معارك الخليج في هذا الصدد نماذج لا تختلف كثيراً عن معارك الحركة الإسلامية في معظم ساحاتها ومنها الجزائر وتونس ومصر والشام وأفغانستان والبوسنة وكوسوفو وكشمير.. نماذج محكومة بنفس المنطق والعقلية. إنه منطق التخلف إذا كان للتخلف منطق. الجميع على اختلاف

أيديولوجياتهم قد استقوا في تربيتهم الأولى من نفس الينابيع (يسقى بماء واحد) ثقافة التجريد والتبسيط والفردية والتعجل والانفعال! إنه التخلف. وليس يعزينا أمام ما حصل من كوارث بسبب قلة التبصر بقوانين الواقع، وهي غلابة، وما جره ذلك من كوارث غير حسن المقاصد ونبل القضايا، وغير الأمل بعد عفو الله في الأجيال الإسلامية الجديدة أن لا تقلدنا ولا من سبقنا، وأن لا تعتبر أنّ ما تزدحم به المكتبة الإسلامية من طارف الفقه وتليده مجد لها كثيراً في ضبط نهجها في التعامل مع واقع محدد بل قد يكون مضللاً وسائقاً إلى كوارث. إن طريقهم الوحيد هو التبصر في الواقع المحلي والدولي من أجل الوقوف على قوانينه واستخراج ما يتيحه من إمكانات ووسائل تغييرية بعيداً عن كل تعجل وانفعال. ألا يكفي ما حصل من كوارث؟ فإلى الاستجابة إلى ما طولب به صاحب الدعوة أن يفعله وأن يبلغه ﴿قُلْ هَـٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾.. فسارعوا إلى العلوم الكفيلة بتوفير إمكانات التبصر بقوانين الواقع.

مقوّمات الحركة الإسلامية واستراتيجيتها

مدخل

لئن كانت التحديات التي تعترض مسيرة المجتمعات الإسلامية في هذا العصر متعددة ومتنوعة: سياسية وعسكرية واقتصادية وغيرها، فإن جوهرها حضاري. بمعنى أن أفكارنا وقيمنا وما انبثق عنها من مؤسسات وأساليب حياة لم تقدر على تلبية حاجاتنا وحجم مشكلاتنا. وما تشهده بلداننا من فوضى إدارية وسلوكية واجتماعية وهزائم عسكرية ودكتاتوريات سياسية ليس إلا تعبيراً عن هذا النمط الحضاري المتخلف الذي يسود بلداننا.

إن "إسرائيل" ومن وراءها لا يتحدثون بقوة السلاح ووفرة المال والرجال وإنما بنمط حضاري يقدم لأفراد تلك المجتمعات قدراً من الاتجاهات والمسالك تتيح لطاقاتهم أن تثمر وتنتج وتتبصر على كل المستويات، على حين أن العكس تماماً هو الذي يحدث في بلداننا. ومن ثم فما نحن في حاجة إليه ليس مجرّد تقنيات نستوردها كما يفكر في ذلك بعض فتيان السياسة في بلداننا وإنما ثورة حضارية تعيد البناء على أساس جديد، ثورة تزودنا بعقلية حضارية وخلق حضاري وسلوك حضاري يستجيب لمكنوناتنا وحاجاتنا، ويطلق طاقاتنا المعطلة ويعيد الحياة والحركة إلى جسمنا المشلول، من هذا المنطلق نتحدث عن الإسلام والحركة الإسلامية.

إن البحث في الإسلام والنضال من أجله، خاصة لدى جيلنا الذي ترزح روحه تحت وطأة الهزائم العسكرية وتسلط الأنظمة الدكتاتورية والتبعية الثقافية والسياسية والفقر والذل والحرمان.. هذا البحث وذلك النضال لا ينطلقان من منطق معرفي هو مجرّد إشباع الرغبة في المعرفة والاطلاع، ولا من منطلق

صوفي يستهدف البحث عن ملجأ أمين في الإسلام ينجي الفرد من القلق والحيرة، وإنما هي مشكلات الواقع المعيشي الحادة وفشل الحلول الغربية في الخروج بالأمة من المأزق، ذلك هو المحرك الكبير في دفع الأجيال إلى الإسلام وفي التزامه في صفوف الحركة الإسلامية. فما هي الحركة الإسلامية؟ وما هي الصفات المشتركة بين فصائلها ؟ ما هي تقنياتها وأساليبها في تغيير المجتمعات؟ ما هو إسهامها في تجديد الفكر الإسلامي؟ وهل يمكن أن تتبين من خلال كل ذلك ملامح استراتيجية لحركة الإسلام في الغد؟

تجديد الدين

أود أن ألقي نظرة قبل ذلك على حركة التجديد في الإسلام. يقول الرسول عليه الصلاة والسلام: "**إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة عام من يجدد لها دينها**". لقد كان الإنسان وسيبقى أبداً في حاجة إلى النبوة لكي يفقه معنى وجوده وليستبين نهج حياته وليقوم بدور الخلافة، وقد جاءت الرسالات تترى حتى نزلت آية ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً**﴾ فكانت إعلاناً صريحاً بأن الإنسان قد تركز وأنه قد فقه قانون السير الذي أراده الله لحياة البشر، فما عادت به حاجة إلى أن يجلس إلى جانبه باستمرار سائق حتى يقود سيارته. غير أن البشر تعرض لهم خلال مسيرتهم عوارض من الجهل بقانون السير أو بطريقة تطبيقه إزاء حالات جديدة من التعقيد، فكانت الحاجة تدعو إلى وجود رجال يعيدون للقانون نقاوته وينفون عنه ما التبس فيه من أفهام البشر وتجاربهم الناقصة ويعالجون على ضوئه ما يستجد من تطور الحياة ومشكلاتها – على ضوء النصوص الثابتة والغايات الكبرى للشريعة – مما يعيد للدين شبابه ويحفظ العلاقة بين والثابت المتطور، بين القرآن الزمان، وحتى يبقى القرآن قادراً أبداً على هداية البشر في طريق الخير والحق والعدل. وإن خلود الإسلام وبقاء أمته إنما يرجعان إلى أمرين:

الأول: ما في طبيعة هذا الدين من مرونة وانسجام مع الطبيعة البشرية، وقدرة على تلبية احتياجات الإنسان مهما بلغ مستوى تطوره. الثاني: أن الله – عز وجل – قد تكفل بمنح الأمة الإسلامية رجالاً أكفاء أقوياء يرثون الأنبياء ويقومون بمهمة تنقية الدين من الشوائب وتقديم الحلول لمشاكل العصر على ضوء مبادئ الدين.

نشأة الحركات الإسلامية الحديثة

لقد أسس النبي عليه الصلاة والسلام دولة كانت تجسيداً رائعاً لمبادئ الإسلام في العدل والحرية والاستقلال واستمرت هذه الدولة بعد وفاته تحت قيادة أصحابه، فرأت البشرية من خلالها آمالها ومثلها العليا وقد تحققت فدخل الناس في دين الله أفواجاً مما أحدث بالإضافة إلى ما جرته حروب الردة من خسائر في صفوف الأصحاب الكرام، ما أسماه أبو الأعلى المودودي بحق: الانقلاب الخطير في مجرى التاريخ الإسلامي. إذ تسببت هذه الظاهرة في تقلص عدد المسلمين في الدنيا من ذلك النمط المثالي الرائع الذي كان مسلماً حقاً يطابق قوله فعله، ومن جهة أخرى تصاعدت نسبة الذين هم وإن كانوا قد دخلوا الإسلام إعجاباً بمبادئه إلا أن الناحية السلوكية وأحياناً العقائدية فيهم لم تكن منطبعة كلياً بطابع الإسلام. وهذه الظاهرة قادت إلى انقلاب خطير كان أول النكبات، وهي التباعد التدريجي بين الدين والسياسة حتى لم يبق من الخلافة مع مرور الزمن إلا رسمها كما يقول ابن خلدون، وجاء الاستعمار الحديث ليهدم هذا الرسم ولتنشأ في العالم الإسلامي الدولة العلمانية والدولة الاشتراكية والدولة التي تزيّن دستورها بالإسلام.

لقد أحدث سقوط الخلافة ما سبقه ولحقه من غزو استعماري صدمة عنيفة في شعور المسلم أيقظته من نومة الانحطاط وأزالت عنها الطمأنينة المزيفة التي كان يعيش عليها بأنه على كل حال هو من خير أمة أخرجت للناس. ومما

زاد في هذه الصدمة واستفزاز شعور المسلم ما صاحب الحملة الصليبية على العالم الإسلامي من غزو ثقافي وتبشيري يجتث الثقافة الإسلامية من جذورها، وينشئ جيلاً من المسلمين منبتاً عن جذوره، مولعاً بالمستعمر شأن المغلوب مع غالبه. فالعجب – والحال هذه – إذا كان السؤال المطروح في العالم الإسلامي في أوائل هذا القرن: لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟ وكان الجواب على نحوين متناقضين لا يزالان حتى اليوم يقسمان العالم الإسلامي إلى معسكرين متصارعين. الجواب الأول: إن مشكل التخلف يكمن في الإسلام ذاته فلابد من تطويره وتحويره حتى ينسجم مع الغرب فيلحق المسلمون بركب الأمم المتقدمة، وتطور هذا الجواب عند الماركسيين إلى الدعوة إلى التخلي عن الإسلام جملة ومحاربته، ولذلك كانت ليبرالية طه حسين تمهيداً لماركسية لطفي الخولي وعبد الله العروي.

الجواب الثاني: إن المشكل يكمن في المسلمين لا الإسلام. تخلى المسلمون عن الإسلام في صورته الحقيقية فحدث الانحطاط، والحل في حركة تجديد تمسح عن الإسلام غبار الانحطاط فيستعيد حيويته وقدرته القيادية على إيجاد مجتمعات إسلامية ليست متقدمة فحسب، بل تمثل أعلى صور التقدم. وإذا كان الاتجاه الأول قد تبلور في مجموعة من الحركات الوطنية والقومية والاشتراكية التي استمدت وتستمد صورها ومثلها من الغرب الرأسمالي والاشتراكي وهي التي حكمت العالم في مرحلة ما بعد الاستقلال وظهر فشلها واضحاً في إحداث نهضة في العالم الإسلامي، بل اتجه المسلمون في ظل قيادتها إلى مزيد من التبعية للغرب ومزيد من الهزائم العسكرية والاقتصادية والممارسات الديكتاتورية البشعة. فإن الاتجاه الثاني قد عبر عن نفسه على لسان عدد من المفكرين والعلماء المجددين كالأفغاني وإقبال ومصطفى صبري والسنوسي وابن باديس، وتبلور وأخذ شكلاً واضحاً على يد الإمام البنا والمودودي وقطب والخميني ممثلي أهم الاتجاهات الإسلامية في الحركة الإسلامية المعاصرة.

وأخذ دور هذه الحركات - لا على المستوى المحلي بل على المستوى العالمي - يتنامى ويزداد. وبالإضافة إلى أنها تندرج في خطها العام في سياق حركة التجديد المتواصلة عبر التاريخ الإسلامي، فإن مفهومها للتجديد أخذ بعداً جديداً هو التأسيس أي إعادة البناء من الأساس، ذلك أنه طالما بقيت الدولة الإسلامية قائمة ولو في شكلها الانحطاطي، فإن عمل المجددين كان عبارة عن عملية إصلاح وترميم وتقويم للمعوج ونبذ للدخيل على الإسلام، وفي هذا الإطار كان عمل ابن حزم وابن تيمية. أما والبناء قد سقط جملة وأصبح الإسلام غير معترف له بالحاكمية والسلطان لزم أن يكون التجديد، ليس إصلاحاً بل تأسيساً، وما نشهده اليوم على ساحة العالم الإسلامي هو تجديد من هذا النوع، فقد سقط المجتمع الإسلامي القديم وانتهت بذلك دورة من دورات الإسلام الحضارية، واليوم يبدأ الإسلام مع نجاح الثورة في إيران وباكستان دورة حضارية جديدة.

ماذا نعني بمصطلح الحركة الإسلامية؟

إن للدعوة للإسلام والتحرك به أساليب واتجاهات كثيرة كالوعظ والإرشاد ونشر العلم والتربية على العبادة والذكر وإنشاء مؤسسات صحية وثقافية وللخدمات الاجتماعية، ولكن الذي عنينا من بين ذلك الاتجاه الذي ينطلق من مفهوم الإسلام الشامل مستهدفاً إقامة المجتمع المسلم والدولة الإسلامية على أساس ذلك التصور الشامل، وهذا المفهوم ينطبق أكثر ما ينطبق على ثلاث اتجاهات كبرى : الإخوان المسلمون، الجماعة الإسلامية بباكستان وحركة الإمام الخميني في إيران. وما تبقى من اتجاهات إسلامية إما هو تابع بشكل أو آخر لأحد هذه الاتجاهات أو هو مبتدئ لم يتبلور بعد، أو أنه قاصر عمله على جزئية من جزئيات الإسلام والعمل الإسلامي كالوعظ والدعوة والإرشاد والتربية والذكر.

مقومات الحركة الإسلامية

ما هي أهم العناصر التي تشكل ماهية الحركة الإسلامية؟

١- الشمول: .

أول هذه المقومات فكرة الشمول: فالإسلام في هذه الاتجاهات الثلاثة يؤخذ على أنه كل مترابط، كل جزئية فيه ترتبط بغيرها فالعقيدة والشريعة والعبادة كل متكامل ومن ثم لا مجال للتفريق بين الدين والسياسة والدين والدولة. والنصوص الصادرة عن كل هذه الاتجاهات كثيرة أكتفي بنص للإمام الخميني يقول فيه: "إن أول واجبات الفقيه العارف بأحكام الشريعة هو النهضة والقيادة من أجل إعلاء كلمة الله في الأرض والجهاد المستمر لتطهير أرض الله من أعداء الله عز وجل عرّفوا الناس بحقيقة الإسلام حتى لا يظن جيل الشباب أن أهل العلوم في زوايا النجف يرون فصل الدين عن السياسة، وأنهم لا يمارسون سوى دراسة الحيض والنفاس ولا شأن لهم في السياسة. إن النضال السياسي واجب وطني" . ومن نتائج فكرة الشمول هذه العمل على تكوين دولة إسلامية ولقد بذلت الاتجاهات الإسلامية الثلاثة جهوداً جبارة لتحقيق هذا الهدف ومن فروع النظرة الشمولية للإسلام اعتبار المسلمين كلهم على ما بينهم من خلافات كياناً واحداً فرقته أحداث الزمان، وفرض على المسلمين بعث الكيان الدولي للإسلام.

ومن أبعاد فكرة الشمول أيضاً - أيضاً - الاهتمام بالقضية الاقتصادية والاجتماعية. يقول الإمام الهضيبي: "يجب على ولي الأمر أن يساعد الناس على إيجاد أعمال لهم ويتعهدهم حتى يصلح حالهم. فإذا كان دخل الإنسان لا يكفيه وكان غير قادر على العمل فهو في كفالة الدولة. فإن لم تكف الزكاة لسد حاجات الفقراء أصبح فرضاً على كل من عنده فضل من المال أن يعود به على الفقراء فإذا منع الفقير حقه جاز له أن يقاتل عليه.

٢- القضية الوطنية:

ومن هذه المقومات الاهتمام بالقضية الوطنية. إنه لا تناقض في نظر الحركة الإسلامية بين العالمية والوطنية إذ الوطنية هي منطلق العالمية، وإن عناية المسلم بإصلاح وطنه واجب ديني، إذ كلما تقدم هذا الوطن إلا وأصبح أقدر على إقامة الأوطان الإسلامية الأخرى والناس حيثما كانوا. يقول المودودي: "إن الجماعة الإسلامية ليست بجماعة تستهدف القومية الوطنية ولا تقتصر دعوتها على أمة بعينها ووطن بعينه، بل الدعوة التي ترفعها عالمية الأهداف، غير أن الجماعة تؤمن أننا معشر المسلمين في باكستان ما دمنا لا نجعل بلادنا مثلاً حياً للنظام الإسلامي فإننا لا نقدر على إقناع الناس بسلامة هذه العقيدة". فالمسلم إذاً وطني وليس أولى منه بهذه الصفة لأنه الامتداد الحقيقي لثقافة الوطن وأمجاده وغيرهم ممن لا يحملون دعوة الإسلام هم غرباء عن هذا الوطن بل هم بقايا تركها المستعمر بعد انسحابه.

٣- السلفية:

ومن مقومات هذه الحركة السلفية ونعني بها استمداد الإسلام من أصوله دون تعصب لما وجد في تاريخ الإسلام من نظريات واجتهادات. فالأصل ما ورد في الكتاب والسنة وعصر الخلفاء. يقول الإمام البنا: "وتستطيع أن تقول ولا حرج عليك أن الإخوان المسلمين دعوة سلفية لأنهم يدعون إلى العودة بالإسلام إلى معينه الصافي كتاب الله وسنة رسوله". ويقول الإمام الخميني عندما سئل عن نظام الحكم الذي يسعى إليه: سنّي هو أم شيعي؟ فأجاب: "إننا نريد أن نحكم بالإسلام كما نزل على محمد ﷺ لا فرق بين السنة والشيعة لأن المذاهب لم تكن موجودة في عهد رسول الله. ومن ثم فإن تهمة الوهابية ظلت تلاحق الحركة الإسلامية في كل مكان مما جعل الإمام الخميني يندد بأولئك الذين لا شغل لهم إلا بالجزئيات واتهام فلان بكذا وآخر بكذا، يقول: "هنالك

أجهـزة معـروفة تسعى لإثارة الضجة حول مسائل ثانوية فعلى سبيل المثال يضيعون مناسبات ثمينة وفرصاً غالية في الحديث عن أن زيداً من الناس كافر، أو فلانـاً مرتد أو أن فلاناً وهابي المذهب وذلك بسب عمل الحركة الإسلامية في إيران المتواصل ضد التراث البدعي الذي ورثوه وورثناه جميعاً عن عصر الانحطـاط". ولا تعـني السلفية هنا كما هي عند البعض حرباً على المذاهب الفقهية أو العقدية. كلا! فهذا تمزيق لكيان الأمة وإنما السلفية تعني أولاً التحري فـي معـرفة حكم الله من الكتاب والسنة قدر المستطاع. ثانياً: عدم التعصب لـلمذهب والاشـتغال بالدعوة إليه حتى يصبح المذهب بديلاً عن الإسلام دون التسـامح مع المخالف، واعتبار أخوة الإسلام فوق أخوة كل فرقة وكل مذهب. ويلحق بالمعنى السلفي تجميع المسلمين حول ما هو معلوم من الدين بالضرورة إبعاداً للخلاف وتوحيداً للصفوف حسب القاعدة: "تتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه.

٤- البعد الإيماني:

ومـن مقومات الحركة الإسلامية البعد الإيماني أي أن الحركة الإسلامية تؤكـد فـي تربيتها على ضرورة الأخذ بالأسباب ولكن مع الاعتقاد بأن هذه الأسباب لا تؤدي إلى نتائجها إلا بإذن الله.

٥- الشعبية:

ومن مقومات الحركة الإسلامية أيضاً الشعبية وهي أن الحركة الإسلامية ليست حركة فئة معينة أو طريقة صوفية تحصر عملها في مجموعة المريدين. إنهـا ضـمير الأمـة المتحرك وأعماقها الثائرة، ومن ثم فهي ترفض مقولة الصـراع الطبقي وتعتبر أن الإسلام - والإسلام وحده - قادر على إزالة كل ألـوان الظـلم والاستغلال داخل المجتمع الإسلامي ولكن في مجتمع لا يطبق الإسـلام حقيقـة تـتولد الفوارق الطبقية والحركة الإسلامية عندئذ تجد نفسها

منحازة إلى صفوف الفقراء بأمر من الله ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الحياة الدنيا﴾ ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الأَعْمَى﴾، "اللهم أحيني مسكيناً، وأمتني مسكيناً، واحشرني في زمرة المساكين"، فحكم على الحركة الإسلامية أن تحشر نفسها في زمرة المساكين.

ولقد استطاعت الحركة الإسلامية المعاصرة أن تحرر إلى حد ما الإسلام من الطبقة الحاكمة، والإسلام يتحول كل يوم وفي أكثر من بلد من أن يكون ملكاً لحاكم إلى أن يكون ملكاً لشعب، والذي حدث في إيران هو تسلم الجماهير للإسلام. لقد بدأت في إيران عملية لعلها من أهم ما يمكن أن يطرأ في مسيرة حركات التحرر في المنطقة كلها وهي تحرر الإسلام من هيمنة السلطات العاملة على استخدامه في وجه المد الثوري في المنطقة.

من إنجازات الحركة الإسلامية

لقد ورثت الحركة الإسلامية تركة ثقيلة من عصر الانحطاط: جمود وعطالة في الفكر ونمط فردي قبلي ديكتاتوري من الحضارة، زاده الغزو الفكري ثقلاً. ورغم ذلك فقد استطاعت الحركة الإسلامية بفضل الله بعد جهاد طويل خلال ربع قرن من الزمان أن تنفض عن الإسلام غبار عصر الانحطاط، وأن تحرره من هيمنة ثقافة الغرب، وأن تقدم للأمة عنه تصوراً شاملاً تتجاور وتتناسق فيه الجوانب السلوكية والعقائدية والاجتماعية. كما استطاعت أن تنزل بهذا التصور الشامل ساحة المعركة على المستوى الشعبي تناضل ضد الخرافة والبدع. تناضل على مستوى المراكز الثقافية التي أقطعها الغرب تلامذته فاحتكروا سلطة القيادة والتوجيه فيها. نزلت العناصر الإسلامية هذا الميدان فأبلت خير البلاء واستطاعت بعد كفاح مرير أن تنقذ جانباً كبيراً من هذا الجيل من بين براثن الغرب وبراثن الانحطاط وتسلمت الحركة

الإسلامية اليوم في أغلب الجامعات في العالم الإسلامي على المستوى الطلابي – على الأقل – مراكز القيادة، واجتماعنا هنا في ظل هذه المؤسسة المباركة هو ثمرة لهذا الجهاد الطويل الذي خاضته الحركة الإسلامية في السودان. ولو شئنا أن نستمر في رصد مكاسب الحركة الإسلامية المعاصرة على المستوى الفكري أو مستوى الحركة لطال بنا الحديث، ويكفي لأخذ فكرة عن هذه الإنجازات أن نعلم أن الخلافة العثمانية في القرن التاسع عشر استبدلت القوانين الإسلامية بقوانين غربية فيما يسمى بالتنظيمات، كما فعل باي تونس الشيء نفسه دون أن تحرك المؤسسات الدينية ساكناً لا بسبب جبن وإنما لانعدام الوعي بأن تلك القوانين تمثل جوهراً في الإسلام.

أما على المستوى التعبدي الشعبي فلا تزال بعض الصور الانحطاطية قائمة في بلادنا حتى اليوم وعلى المستوى الثقافي فقد كان الخيار أمام المثقفين في أوائل هذا القرن حاسماً بين الإسلام والرضى بالجهل والتخلف، أو العلم مع ما يصحبه حتماً من تحلل وإلحاد.

المشكلة الكبرى للحركات الإسلامية

قلت أن التهوين من إنجازات الحركة الإسلامية خاصة من طرف هذا الجيل الذي فتح عينيه على مفاهيم إسلامية ناضجة وأساليب في التربية والتوعية وعلى جماعة إسلامية مناضلة، لهو من أخطر ما يمكن أن تصاب به الحركة الإسلامية ولكن على نفس المستوى فإن إقبال الجموع الكبيرة عليها سيطرح أمامها سؤالاً بارزاً: ماذا ستفعل بهذه الجموع المقبلة عليها؟ كيف ستوظفها في خطة التغيير في الخطة الحضارية؟ حتى لا يغدو عملها كما يقول الراحل مالك ابن نبي وهو يتحدث عن عمل الإنسان المتخلف "الجمع والتكثير". ومعلوم أن أكواماً من الحجارة مهما كثرت لن تصنع بناءً ما لم تدرج ضمن خطة مسبقة، ومن هنا ظل العمل الإسلامي في حالة سمّاها فتحي يكن حالة

الـتكامل والـتآكل: كلما ارتفع البناء قليلاً وابتهجنا بأنه أوشك أن يكتمل انهار لأول دفعة من يد قوية، بل أحياناً يسقط من تلقاء رد فعل عدم تماسكه الداخلي.

إن حالـة العمل الإسلامي هذه يشبه حالة التقنية القديمة. لقد كانت التقنية القديمة تقوم على مجرد التجربة. إن الفرق بين التقليدي والمهندس هو أن البناء التقـليدي يبدأ عملية البناء وفقاً لفكرة مسبقة غير مدروسة عن نوع البناء الذي يريد فإن سبق البناء أعاده على نحو آخر حتى يستقر. أما مهندس البناء فيبني البيت في رأسه قبل أن يجهزه في الواقع، يبنيه كفكرة ثم يجسم تلك الفكرة على الورق مقالاً وفق حسابات هندسية، فإذا استقر البناء الهندسي على الورق انتقل يجسـده عـلى الواقع مستنداً إلى علم الهندسة. وبذلك تغدو التقنية كما هي في الواقـع تطـبيقاً للعـلم، ويوفر الإنسان على نفسه جهوداً كثيرة. أما البناؤون المسـلمون فـلا يزالون مجرد رجال تقنية وهم في أحسن أحوالهم يمارسون تجـربة المحاولـة والخطأ، هذا في أفضل أحوالهم، أما في حالات أخرى فهم على تكرار أخطائهم ماضون دائبون وذلك راجع إلى العطالة التي أصابت عقل المسلم فما عاد يفقه في أبعاده ولا الواقع في تعقداته ولا السبيل إلى نقل الإسلام إلى الواقـع ولا الارتفاع بالواقع إلى الإسلام. إن عقل المسلم ظل قروناً طويلة مـترنحاً بيـن سـكرة نوّاسـية وشطحة حلاّجية فإذا أفاق منها عالجته بطشة حجّاجيـة. وإن آثـار هذه السكرة لا تزال عالقة تغشي الأبصار وتمنع الرؤية الصحيحة والتخطيط العلمي على ضوء المعطيات الواقعية.

الاستراتيجية والتغيير الحضاري

إنـه عـلى حيـن حشـدت كـل الأطراف السياسية خطتها للتغيير بدأ الإسلاميون يكدسون ولا يبنون. إنه لمكسب عظيم أن تربي الشباب الصالح في مجتمع يزخر بالإغراءات، ولكن هذه التربية نفسها ينبغي أن لا تكون معزولة عن استراتيجية الحركة الإسلامية في التغيير في المجتمع. إن في جسد المجتمع

كما في جسد الفرد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كلـــه، ولقد حدّد القوميون هذه المضغة فعمدوا إلى الجيش يكثفون فيه نشاطهم حـــتى بـــلغوا مراكز قيادية فيه انطلقوا منها للسيطرة على المجتمع كله. وحدد الشـــيوعيون هذه المضغة فانطلقوا إلى النقابات خاصة وجعلوها مكاناً لعملهم يجنّدون الطبقة العاملة ويوهّنون السلطة حتى تضعف فينقضوا عليها وينقضوا على المجتمع كله. بينما الحركة الإسلامية لم تحدد بعد هذه المضغة الاجتماعية وظلت توزع جهودها على كل المستويات فتبقى ضعيفة في كل المستويات. لا تقـــود أفـــرادها وإنما تتبعهم من وراء. خذ مثلاً الطلبة المنتمين إليها، فهي لا توجههم إلى اختيارات وتخصصات محددة لخدمة خطتها لأنها ليست لها خطة وآية ذلك ما ترى عليه الإسلاميين من إقبال على الكليات العلمية والتخصصات الطـــبية والهندســـية، لسبب واحد هو الإغراءات المالية التي تقدمها للخريجين وتضاءلت بذلك العناصر الإسلامية في الكليات الأدبية والتخصصات الإنسانية. والنـــتيجة أن العناصـــر الإسلامية آل أمرها إلى أن تعمل عناصر تنفيذ تبني السدود والمشاريع الزراعية وتداوي مرضى الخصوم، ونفذت العناصر القومية والشيوعية إلى مراكز القيادة السياسية والثقافية في مجتمعاتنا حتى أن الصحف الإسلامية تعاني عجزاً كبيراً في المحررين ورجال الإعلام.

بعد نصف قرن من العمل الإسلامي أنتج رجالاً صالحين ولكنهم محدودو الفعالية، بل هم أعوان في إدارة الدواليب التي يعارضونها. ينجحون في عملهم المهني بقدر ما يفشلون في دعوتهم. وليست في هذا أبداً دعوة لشعارات فقدت دورهـــا كشعار مفاصلة الجاهلية والهجرة والتكفير، وإنما هذا تشخيص لواقعنا المؤلم. لقد فشل العقل المسلم في الحركة الإسلامية في فهم واقعه والتخطيط له بســـب مـــا ران من غبار عصر الانحطاط ومخاوف الحاضر، وبسبب ردود الأفعال فانفصل بذلك عن الواقع واستمر انفصال الدين عن الحياة في مجتمعاتنا وانفصال الدين عن السياسة والتأثير والمشاركة في توجيهها، رغم أن الحركة

الإسلامية بدأت رفض الفصل بين الدين والدولة. باختصار لا مناص للعمل الإسلامي من تنظير لاستراتيجية تخرج بالحركة والأمة من الدوامة وتستجيب للتحديات الكبرى التي تواجه المنطقة. أكتفي هنا في هذه العجالة بتقديم مبادئ ضرورية في وضع هذه الاستراتيجية، هي مجرد توصيات وليست خطة، هي مجرد معطيات لابد من توفرها ووضعها في الحساب.

مبادئ أساسية في استراتيجية العمل الإسلامي

أولاً: لابد من تحديد موقفنا من التراث، ماذا نأخذ منه وماذا نترك؟ ما هو ملزم لنا وما هو غير ملزم؟ ماهي القيم الإيجابية الباقية من تراثنا لنحتفظ بها؟ وما هي القيم السلبية؟ بعيداً عن موقفي التقديس والاحتقار.

ثانياً: لابد من تحديد موقفنا من الغرب. هل هو سلسلة من الأخطاء والأباطيل والارتباكات -كما يجتهد الإسلاميون في تصويره وأنه قاب قوسين أو أدنى من الانهيار- وكأنهم يريدون أن يبشرونا بوراثتنا له، مع أنه حتى وإن سقط الغرب فإنه ليس بالضرورة أن نكون نحن الوارثين، لأنه يرث الأرض أصلح من فيها. فهل نحن أصلح من فيها الآن؟ وإذا كان الغرب سلسلة من الأخطاء فكيف استطاع أن يفرض هيمنته قروناً طويلة على العالم؟ هل يرتفع على الباطل بنيان؟ كلا، وهل الغرب مقابل ذلك المثل الأعلى للمدنية؟ هل هو النموذج الصالح للتطبيق في كل زمان ومكان مهما اختلفت الظروف؟ ماذا نأخذ من الغرب وماذا نترك؟ هل يمكن استعارة تقنياته مع رفض كل قيمه وتنظيماته ومؤسساته؟ وحتى لو كان هذا ممكناً نظرياً – قالوا: وممكن عملياً – هل هو صالح لنا؟ أليس في تنظيمات الغرب الإدارية والسياسية وعلومه الاجتماعية ما يمكن أن نحرره من إطاره المادي ونضعه في سياق حضاري إسلامي كما فعل أسلافنا مع كثير من المعابد الفارسية والرومانية التي هدموها

ولكنهم سكبوا أحجارها في بناءات أخرى بعضها مساجد لانزال نستظل بها حتى الآن.

ثالثاً: تحديد نظرتنا إلى واقعنا بعيداً عن فكرة مسبقة، هو جاهلي أم هو إسلامي؟ والسلطة التي تحكمة كذلك وفئاته وتجمعاته السياسية والدينية: نتعاون معها أم نفاصلها؟ ما هو الحد الأدنى: نتعاون معها أم نفاصلها؟ ما هو الحد الأدنى الذي يمكننا أن نلتقي عليه مع كل التجمعات الدينية والسياسية؟

رابعاً: ما هي أداة التغيير؟ القوة والإكراه أم الحرية والإقناع؟ هل نؤيد الانقلابيين في العالم الإسلامي أم نعتبرهم غاصبين انتهازيين؟ هل نمد إليهم أيدينا إذا ما فعلوا ذلك أم نعتبر أن شر ما تبتلى به أمة على الإطلاق هو النظام العسكري. وأن الانقلابي، كل انقلابي، رجل مغرور يقفز إلى السلطة في حالة غفلة من الوعي الشعبي فيستبد بالأمر دون الناس جميعاً، ويحيط نفسه بكل منافق لئيم، يصفقون له حتى يخيل إليه أنه أتى بما لم يأت به الأوائل وأن الدهر لم يجد بمثله. ويعتبر نفسه الزعيم المنقذ، بل حكيماً من الحكماء.. أم نعتبر أن الشعب بعد الله هو السلطة العليا في المجتمع فلا حق لأحد أن يكون وصياً عليه لأنه ليس طفلاً ولا سفيهاً، بل هو خليفة الله في أرضه مصرين على أن الجهاد من أجل الحرية هو جهاد من أجل الإسلام، وأن من حق كل التجمعات السياسية أن تتكتل لاستعادة الحرية المغتصبة، الموؤودة في العالم الإسلامي؟

إننا ينبغي أن نرفض الدكتاتورية في كل أشكالها ولو مارسها مسلم يدعي أنه يريد أن يحمل الناس على الإسلام، إذ قد أباها الله حتى على أنبيائه، فكيف نجيزها نحن للعساكر المغرورين؟ **(أفأنت تُكره الناس حتى يكونوا مؤمنين)**.

فإذا تحقق لنا نظام يعترف بالحريات العامة فينبغي على الحركة الإسلامية أن تمارس حقها كطرف سياسي معترفة بغيرها من الأطراف السياسية الأخرى

مقدمة اختياراتها للنموذج الاجتماعي الذي تريد. فتخوض المعارك الانتخابية وتضع مواطن أقدام لها في البرلمان ومؤسسات المجتمع كالبلديات وتشارك في الحكم ولو جزئياً لتدريب أفرادها على إدارة المؤسسات وعلى قيادة الجماهير وتعبئتها وتوعيتها بأهداف الحركة الإسلامية، إذ المجتمع الإسلامي لم ينزل من السماء مكتملاً ولا هو سقط في يوم وإنما بني حجراً حجراً وسقط حجراً حجراً، وهكذا تكون عملية إعادة البناء. وفي هذه الحالة إذ تعترف الحركة الإسلامية بالشرعية القانونية للدولة على اعتبار أنها مختارة من الشعب، فإنها مادامت هذه الدولة لا تحكم بالإسلام، لا تعترف لها بالشرعية الدينية حتى يكون الدين هو قاعدة المجتمع والتشريع. وهنا ينبغي الحذر من أن يظن الشعب أن السلطة غدت إسلامية لمجرد مشاركة بعض الإسلاميين في أجهزتها.

أما إذا كانت السلطة تستظل بإرادة الشعب فالحركة الإسلامية، في رأيي، لا ينبغي أن تترك أي لبس في ذهن الشعب من هذه السلطة: لا هي إسلامية ولا هي قانونية ما دامت لا تسمح للشعب بالتعبير عن إرادته وحريته في التجمع. وعندئذ فليس أمام الحركة الإسلامية إلا الثورة الشعبية وذلك بدعوة الشعب للتكتل والوقوف صفاً واحداً في وجه السلطة الجائرة كما حدث في إيران مثلاً. أو الثورة المسلحة التي تدفع الشعب لحمل السلاح والإطاحة بالسلطة كما حدث في أفغانستان.

فهناك إذن ثلاث طرق واضحة للوصول إلى الحكم وكلها تتم عبر الشعب ويكون الشعب هو الحاكم فيها: الحل الديمقراطي، والثورة الشعبية، والثورة المسلحة. وحل آخر أداته العسكر ما أحسب أنه ينسجم مع قيم الإسلام الذي اعتبر الجهاد من أجل الحرية على رأس أهداف جهاده الدائم.

خامساً: الدعوة للإسلام من خلال حاجات الناس وهمومهم، وأهم هذه الحاجات والمطامح التحرر من التبعية للاستعمار بكل أشكالها في الخارج

والـتحرر من الأنظمة الاستبدادية وتحقيق العدالة الاجتماعية في الداخل. يجب أن نـربط ربط اقتران بين الإسلام وحاجات شعوبنا حتى تستيقن هذه الشعوب أن نضـالها من أجل الإسلام هو نضال من أجل آمالها ومطامحها، ذلك أن أي حـركة لا تنتصر في مجتمع إلا إذا جسدت آماله. وإن الحركة الإسلامية حين حالفها النجاح فبسبب تصديها لأعداء الأمة، وإنما تزحزحت عن مركز القيادة فـي أوقـات أخـرى بسـبب موقفها غير الواضح من الهموم الكبرى للأمة وممالأتها للسلطان الجائر. ولقد آن لها أن تغادر مواطن الحذر والتردد وتلتحم بضمير الشعب وقضاياه معتمدة على ربها ثم على رصيدها الشعبي.

سادسـاً: الـتربية المتكامـلة على المستوى الفكري بتنمية الروح النقدية وتوخـي الموضـوعية في الحكم ومحبة الحق والإذعان له حتى يكون الولاء لـلفكرة لا للشخص، ومحبة العلم وتوقير العلماء دون تعصب يؤدي إلى تبني الخطأ في أحدهم، فكل ابن آدم خطاء والحكمة ضالة المؤمن، فنتحرر بذلك من العقلية المانوية التي تعتبر أن الأشياء إما خير مطلق وإما شر مطلق.

وعلى مستوى التربية الروحية بتوثيق صلات الفرد بربه وتفكره في لقائه والاسـتعداد ليوم الميعاد، وهي من أوكد الواجبات التي تقع على عاتق الحركة الإسـلامية فـي عصر طغت فيه المادية واستفحلت الشهوات مما جعل بناءنا الحـركي مهما سما على جرف هار، فلا مناص من اعتبار التقوى أسمى قيم الإسلام والميزان الأول الذي يوزن به الأفراد مهما كانت صفاتهم. وبذلك نقلل مـن إمكانيـة الانحـراف ويـرتفع مستوى تضحية الأفراد بأموالهم وأوقاتهم وأرواحهم وتغدو الشهادة أسمى أماني المسلم وتجنب الأفراد الأمراض النفسية كالكـبر والغـرور والـنفاق وحب الظهور والرياء والجدل. ولكم فتكت هذه الأمراض بجسم حركة إسلامية.

سابعاً: العالمية في الحركة الإسلامية، تحقيقاً لمبدأ التوحيد – وهو أساس العقائد الإسلامية – وإرضاءً لله تعالى، فضلاً عن أن العالمية هي روح العصر بدلاً من فكرة الوطنية والقومية التي سادت أروبا في القرن التاسع عشر. وقد أدى إهمال هذا المبدأ في أوساط الحركة الإسلامية إلى جعل الدعوة إلى الإسلام في انفصام مع الدين ومع العصر في الآن نفسه. والعالمية في العمل الإسلامي ليست البديل للوطنية وإنما هي معنى يضاف عليها ويكملها ويثريها. إن العمل الإسلامي العالمي رمز لوحدة الأمة، وهو تعويض مؤقت للخلافة، كما هو إطار لتبادل التجارب والخبرات ورسم السياسات الإسلامية الكبرى دون مس بالتجارب المحلية، فأهل مكة أدرى بشعابها. ولماذا يكون لليهودي وكالة يهودية عالمية، ويكون للمسيحي المجمع الكنائسي العالمي، وللشيوعية المؤتمر الشيوعي العالمي، وللأروبيين البرلمان الأروبي والسوق الأروبية المشتركة، وللعرب الجامعة العربية، ولا يكون للعاملين للإسلام مؤسسة عالمية إلا أن نكون متخلفين عن ديننا وعصرنا.

ثامناً: اعتماد التخطيط وهو روح العصر، والكم مبدأ أساسي في التخطيط وكثير ما تهمل طريقة القياس الكمي وتلغى برفع شعار: المهم الكيف وليس الكم. مع أن إحدى أهم خصائص عصرنا – خصائص العلم الحديث – تحويل الكيف إلى كم، أي إلى مقدار قابل للقياس. والقرآن يعتبر الكم مبدأ أساسياً في بنية الكون ﴿**وكل شيء عنده بمقدار**﴾ وحيث لا وجود للقياس الكمي تغدو عملية تقويم عملنا ومحاسبة أنفسنا شبه مستحيلة، ولا ينبغي أن ينسينا التخطيط أبداً أنه بغير مدد من الله يأتينا وتثبيت منه وتوفيق فلن نكون شيئاً مذكوراً.

ومما يجب مراعاته في التخطيط لتجاوز التحديات إيجاد مجالات لتفريغ طاقات الشباب الذين تملؤهم الحركة بالحماس، لأنه إن لم توجد هذه المجالات تعرضت الحركة إلى كثير من الانحرافات، وليست ظاهرة التكفير والهجرة إلا

نتيجة لعمل إسلامي لم يوجد مجالات للتغيير في المجتمع كالنهر المتدفق الذي ينساب في جوانب مختلفة إذا لم يشق طريقه أمامه.

ومن هذه العوامل اعتبار عامل الزمن أساساً في حركة التغيير، فلا بد للحركة الإسلامية أن تطور نفسها باستمرار. ومنها أيضا الواقعية، ونعني بها حسن تقدير الحركة لإمكاناتها وإمكانات خصومها والتخلص من وسواس التآمر الذي يصور لها أن العالم كله يتآمر عليها ﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِم﴾. صحيح أن العالم يكرهنا ولكن السياسات لا تبنى على المبادئ فقط وإنما تبنى على المصالح. وليس من المستحيل أن تلتقي مصالحنا في خطوة على الطريق حتى مع مصالح أعدائنا. ينبغي أن تعمل الحركة على استنهاض وعي الجماهير وإعادة السلطة إليها وأن تخطط لاستيعاب كل طاقات المسلمين وإن اختلفوا معها في الرأي، وأن تتسلح بالجرأة والشجاعة للدخول في العالم الحديث ومؤسساته الإعلامية والثقافية كالتمثيل والسنما لتستفيد منها في الوصول إلى الجماهير بدل الهروب منها ﴿ادْخُلُواْ عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَالِبُونَ﴾.

إن التحدي الخطير الذي تواجهه حركة الإسلام هو كيف نستطيع أن نعيش في هذا العالم الحديث محافظين على إسلامنا؟ لقد بذلت الحركة الإسلامية جهداً كبيراً في إقناع الأمة بالتوافق بين دينها والعالم الحديث ونجحت في ذلك إلى حد كبير. لقد استطاعت في عالم ملوث أن تربي شباباً طاهرين. لقد استطاعت إلى حد كبير أن تقضي على شعار الفصل بين الدين والدولة ولكن التحدي الحقيقي هو كيف نروّض عصرنا؟ أن نصب ونذيب ثقافة العصر في كل إطار الإسلام فيرى الناس الإسلام مجسداً في نظريات وتطبيقات في الاقتصاد والسياسة والفن، ويعبر حملة الإسلام عن مشروعهم لا بالدفاع والردود على الأطروحات السائدة فقط، وإنما بتقديم البدائل، وبذلك ينتقل الإسلام من كونه

ديناً لفرد أو لفئة محدودة إلى كونه حضارة شعب وأمة، وطريقها الوحيد إلى العـــزة والحرية والعدالة. ولقد استطاعت الحركة الإسلامية أن توجد رأياً عاماً مواليـــاً للإســـلام، ولكـــن هل تستطيع أن تقود هذه الجماهير وتتبنى قضاياها وترعى تلك الجمعيات التي بدأت تتكون ويمكن أن نسميها جمعيات المستفيدين مـــن الإســـلام، أولئك الذين أخذوا دون سابق عهد، وكانوا بالأمس في صف العـــدو، أخـــذوا يـــرفعون الشعارات الإسلامية كالأخذ بالتشريعات الإسلامية وتطبيق الإسلام.

هذا تحدٍّ آخر وهو محاولة من القوة المضادة لتوجيه النصر الكبير الذي أوجدته الحركة الإسلامية، توجيهه إلى مسارات خاطئة ثم تضييعه في الطريق.

(ملحق)

عنف بعض الحركات الإسلامية

ردّ فعل على العنف الرسمي

استكمالاً لملف الحركات الإسلامية والسلطة التقت مجلة "العالم" في لندن بالشيخ راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة التونسية للوقوف على رأيه في هذه القضية: وفيما يلي نص الحوار:

س: إلى أين تسير الحركة الإسلامية العربية؟

ج: يسير العالم العربي نحو نظام إسلامي يكون قاعدة صلبة لدورة حضارية إسلامية جديدة تضع مرحلة العلمانية والتجزئة وغياب الخلافة لثلاثة أرباع قرن بين قوسين، وترث في الوقت ذاته مطالبها التي لم تتحقق وتتصدى لإنجازها كالاستقلال الحقيقي والحرية والعدالة والوحدة والعزة وحماية الإسلام والأقليات الإسلامية في العالم.

وإذا كان الفكر أهم ما يميز الإنسان، وكان سلوكه هو محصلة قناعاته فرداً وجماعة، فإن دراسة تيارات الفكر السائدة في بيئة ما تكشف بجلاء عن اتجاهات التطور فيها، ولاشك أنه يمكن لعمل السلطة القهري أن يضع عقبات في طريق تيار فكري توفرت أسباب نموه واتجاهه إلى تشكيل النظام العام، ولكن ليست إلا لبعض الوقت. وإذا كانت التيارات العلمانية اليسارية أو الليبرالية قد غمرت مسرح الفكر خلال ثلاثة أرباع هذا القرن فإن ميزان القوى قد أخذ في التحول لصالح المشروع الإسلامي منذ الهزيمة النكراء للعلمانية ١٩٦٧، وتتالت هزائمها خلال عجزها إزاء غزو بيروت، ثم كارثة احتلال الكويت وما أعقبها من غزو غربي شامل، فضلاً عن هزائمها على الصعيد

الاقتصادي، وعلى صعيد الحريات العامة، واستلامها الكامل أمام المشروع الصهيوني، وعجزها الفاضح عن نجدة مسلمي البوسنة.

ولم يجتمع للعرب شمل إلا عند الدخول في صلح بني إسرائيل لقبر القضية الفلسطينية وتهيئتهم للتحالف معهم ضد الإسلام. فإذا رأينا إذن الجامعات تتدفق بالشباب الإسلامي، ورأينا الكتاب الإسلامي هو الأكثر رواجاً والمسجد أكثر مؤسسات المجتمع جاذبية وصفوف الجماهير المؤيدة للتيار الإسلامي هي الأكثف أمام صناديق الاقتراع كلما كانت هناك فسحة للحرية.. ورأينا التنادي للجهاد يرتفع لفتح أبواب الحرية التي أوصدتها الدكتاتورية ولتحرير فلسطين وكل شبر محتل من وطننا، ألا نكون محقين أن نردد مع الشهيد سيد قطب "المستقبل للإسلام" وإن دورة حضارية إسلامية جديدة بدأت انطلاقتها تحقيقاً لوعد رسول الله ﷺ بعودة الخلافة الراشدة[1].

س: هل يمكن إيجاد تفاهم مشترك بين التيار الإسلامي وبين الحكومة؟

ج: العلاقة بين التيار الإسلامي والحكومات العربية هي جزء من علاقتها مع الجماهير وهذه تتراوح عامة بين التوجيه والارتياب والقطيعة والحرب الأهلية كما هو الحال في أكبر بلدين عربيين: الجزائر عاصمة المغرب العربي ومصر عاصمة المشرق العربي. الأمر الذي يشير بوضوح إلى أن النظام العربي يعيش أزمة في شرعيته. وإذا استثنينا أصغر ثلاثة أقطار عربية، الأردن ولبنان والكويت حيث يوجد برلمان حقيقي منتخب أدركنا أن نسبة ضئيلة جداً من العرب تعبر أنظمتهم عن إرادتهم على نحو ما.. وإذا كانت

---

(١) إشارة إلى حديث الرسول ﷺ الذي أخرجه أحمد: "تكون النبوّة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون فيكم خلافة على منهاج النبوّة، فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها. ثم تكون ملكاً عاضاً، فيكون ما شاء الله أن يكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون ملكاً جبرياً، فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها. ثم تكون خلافة على منهاج النبوّة". والحديث الذي رواه ابن حبّان وغيره: "ليبلغنّ هذا الأمر ما بلغ الليل والنهار، ولا يترك الله بيت مدر ولا وبر إلا أدخله الله هذا الدين، بعزّ عزيز أو بذلّ ذليل. عزاً يعزّ الله به الإسلام وذلاً يذل الله به الكفر".

الحـــركة الإســـلامية هـــي ضحية القمع اليوم، فإنما بسبب ما تمثله من تهديد للأنظمة من خلال وراثتها لمطالب الحركات الوطنية. وفي أكثر من بلد عربي مـــثل تونس، حل الإسلاميون في نفس السجون التي غادرها لتوّهم اليساريون والقوميـــون. وللأسف فقد وضع كثير منهم أنفسهم في خدمة جلاديهم بالأمس، الأمـــر الذي جعل الحركة الإسلامية ليست بصدد مطالب جزئية في الحرية أو التـــنمية، وإنما بصدد مهام تحريرية كبري هي امتداد متطور لمرحلة التحرر الوطني.

وهـــذا الأمـــر يجعـــل الحديث عن مصالحة مع الأنظمة في أكثر من بلد عـــربي، ولـــئن كان وارداً من الناحية المبدئية، إلا أنه مستبعد جداً من الناحية العملية ذلك أن الشقة بين النظام العربي والجماهير هي في اتساع متفاقم. فإنه بقـــدر مـــا تـــزداد الحركة الإسلامية التحاماً بمطالب الجماهير بقدر ما تمعن الأنظمة في القمع وتتحيز أكثر إلى النصير الأجنبي وحتى ليكاد أكثر من نظام عربي يطلب شرعيته لا في الإسلام عقيدة الأمة وإرادة الجماهير عبر انتخابات نزيهة، ولا في إعلانه الاستعداد لتحرير فلسطين أو إنقاذ مسلمي البوسنة، وإنما يطلـــبها فـــي الصلح مع "إسرائيل" والتهيؤ للتحالف معها لحرب الإسلام وقمع الجماهير.

هـــذا يجعلـــنا في مرحلة جديدة لم يعرفها تاريخنا. عرف تاريخنا الحاكم المســـتبد، والحاكم الفاسد. ولكن ذلك يعالج بالنصح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. لأن الإسلام لم يكن يوماً موضوع مساومة أو تآمر، أما الآن فعدد من حكامنا لا يكتفون بالاستبداد، بل هم لا يتورعون عن استعداء حكام الغرب على الإسلام ويحذّرون من دعاته تحت لافتة الحرب ضد الأصولية.

الـــنظام العـــربي فـــي أغلبه يسارع اتجاهه نحو قطيعة شاملة مع الأمة وعقيدتها ويطلب شرعيته لدى حكام الغرب واليهود يستنصر بهم على الإسلام

وأمـــته. وليـــس هـــناك من حديث جاد اليوم غير الحديث عن استئناف حركة التحرير من أجل إرساء شرعية شعبية حقيقية تستند إلى الإجماع. إجماع حول احـــترام إرادة الأمة وشريعة الإسلام. وعلى هذا الأساس – وحتى على الركن الأول فيه – مرحّباً بالصلح وغير ذلك تمويه.

س: أنتم متهمون بالتطرف، فما هو مبعث هذا الاتهام؟

ج: إذا كـــان المقصـــود بالـــتطرف اعتقاد الانفراد بالحقيقة والعمل على فرضها بالقوة على الآخرين، وإذا كان القانون لا يؤاخذ الناس على ما يعتقدون وإنما على ما يفعلون، فإن الحركة الإسلامية هي ضحية تطرف الأنظمة الذي تثيره أقلام علمانية لتبريره. يفسر العلمانيون زوراً أن ظواهر العنف لدى جناح في الحركة الإسلامية هو ثمرة الاعتدال الإسلامي. ولذلك هم يرفضون مقولة وجـــود معـــتدلين ومتشددين في الحركة الإسلامية ويضعون الجميع في كيس واحـــد لـــلحكم عـــليه بـــالإعدام، ولكنهم يغمضون أعينهم عن حالات الوفاق والـــتعايش بيـــن التيار الإسلامي وعدد من الأنظمة كالأردن ولبنان والكويت، فضـــلاً عـــن تـــركيا وماليزيا وباكستان مع أن جميع المسلمين يحملون نفس العقـــائد، الأمـــر الذي يؤكد أن ظاهرة العنف في التيار الإسلامي هي محدودة بالقياس إلى التيار العام الرافض للرد على عنف الأنظمة بمثله. وثانياً فإن هذا العنف ليس ابتداراً وإنما هو رد فعل على العنف الرسمي الذي تمارسه الأنظمة العلمانية المدعومة من تيارات ودول تنسب نفسها للديمقراطية وحقوق الإنسان.

أمـــا التطرف بمعنى اعتقاد الانفراد بالحق داخل الإسلام نفسه من خلال اعتقاد كل فريق أنه الفرقة الناجية، فلا يمكن إنكاره لدى أطراف وهوامش في الحـــركة الإســـلامية، وهو دون ريب يمثل تهديداً للإسلام والحركة الإسلامية ويجعـــل الحوار بين فصائلها وطوائفها عسيراً. عملت ليس الصواب والخطأ.. والـــنافع والضار، وإنما الحلال والحرام والطاعة والمعصية والكفر والإيمان!

وهـو – لعمري – مظهر تخلّف شنيع وحريّ بالمعالجة لصالح إدخال جرعة من النسبية في فكرنا الإسلامي فإن الأحكام الثابتة المجمع عليها لا تزيد نسبتها عن واحد في المائة، وما تبقى فمجال للاجتهاد والاختلاف والحرية والشورى، وأيلولة الحسم فيه للرأي العام ومؤسساته العلمية والسياسية حتى يستيقن الجميع أن الفرقة الناجية هم كل المؤمنين بالله ورسوله واليوم الآخر.

س: مـا هو دور الأطراف الخارجية (الغرب و"إسرائيل") في التحريض ضد الإسلاميين؟

ج: تحـريض الـدول الغربية والصهاينة على الإسلام وأمته ليس جديداً، نبّهـنا إليه الوحي الصريح تكراراً، ولكنه قد استفحل بعد سقوط الشيوعية حتى ليوشك أن يتحول إلى سياسة عامة في النظام الدولي الجديد. والحقيقة أن الدول الغـربية في التحالف اليهـودي العربي الغربـي هي الطرف الأقل حماسـاً، بـل لا تـزال مترددة في تبنّي الحل الأمنيّ التونسي، أي الحرب الشاملة ضد الإسلام ودعاته. ولا تزال أصـوات عاقلة كثيـرة في الغرب على الصعيـد الأكـاديمي وحـتى السياسي رافضة لهذه الاستراتيجية وتعميم صفة التطرف والإرهـاب عـلى حركات الإسلام. وتدعو مقابل ذلك إلى تفهم أفضل للإسلام وفـتح مجالات الحوار والتعايش معه – لاسيما وكل المؤشرات تؤكد أنه قادم قـدوم القـدر – فـلا بد من التهيؤ للتعامل مع عالم إسلامي محكوم بالإسلام ودعاته لضمان المصالح الغربية.

ونأمل – نحن الإسلاميين – أن لا ينساق الغرب مع الاستراتيجية اليهودية فـي ربط مستقبل علاقته بالعالم الإسلامي بهم من خلال الحرب على الإسلام، نأمل أن يكون تصريح السيد إدوارد جيرجيان نائب وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط جزءاً من سياسة غربية جديدة تجاه الإسلام ودعاته، إذ أكد على فساد ما يردد من أن أمريكا عدو للإسلام أو حتى للحركات الأصولية.

فهـذه فيهـا المعتدل والمتطرف وإن أمريكا لتقر بثراء الإسلام ومساهمته في صنع الحضارة الأمريكية وأن ملايين من المواطنين الأمريكان هم مسلمون.

ومـع أنـنا في الحركة الإسلامية نرى بأعيننا حرباً يومية غربية شاملة بقيـادة الولايات المتحدة تشنّها وسائل الإعلام الغربية لتشويه الإسلام ودعاته وربطهـم ظلماً بالإرهاب، ونرى صمتاً إن لم يكن تشجيعاً على إبادة المسلمين فـي البوسـنة والهند وطاجكستان وأذربيجان، وتشجيعاً للدبابات تدوس على صـناديق الاقتراع في الجزائر وتضع حكامها الشرعيين في السجون، ودعماً متواصـلاً للأنظمـة الدكتاتورية، ومع كل ذلك نحن لا نرى من مصير ممكن للحضارة الغربية إلا بالحوار مع الإسلام وتبادل المنافع والقيم معه وأمّته، لأنه كـلمة السماء الأخيرة، وهو قادم أحب الغرب أم كره.. مع فارق مهم، إما أن يقدم في تسامحه المعهود فيعفو ويثري، أو يأتي في غضب وثأر.

والسؤال أخيراً: لماذا يصرّ الغرب على تكرار خطئه في إيران الشاه؟

الفهرس

الموضـــــــــوع	الصفحة
تقديم: مسيرة الصحوة الإسلامية	٥
الحركة الإسلامية: الواقع والآفاق	١١
حيرة الحركة الإسلامية بين الدولة والمجتمع (بين الحزب السياسي والجماعة الإصلاحية)	٢٣
قصور الحركة الإسلامية	٤٧
الحركة الإسلامية.. أزمة أم صعود	٥٥
الحركة الإسلامية والعلاقة بالحاكم	٦٣
اختلاف الحركات الإسلامية	٧١
ما مدى جدوى استخدام القوة من طرف الجماعات (في إقامة الحكم الإسلامي)	٧٩
منهج التغيير	١٠٧
مقومات واستراتيجيات	١١٥
ملحق: عنف بعض الحركات الإسلامية ردّ فعل على العنف الرسمي	١٣٥